

سلسلة
الفكر الحر



عبدالله

تأليف
الأستاذ ه. ه. صكار
تقريب
الأستاذ محمد زريدي

بجثة التأليف والترجمة والنشر

سلسلة الفكر الحديث

دعائم الإسلام

تأليف

أ. ه. كار

تعريب

محمد فريد أبو حديد

تقديم

مؤلف هذا الكتاب الأستاذ كار — إدوارد هالت كار — أستاذ السياسة الدولية في جامعة ويلز منذ سنة ١٩٣٦ .

وهو اليوم في سن الثالثة والخمسين ، إذ كان ميلاده في عام ١٨٩٢ ، وقد أتاحت له في حياته فرص كثيرة للتغلغل في أسرار السياسة ، إذ شغل وظائف عدة في وزارة الخارجية الإنجليزية ، ثم أتاحت له فرص أخرى عظيمة للتغلغل في خفايا المشاكل الدولية إذ كان ملحقاً بالوفد الذي ذهب إلى فرساي في عام ١٩١٩ للمفاوضات السياسية الكبرى التي أعقبت الحرب الماضية ، وتنقل في المفوضيات والسفارات في مختلف بلاد أوربا إلى أن عين مساعداً للمستشار في شئون عصبة الأمم من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٣ .

وله غير هذا الكتاب الذي نترجمه للعربية اليوم كتب أخرى كثيرة ، بعضها يمت بسبب إلى الأدب مثل كتاب (دستويفسكي) أخرجه في عام ١٩٣١ ، وبعضها يمت إلى الاقتصاد والاجتماع مثل كتابه (كارل ماركس : دراسة في التعصب) وقد أخرجه في عام ١٩٣٤ .

وأكثر مؤلفاته تعالج الشئون السياسية والدولية مثل كتاب (العلاقات السياسية منذ معاهدة الصلح) وقد أخرجه في عام ١٩٣٧ ، وكتاباه (أزمة السنوات العشرين ، ما بين ١٩١٩ — ١٩٣٩) وقد أخرجه سنة ١٩٣٩ .

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا آخر ما أخرجه ، وذلك في عام ١٩٤٢ .

فالؤلف بتجاربه المتعددة وسابق بحوثه المختلفة من خير من تكون كلمته في مشاكل السياسة والاجتماع جديرة بكل تقدير وثقة .

وقد رأت لجنة التأليف والترجمة والنشر أن تجعل هذا الكتاب أول عدد من سلسلتها الجديدة (الفكر الحديث) ، إذ أن الوقت الذي نعيش فيه يشهد تحولاً جديداً في اتجاه الآراء في العالم ، ولا غنى لنا معشر المصريين والشرقيين عن أن نلم بما تضطرب به نفوس أهل الغرب من أفكار في شأن مسائل الوقت الحاضر ، وما يرسمونه للمستقبل من خطط . فنحن في أشد الحاجة إلى أن نتابع الآراء الجديدة وأن نجعلها محل الاعتبار في تفكيرنا لأن مصيرنا مرتبط بمصير العالم المتمدن الأوسع الذي نحن منه .

نشهد اليوم حولنا هذا النزاع الهائل الذي تهتز له أركان المعمورة في الشرق والغرب ، ونلمس أثر هذا النضال في أنفسنا إذ قد أخذنا منه بنصيبنا وشاركنا في تضحياته وآلامه أم الأرض جميعاً . فنحن نتساءل فيما بيننا وبين أنفسنا عما عسى يكون معنى هذا النضال ، وعما عسى يكون مبعثه الحقيقي ، وعما عسى يكون مداه ، وماذا تكون غايته ونتائجه !

ولكن ظروفنا تجعل حتماً علينا أن نسمع ما يتردد في قلوب الأمم الغربية نفسها ، تلك الأمم التي حملت لواء المدنية منذ قرون ولا تزال تحمله ، ومع ذلك فهي تتصارع بين حين وحين ، وتتطاحن إلى حد قد أوشك أن يهدد المدنية التي حملوا لواءها . وليس من العجيب أن تتنازع الأمم لأنها كانت منذ القدم تتنازع ، ولكن العجيب أن يكون تنازعها في مثل هذا العصر الذي خيل إلى الإنسان أنه قد بلغ من العلم بأسرار الكون أعظم قدر ، وأنه قد ملك أزمة الإنتاج وهيمن على ثروة الأرض الدفينة في أبعد الأطراف .

فلا بد أن يكون لهذا التطاحن سر دفع الإنسانية المتمدنة إليه فضحت من أجله برفاهيتها وأمنها وكل ما بلغت من ثروة وإنتاج . لا بد أن يكون لهذا التطاحن سر أعمق مما يلوح على سطح الأمور ، ولا بد أن يكون في طاقة تلك الإنسانية المتمدنة أن تعرف موضع ذلك السر وتكشف عنه ، وتلمس له ما يحول بينه وبين القضاء عليها .

وقد أقبل مئات وألوف من المفكرين في مختلف أمم الأرض على هذا العارض الذي انتاب الإنسانية يحللونه ويصفون أعراضه ويقدرّون أسبابه ويحاولون أن يجدوا له علاجاً . وإنه لمن العسير على المرء أن يختار ما هو أولى بالترجمة إلى العربية من بين هذه الثروة الفكرية الطائلة ؛ فإنها تكاد جميعاً تكون جديرة بالترجمة ، وتكاد جميعاً تكون هامة لنا معشر قراء العربية . فهمة الاختيار بينها شاقة ، تكاد توقع الحيرة في نفس من يحاول الاختيار ، وتكاد تقعد به عن المضي في سبيله . ولكن هذا الكتاب على أية حال من خير ما كتب ، ويمتاز بأن مؤلفه يتحدث عن أمور عرفها وبحثها وخبر أسرارها ؛ فهو إذ يكتب عنها لا ينقل إلى القارئ سوى صور واضحة لما في نفسه ، ولهذا يمتاز بحثه بالوضوح والعمق في وقت واحد . وهو فوق ذلك يدل في بحثه على سعة في الفكر وحرية في وجهة النظر ، لا يتحيز إلى رأى سابق ، ولا ينظر إلى الأمور من جانب دون جانب ، بل يبني الحقيقة أنى تكون . ولذلك كان هذا الكتاب من أكثر الكتب ملاءمة لتلاقى وجهات النظر المختلفة ، لأن المقياس الذي يقيس به الأمور إنما هو المقياس الإنساني الذي يقوم على المثل العليا .

ونحن اليوم معشر الشرقيين ننظر إلى الحاضر والمستقبل بقلوب مملئة

بالتطلع والأمل . فقد مضى علينا زمن طويل كنا فيه نحس أن العالم الغربي يتجه إلى غاياته بغير أن يجعل اعتباراً لغاياتنا ، ويمضى في تقدمه بغير أن يحفل بما يكون من أثر ذلك التقدم على تقدمنا . ولكننا صحونا أخيراً إلى الحقيقة الواقعة وهي أن ذلك الغرب الذي يحمل نواء المدنية اليوم لم يبلغ من تقدمه موضع السعادة التي كان ينبغي للأمم المتحدة أن تنشدها ؛ فإن في شعوب الغرب من هم في مثل شقاء أشقيائنا ، وإن دول الأرض لم تستطع أن تبلغ الأمن والسلام بكل ما أوتيت من ثروة وفن وعلم . فهي مع كل تقدمها لم تستطع أن توفر الخير لكل أفراد شعوبها ، وما زالت تعاني من الآلام ما يشبه الآلام التي نحسها ، وما زالت تتطلع إلى الآمال التي لا تزال نتطلع إلى مثلها .

وليست الحرب الحاضرة والحرب الماضية إلا من الأدلة على أن حاجة شعوب الغرب ودولها إلى السعادة والسلام لا تقل عن حاجتنا . فهل السعادة معنى يستحيل أن يتحقق على هذه الأرض وإن جد الإنسان في التماسها ؟ أم هي نظم الحياة التي أدت إلى ذلك بنقصها وتقصيرها ؟ وهل السيادة السياسية هي مقصد الإنسان من حياته فيضحي الناس في سبيلها بسعادتهم ؟ أم هو فساد معايير القيم الذي أدى إلى آلام الإنسانية وشقائها ؟ وهل السلام حلم لا يتاح للإنسان تحقيقه ؟ أم هي نظم الحكم ونظرة الدول إلى علاقاتها هي التي تجعل ذلك السلام متعذراً ؟

لقد حاولت الأمم الغربية منذ قرون أن تعثر على إكسير السعادة ، سواء كانت سعادة الأفراد أو سعادة المجتمعات ، وحسبت في بعض الأحيان أنها قد وجدت هذا الاكسير . فحسبت مرة أنها وجدت في الحقوق الإنسانية ،

وحسبت مرة أخرى أنها وجدته في تقدم الفن والعلم . ولكنها لم تلبث أن عرفت خطأها عندما رأت أن السعادة لا تزال تفلتها . فهل ينبغي لهذا أن يقعد بالإنسانية الحاضرة عن أن تمضي في بحثها عن ذلك الإكسير أم أن واجبها يقضى عليها أن تمضي في سبيلها باحثه عنه لأنه هو أملها ولا حياة لها إذا هي لم تحتفظ به ؟

هذه كلها أسئلة يسألها مؤلف هذا الكتاب ويتعمق في بحثها ولا يقيد نفسه بقيد في التماس علاجها . ولقد كانت الدول الغربية من قبل لا تنظر إلا من ناحيتها ، ولا تفهم الأمور إلا من وجهة نظرها . ولكن مؤلف هذا الكتاب وأمثاله من مفكرى هذا العصر يتناولون الدول وسياستها بالنقد والتحليل ، ويرفعون أصواتهم ليبينوا لها قصورها . فالأمل عظيم في هذا العصر أن تعدل تلك الدول الغربية عن ماضى خططها ، لأن العصر أصبح لا يطبق العزلة والأنانية كما كان عالم الأمم يطبقهما . والأمل عظيم في أن توسع الدول من أفقها وتجعل قصدها تحقيق الخير للعالم كله حتى تتشارك أم الأرض جميعاً في البحث عن الإكسير الذى أعجز أم الغرب عندما كانت تبحث عنه وحدها . ولقد أصبحت الأرض اليوم أضيق مما كانت وأقرب أطرافاً منذ صارت المواصلات أوسع وأكثر تنوعاً . فنحن اليوم لا نشعر بالمسافة الشاسعة التى كان الأجداد يشعرون بها فيما بينهم وبين الأجناس الأخرى . وقد صارت بكين وسان فرانسيسكو اليوم أقرب إلينا مما كانت المنيا أو الاسكندرية من قبل لأجدادنا . فلا عجب إذا كان الأمل اليوم أكبر في قلوبنا ، وإذا كنا نرجو أن تلتقى الأمم جميعاً عند أساس عادل من الحياة المثلى . وهذا الكتاب يبين رأياً طريفاً في علة المجتمع الحاضر في بلاد الغرب .

فهو يحلل نظم الحكم ويبين عللها ، ويحلل قواعد الاقتصاد ويبين قصورها ، ويحلل علاقات الأمم فيما بينها ويبين مواضع الضعف فيها . ولكنه يبين الرأي مطلقاً لا يقيد به بظرف إلا أن يكون على سبيل التمثيل . فليس في هذا الكتاب ما يمكن أن نراه أجنبيّاً عنا ، لأن المشاكل التي يعالجها كلها مشاكل إنسانية ماثلة في المجتمع الإنساني عامة وإن ظهرت في صور مختلفة في الأمم بحسب طبائعها . ولكنه إذ يعالجها يبرزها مصورة في جوهرها حتى ليكاد القارئ يتبين فيها ملامح المشاكل التي يحس وجودها فيما حوله في مجتمعه ، وفيما يحسه من علاقات بالأمم الأخرى . فنحن إذ نقدم هذا الكتاب إلى أبناء العربية فإنما نقصد أن نجعل منه ومن أمثاله ذخيرة تعيننا على المقارنة والموازنة ، وتقرب ما بين نظرتنا ونظرة غيرنا ، وتوأم بين مصالحنا ومصالح من نعاملهم من الأمم الأخرى . ونحن اليوم نعرف أن علينا واجباً نحو المستقبل ، وأن ذلك الواجب لا يقتصر على ما ينبغي أن يكون بيننا وبين أبناء جلدتنا ، لأننا مدينون للإنسانية جمعاء ، ودائنون للإنسانية جمعاء .

وجدير بنا أن ندرك أن لنا حقوقاً قبل هذه الإنسانية ، وأن علينا واجباً نحوها ، وهذا يقتضي منا أن نقوم بنصيبنا من المشاركة في بناء مستقبلها . نحن نعرف أن لنا حقوقاً كأمة عريقة في القدم قد حملت لواء المدنية حقبة طويلة من الزمان ، ولا نريد أن نتخلى عن مكاننا من لواء المدنية أبداً . ولا ينبغي لذلك اللواء أن يكون وقفاً على قوم أو بعض أقوام ، فإن حمله ليس حقاً بل هو واجب يحمل بحامله أن يعتبروا أنهم يضطلعون به في سبيل الإنسانية وإن كان ثقيلاً . ومن واجبنا أن نشارك في حمل ذلك اللواء ، فهو واجب مشاع ينبغي لكل أمة تنسب إلى الإنسانية أن تؤدي في حمله جهداً

وتأخذ من عبئه قسطاً . فواجبنا أن نشارك في التفكير ، وأن نتعاون مع الأمم المتعدنة الأخرى في التجديد والتنظيم ، وأن نحمل أنفسنا على مسيرتها في سعيها نحو المستقبل لنبلغ السلام والسعادة معاً .

ومسى الإنسانية لا يقف عند حد إلا إذا كان أجلها قد دنا ، فهي لا تزال تتطلع إلى الأمام ، ولن يزال أبناؤنا وحفدتنا يتطلعون كذلك إلى الأمام ، لأن التقدم كلما أطلع أفقاً لم يلبث بعد حين أن يطلع بعده أفقاً . وكل ما حققته المدنية من تقدم إنما كان وليد سعى الشعوب الصالحة نحو الكمال الذى تصوره لها آمالها .

فإذا كان هذا الكتاب يحاول بيان العيوب في نظم الحكم والاقتصاد في المجتمعات ، وإذا كان يحاول بيان مباحث الاضطراب في علاقات الدول ويصف ما يظن فيه صلاحها ، فإنه جدير بأن يمتزج بتفكيرنا ، ويضاف إلى ثروتنا . ونرجو أن يكون هو وما يتلوه من كتب هذه السلسلة ميادين فكرية نطلعنا على نواح متعددة من الآراء . وقد يكون بعضها يخالف بعضاً في قليل من الأمور أو في الكثير ، وقد يكون في بعضها ما نرضاه وفي بعضها ما ننكره ، ولكننا نرجو أن تكون في مجموعها أنعاماً صالحة ، تثير في صدورنا أصداء متناسقة ، تقرب بيننا وبين إخواننا في الإنسانية عبر البحار والصحارى ، وتجعل المستقبل أقرب إلى تحقيق السعادة المشتركة لأُم الأرض .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

كان العالم التمدن مطمئنا يسبح في الرخاء ، وقد شمله الرضا وتطلعت
العيون فيه إلى المستقبل مستبشرة ، قد رضى الناس فيه عن أنفسهم كلما
نظروا إلى الماضى عبر القرن السالف ، وامتثلوا إيماناً بأن التقدم هو سر
الحياة المتحضرة تتجه به سبيل مسنونة لا عوج فيها . ثم هبت عاصفة الحرب
الماضية فجأة على الناس وهم آمنون ، فحسبوا أنها نكسة في أحوال العالم ،
وتعاضمتهم نكبتها وعجبوا لها كيف هبت ، ولم يدركوا لها قصدا ولم يذهب
بهم الظن مرة إلى أنها عرض لداء عضال أصاب الإنسانية وجرفها عن
سواء السبيل . قال اللورد هاليفاكس : « لقد كنا نحسب في سنة ١٩١٤
أننا إذا استطعنا أن نملك أزمة الأمور بعد تفلتها من أيدينا ، فإن العالم لن
يلبث أن يعود إلى سابق عهده ويستعيد ما انفرط من عقده ، وكنا نرى
على وجه الإجمال أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان » .

بل لقد كان العالم يقتبس شعاع الأمل من خلال أقصى الكروب ؛ ومن
ذلك أنه لما اقتربت تلك الحرب من نهايتها ذاع فى العالم أن نصر الحلفاء سوف
يخلق للناس عالما جديدا خيرا من العالم الذى رضوا عنه ، عالما تأمن فيه
الديمقراطية ويجدر بالأبرار الأبطال أن يعيشوا فيه . وحسب الناس أن

الدول سوف تستقر على نظام يكفل لها عدلاً شاملاً وسلاماً دائماً ، ولم يرتب أحد في هذا ولم يحسب أحد أن ذلك الأمل ينطوى على شيء من تكليف الأشياء ضد طباعها . ذلك بأن الرجوع إلى العهد السابق كان أملاً طيباً يخامر النفوس جميعاً ، لأن ذلك العهد السابق كان عهداً طيباً ، وما كان أحب إلى الناس من أن يستقبلوا عهداً يشبهه فيعودوا إلى سبوحهم الهادي في تيار التقدم الإنساني . وقد كتب الجنرال سمطس في سنة ١٩١٨ مقالا سار بين الناس مسير الأمثال قال فيه : « إنه لا شك في أن الإنسانية قد عاودت اليوم سيرها . لقد نزلت الخيام من مضاربها وها هي ذى قافلة البشرية تستأنف رحلتها » .

ولكن هذا الحلم — حلم الإنسانية تستأنف السير في رحلتها الطويلة نحو حياة أطيب وأرضى — كان طيف كرى لم يلبث أن زال بعد قليل . فقد تضاعف واختلط في أثناء الشهور التي انعقد فيها مؤتمر السلام ، ثم انقضى وتبدد عندما حلت أول أزمة اقتصادية بعد الحرب في سنة ١٩٢٠ . أعادت الأمم المنتصرة السيوف إلى أغمادها ، وكان اللال من الحرب قد ملك عليها نفوسها ، فكأنما اطرحت أمانيتها التي كانت تخلق معها . وكان أحب شيء عندها أن تعود إلى الماضي السعيد « أيام زمان » ، ولم تفكر في أن تتجه بنفوسها إلى استئناف السعي المتصل نحو العلا ، فكان قصارى فكرها أن تعود إلى حال مطمئنة من رخاء قرير لا كد فيه ولا سعي ، وما كان الناس يحبون أن يلتمسوا مفاتيح الجنة بأيديهم فاستناموا إلى الراحة . وتفتحى من ميادين السياسة مثل لويد جورج ، ذلك المبتكر الدؤوب ، واستوى في مكانه المستر بلدوين يرقل قرير العين في جلال السلام والسلامة ،

وذهب مثل (وودرو ولسن) نبي العصر الجديد ، وجاء بعده (هاردينج) و (كوليدج) يعيدان إلى الناس ما كان يعبد الآباء . وأصبح العالم لا ينشد سوى استقرار الأمور وسلوك السبيل المأمونة ، واتجهت الأنظار في ذلك كله إلى ما كانت عليه الحال في العهد السعيد قبل سنة ١٩١٤ .

كانت هذه حال الدول الثلاث الكبرى التي هيمنت على تدير نظام العالم في فرساي ، فقد لبثت ساكنة تنظر إلى الوراء مدة عشرين عاماً لا تخف في أثنائها إلى اقتحام التجديد .

وأما الدول الأخرى التي كان يطلق عليها لقب الدول « الساخطة » فقد كان لها شأن غير هذا . وأولى هذه الدول هي ألمانيا ، وهي الدولة الكبرى الوحيدة التي أصابها الهزيمة ، وثانيتهما هي روسيا السوفيتية ، وكانت تخوض غمار ثورة جائحة تعمل على قلب كل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي قصد صلح فرساي أن يدعمها ويخلدها . وأما إيطاليا فقد اضطرت إلى الخروج على حلفائها لما أصابها من الخيبة في حظها من غنيمة النصر . وأما اليابان فإن نجاحها في نصف القرن السالف جعل في سياستها لونا من الحذر والتحفظ ، ولكن غيرتها من بريطانيا وأمريكا وتخوفها منهما أن يبسطا سلطانهما على الباسفيك كانا يدفعانها دفعا إلى صفوف الساخطين .

فلم تكن دولة من هذه الدول لتنظر إلى الماضي نظرة الرضا ، على حين كانت الدول الراضية لا تفتأ تستلهم وحيها من فترة الزمان التي شهدت مجدها ونصرها . ولم يخطر ببال إحداها أن ظروف ذلك الماضي قد ذهبت معه وانقضت أيامها . وبقيت الدول الساخطة كأنها دول تأثرة على الماضي تنكره وتتجداه ، وتواجهه بمبادئ جديدة ومثل عليا مبتكرة ، تتوسل بذلك

كله إلى غاياتها. هذا هو الجو النفساني الذي ساد العالم في مدة الأعوام العشرين التي تخللت الحريين ؛ ونستطيع أن نلمح أثره في الدول الراضية والدول الساخطة على السواء ، فيما كان من اتجاهها جميعاً في مسائل السياسة والاقتصاد والاستعداد الحربي . فأما الدول الراضية فقد كان ذلك الأثر ظاهراً أكمل الظهور في عقلية قوادها الحريين . كان جنود هذه الدول وبحارها لا يزالون يتمسكون بالسنن المجيدة المتخلقة عن حروب القرن التاسع عشر . فلما وضعت الحرب أوزارها وانتهى أمرها إلى النصر كان قصارى الآمال أن تعاد عقارب الساعة إلى الوراء ، فإذا لم يمكن ذلك فلا أقل من أن يوقف سيرها إلى الأمام .

وكانت برامج الانجليز والأمريكيين من مستشاري الحرب في مؤتمر الصلح في سنة ١٩١٩ تشتمل على اقتراحين : أولهما إلغاء الغواصات والآخر حرمان ألمانيا من الطيران الحربي . وكأنهم كانوا يناجون أنفسهم قائلين : « لو أن هذين الابتكارين العظيمين في فنون الحرب يزولان من الوجود لاستطعنا أن نعود إلى ما اعتدناه في القرن التاسع عشر من أساليب الحرب المطمئنة » .

ولما عقد مؤتمر نزع السلاح اقترحت بريطانيا إلغاء كل مخترعات الحرب التي ابتكرت في القرن العشرين كالغواصة والدبابة والغاز السام والضرب من الهواء . ولقد كان إيمان بريطانيا بسلاح الجو متردداً بطيئاً ، يدل على ذلك أنها كانت في وقت من الأوقات سابعة دول العالم في ترتيب القوة في سلاح الجو . ولقد كان سلاح الطيران البريطاني أحدث الأسلحة وأصغرها سناً ، وكانت معاملته تشبه معاملة صغرى البنات المحترقة (سندريلا)

في القصة الخرافية . فكان من المسلم به أن أسطول بريطانيا يجب أن يكون ثلاثة أضعاف أسطول ألمانيا في القوة ، ولكن لم يطمح أحد إلى أكثر من أن تكون قوة الجو فيها مساوية لقوة ألمانيا . على أن هذا المقدار نفسه لم يتحقق ولم يقرب من التحقق . فكانت الآراء في بريطانيا عند ذلك تشبه الآراء التي ترددت من قبل منذ عام ١٨٧١ ضد تقوية الجيش البري ، فقد قال (كامبل بانرمان) في ذلك الوقت في بيانه : « إن البحر يهبطنا الوقت » . وقد كانت هذه الحجة نفسها هي التي يحسبها الناس دافعة بعد زمان (بانرمان) بستين عاما . فقد زعموا أن « بريطانيا تسيطر على أمواج البحر » ، وما دامت كذلك فسلطانها آمن في القرن العشرين كما كان آمنا في القرن التاسع عشر . حقا لقد كانت عقلية بريطانيا بطيئة في التحول والتكيف لإدراك ما لم يسبق لها به عهد . على أن الخطة الفرنسية كانت أكثر جمودا ، إذ قدمت فرنسا لمؤتمر الصلح في عام ١٩١٩ مذكرتين مشهورتين تتناولان مسألة سلامتها : إحداهما (مذكرة فوش) في يناير ، والأخرى (مذكرة تارديو في ٢٦ فبراير) ، وكان حديث المذكرتين عن المواصلات لا يفتأ قائما على حسابان السكك الحديدية وسيلتها الكبرى . فلم يرد في إحداهما ذكر للطيران ، ولم يتدخل الحريين في فرنسا تدير حربى كبير سوى بناء خط ماجينو ، وهو تدير يرمى إلى تقييد الحرب وجعلها جامدة والاحتفاظ (بالحالة السابقة) كما يقولون . فكان واضعى الخطط الحريين فى انجلترا وفرنسا كانوا يحسبون أن حرب المستقبل لن تكون على الأكثر سوى حرب خنادق جامدة . ولم يكن لذلك من علة عندهم سوى أن هذه هى صفة الحرب الماضية .

وفى عام ١٩٢٨ تنبه إلى الحقيقة ناقد فرنسى ذكى نفذ ببصره إلى

المستقبل فقال : « إن كل الأمور تجري على تقدير أن معاهدة فرساي التي حلت ألمانيا على تغيير خططها وتجديد نظمها الحربية سوف تبيح لنا أن نمود إلى ما كانت عليه الحال في عام ١٩١٤ ثم نستقر عليها ونستسلم للسبات » .

أما الدول الصغرى من البلاد الراضية فلعله من العدل ألا نحكم على خطتها الحربية بمثل هذه الشدة ، لأنها كانت في الحق مدفوعة إلى الاستئمان والمحافظة بدافع قلة مواردها . وكان لها عذر آخر وهو قلة نفوذ رأيها . فلم تدرك هولندية وبلجيكا مثلاً أن الجيوش لا يقام لها وزن في الحروب إذا هي حرمت من معونة قوة ذات بأس في سلاح الطيران والفرق الآلية .

وأما بولونيا فقد جعلت معونها على الفرسان ، ورسمت سويسرة خططها في الدفاع معتمدة على حرسها الذي يتنقل فوق الدراجات وهو حرس عرف منذ القدم بالشجاعة وإحكام الرماية ، وحسبت أن هذا وحده يغني عنها إذا ما تأزمت الأزمات .

فجمل القول أن الدول الراضية تأثرت في رسم خططها بمزيج من آراء القرن التاسع عشر وتجارب الحرب العظمى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، وأما القدرة على الابتكار والتجديد فقد انتقلت إلى الجانب المنافس لها . فقد كانت الطائفة ابتكاراً فرنسية ، وكانت الدبابة ابتكاراً إنجليزياً ، ولكن الجيش الألماني هو الذي حسن هذين الابتكارين ونقح طرق استعمالهما في الحروب ، في حين أن العقليين الفرنسي والإنجليز لم يستطيعا التحلل من قيود الماضي وعاداته فجمدا في موضعهما . وكان إزال الجند بالمظلات وراء خطوط القتال من مبتكرات روسيا ، فتلقت ألمانيا ودرسته وأكملته ، ولكن الدول الراضية لم تُعِره جانباً من عنايتها . فلما بلغنا إذا نحن زعمنا أن ألمانيا قد أخذت

أعظم الخير من تدمير غدتها الحربية كلها في عام ١٩١٩ .
فقد اضطرها هذا التدمير إلى أن تستحدث لها عدة أقوى ، وأن تتجه
بفكرها إلى كل شأن من شؤون الاستعداد الحربى والتنظيم فتنشئه نشأة
أخرى ، على حين بقيت بريطانيا وفرنسا موسدين في سنة من النوم على تراث
الماضى . فلما عادت الحرب مرة أخرى كان في استعداد ألمانيا ونشاطها ما أذهل
عقول قادة الحرب في بريطانيا وفرنسا ، حتى قالت جريدة التيمس : « إن
الجيش الألمانى يجازف مجازفة مذمومة في قواعد الحرب المقررة عند
الفرنسيين والبريطانيين — ولا ندرى إن كان ذلك خطأ أو صوابا » . وقال
رئيس وزراء فرنسا بعد ذلك بأيام : « الحق أن رأينا القديم في تسير الحرب
قد اصطدم برأى جديد » . وإنه لما يسترعى النظر أن السنة الأولى من الحرب
لم تشهد جديدا إلا من جانب الألمان ، سواء كان ذلك في مبتكرات القتال
الدبرى أو في رسم الخطط أو في تنظيم حركة القتال في الميادين . هذا إلى
أن ألمانيا كانت هى صاحبة الهجوم في كل مكان . فاذا نحن أردنا أن نجمل
الأمر في لغة الفن الحربى كان لنا أن نقول إن الآراء الثورية في الحرب قد
سارت إلى قتال الآراء التقليدية المحافظة .

ولم يكن سياسة الدول الراضية بأقل من قادة الحرب في البر والبحر في
اتجاههم بالرأى إلى الماضى . وقد كتب أحد المستقلين من نقاد السياسة
البريطانيين في عام ١٩٣٤ فقال : « إن عجزنا الظاهر عن كل تجديد أو ابتكار
ذى قيمة في التفكير هو أشد ما يثير نفوسنا في السياسة الحديثة » .

فالديمقراطية التى خاضت الأم غمار الحرب لكي تجعلها آمنة من اعتداء
الطغاة كانت لها في أذهان الساسة صورة لا تختلف عن الصورة التى كانت عليها

في القرن التاسع عشر . وقد كانت ديمقراطية القرن التاسع عشر ملاءمة لظروف الحياة في عصرها فنشأت ونمت وترعرعت فيه . وليكن عصرها مضي وانتقضى ، ومع ذلك بقيت صورتها جامدة في أذهان الساسة يعدونها من البديهيات التي لا تختمل الجدل . فلما صارت إلى هذا الجمود أصبحت فكرة خامدة لا قوة فيها ، شأنها في ذلك شأن كل المعاني التي تجمد وتعتبر من البديهيات التي لا تختمل الجدل . ومنذ ذلك الحين خلت الديمقراطية من كل شيء سوى تراثها القديم ، ولم تستطع أن تتقدم إلى العالم الجديد بغير هذا التراث لتحل له مشكلاته ، حتى آل أمرها إلى أن صارت لا تزيد على نظام يكفل امتياز طائفة من الأغنياء وأصحاب الخطوة في الحياة ، الذين يرفلون في حلل النعمة يقلبون نظرهم في الماضي والحاضر على سواء في الرضا . ففي عام ١٩٣٩ كانت الحكومة الديمقراطية باقية في عشر دول أو اثنتي عشرة دولة من هاتيك التي يبلغ فيها رزق الفرد أعلى قدر . وأما الدول الأخرى التي لم يكن لأهلها مثل هذا الحظ السعيد فلم يكن للديمقراطية فيها بقاء إلا قليلا .

ولم يحاول أحد قبل سنة ١٩٣٩ أن يؤول الحكم الديمقراطي تأويلا جديدا يلائم الحال الجديدة في العالم بعد الحرب ، وما استطاع إلا قليل من الأمم الديمقراطية أن يدرك أن ذلك الحكم لن يصلح لأحوال العالم الجديد كما كان صالحا لها قبل سنة ١٩١٤ .

حقا إن الآراء قد بدأت تتحرك في سنة ١٩٣٣ في الولايات المتحدة نحو صورة من الديمقراطية تختلف في صميمها عما كان في الأفهام في سواها . ولكنها كانت تجاهد جهادا شديدا في كفاح معارضة قوية . وأما في أوروبا

فان حركة مثل هذه لم يبد لها أثر ظاهر قبل اندلاع الحرب في سنة ١٩٣٩ .
ففي ميدان السياسة وفي ميدان خطط الحروب كان من العسير أن
يتصور الناس أن العالم قد طرأ عليه من التغيير ما قضى أتم القضاء على أحوال
القرن التاسع عشر الذي مضت أيامه الذهبية الرخية الرضية وذهبت إلى
غير رجعة .

كذلك اجتمعت في يد الدول الساخطة أزمة التجديد في أمور السياسة ،
وكان أول من تناول تلك الأزمة دولة روسيا السوفيتية . ثم سرت آراؤها
منذ عام ١٩٢١ في الدول واحدة بعد أخرى ، وكانت تجمع كلها على الثورة على
معاهدة فرساي وانكار الديمقراطية والكفر بها . وكان بعضها لا يزال يداها
باللفظ المعسول ، كما كانت تفعل روسيا إذ تزعم أنها تنوى إنشاء صورة جديدة
منها أقرب إلى السكال ، ولكن ذلك كان لفظاً مجرداً . وقد لقي ذلك التجديد
قبولاً وتحبيذاً ، ولكن قبول الناس للبشقية والفاشية والاشتراكية الوطنية
لم يكن ناشئاً من فهم مبادئها الناقصة المطاطة التي قد يعتريها الاضطراب أحياناً ،
بل كان ناشئاً من أنها كانت تعد الناس شيئاً جديداً ولا تدعوهم إلى عبادة
صور سياسية قد عفى عليها الزوال وطواها الماضي في طباقه .

ومجمل القول أن نظريات السياسة الجديدة أشبهت الخطط الحربية
الجديدة في أنها لم تجرب من قبل ، فكان في العالم جانبان يقف أحدهما حيال
الآخر وجها لوجه ، أحدهما عقلية ثائرة والآخر سياسة قانعة راضية مريضة
بداء التعلق بالماضي .

وقد ظهر هذا التعارض في علاقات الدول فيما بينها ، وكان في ميدان
السياسة الدولية أكثر وضوحاً وأحفل بما يسترعى الأنظار . فكانت هناك

مصالح الدول المحافظة الراضية التي تحب بقاء الأمور على عهدتها القديم ، وكانت هناك مصالح الدول الثائرة التي كانت تبذل الجهد لإحداث الانقلاب في أحوال ذلك العهد القديم . فتصادمت المصالح ، ولم تستطع عصابة الأمم أن تمنع هذا التصادم لأنها تغيرت بين عشية وضحاها ، وأدركها الجمود بعد أن كانت وليدة الحماسة الحارة للتقدم الإنساني ، وبعد أن كان المأمول أن تكون أداة لتحقيق ذلك التقدم . فلم تلبث العصابة أن صارت آلة للدول الراضية تستعين بها على تحقيق أغراضها . وكان الهم الأول للدول الراضية أن تحافظ على السلام ، فاستخدمت خوف الناس من اندلاع نار الحرب لتحملهم على قبول سياستها . ألقى المسيو بريان خطابا في الجمعية العامة لعصابة الأمم وهي في قمة مجدها قال فيه : « يجب علينا ألا نسمى إلى شيء سعيينا إلى تحقيق السلام مهما كانت الظروف والأحوال ومهما كانت وجهة آراء الأفراد . يجب أن يكون السلام شاملا وأن يكون السلام أول مانضعه نصب أعيننا . فإذا ما عرض لنا رأى يرمى إلى تحقيق العدالة ورأينا فيه تهديدا للسلام ... فإني أول من يدعو أصحاب هذا الرأى إلى الصمت وإلى أن يتخلوا عنه مراعاة لمصلحة السلام العليا » .

فكان الرأى السائد في العصابة هو أن يباح بقاء الظلم في سبيل الاحتفاظ بالنظام القائم حتى لا يمس حق من حقوقه المقدسة .

وقال أحد أنصار العصابة من الإنجليز : « إن أول أغراض العصابة هو حماية أفرادها ، فإن المحافظة على النفس أول قوانين الحياة في كل نظام » . فكانت سلامة الدول الراضية بمثابة نير وضع على رقبة العصابة فأثقلها وخنقها ومنع عنها أن تناس الحياة ، وأصبحت (جنيف) موطن المحافظة

والرجعية . فإذا كان مترنخ زعيم سياسة القرن التاسع عشر قد جعل شعاره « احكم ولا تغير شيئاً » فإن عصبة الأمم لم تغير شيئاً ولكنها أخفقت في أن تحكم .

وعلى ذلك أصبحت الدول الساخطة هي منبع كل تغير وتجديد في السياسة الدولية . ومن ثم حدث التصادم بينها وبين مصالح الذين يريدون الاحتفاظ بالأمر على عهدهما القديم . حقا إن التغير الذي أرادته الدول الساخطة لم يكن كله يتجه نحو الخير ، بل كان بعضه إنما يقصد الهدم والتدمير . إلا أن الدول الراضية تركت ميدان التجديد لهذه الدول الثائرة ، لأنها قصرت في أن تجدد شيئاً أو أن تعترف بضرورة التجديد . ولم تلبث عصبة الأمم أن فقدت لونها الأول الذي خلعتة عليها الآمال العريضة والأمانى المثلية التي خلقتها في مبدأ الأمر .

أما ميدان الاقتصاد فقد كان له شأن آخر لأن خطة الرضا بالقديم والجمود عن التجديد لم يتح لها فيه البقاء أمداً طويلاً ؛ ذلك بأن إفلاس خطة المحافظة على النظام القديم في السياسة لم يبد للعيان إلا بعد عشرين سنة أو ثلاثين ، وإفلاس الخطط الحربية القديمة في الدول الراضية لم يبد إلا في حرب سنة ١٩٤٠ ، وأما إفلاس الخطط الاقتصادية فإنه لم يلبث أن ظهر ومثل للأعين بعد قليل . ففي عام ١٩٢٠ حدثت أول أزمة اقتصادية ثارت النفوس لها واضطربت لها الدول ولم يمنع ظهورها أن الدول المنصورة كانت في عنفوان قوتها وسطوتها .

قال أحد المنبوين الفرنسيين في عصبة الأمم سنة ١٩٢٤ يحذر سامعيه :

« إننا إذا كنا نريد أن نركن إلى السلام الذى أقمنا دعائمه ونطمئن إليه فلا مفر لنا من أن نجعل العصبية تقبل على الشئون الاقتصادية فتتنظمها . فلا مفر للعصبية مثلاً من أن تنظم توزيع الخامات وتحديد الأسواق للدول ، وتنظر فى مسائل الهجرة من البلاد المختلفة أو إليها . لا مفر للعصبية من أن تكل ذلك كله إلى لجائها المالية والاقتصادية لبحثها ثم تنظر فيها فى اجتماعاتها العامة . فإذا هى لم تفعل ذلك وتركت هذه الأمور بغير أن تجد لها حلاً فلا ينبى أن نخدع أنفسنا عن نتائج هذا ؛ فان تلك المسائل سوف تكون سبباً فى اضطراب داخلى فى بلادنا ، وسوف يؤدى هذا الاضطراب إلى انهيار كل الصرح الذى أقمناه » .

فإذا كان من السهل على أصحاب الحرب والسياسة أن يخادعوا أنفسهم بأن يحجبوا عيونهم عن النظر إلى مآذونهم فان خداع الأنفس لم يكن ليجدى شيئاً فى عالم الاقتصاد ، فالجمود فى الاقتصاد لا يعنى شيئاً . على أنه لم يكن فى الحياة الاقتصادية نظام قديم يمكن الاحتفاظ به ، ولذا كانت المعضلة الاقتصادية تتطلب علاجاً لا مفر منه . فما ذلك العلاج الذى وصف لها ؟

لقد كان العلاج الذى وصف لها دليلاً أوضح دليل على نظرة الدول الراضية إلى الوراء . إنها لم تكن تؤمن بالتقدم ، فإذا هى وجدت أن المحافظة على القديم لم تؤد إلى الرخاء الاقتصادى كانت وسيلتها فى التجديد والتغيير أن تتجه فى سيرها إلى الوراء . فالرجعية كانت فى نظرها هى البديل الأوحى من الجمود .

لم يحاول رجل الاقتصاد أن ينطلق إلى الأمام فى إرتياد السبل المجهولة ، وبالتوقل صعداً إلى القمم التى لم تطأها الأقدام من قبل ، بل تراجع القهقري

وعدل عما كان قد اختطه ، ومما كان قد رسمه منذ عام ١٩١٤ ، وحسب أن العودة إلى الماضي معناها العودة إلى الرخاء الطبيعي .

قال أحد النقاد في سنة ١٩٢٤ : « إن اقليم صناعة القطن الانجليزي (لنكشير) عظيم الأمل في النجاح إذا عادت فيه الأحوال إلى مجاريها » . وقال معلق آخر على أحوال ذلك الاقليم : « إنه ينتظر في قلق عودة الأمور إلى مجاريها » وخيل لنفسه أن المجارى الطبيعية للأمر إنما هي الأحوال التي كانت قائمة في سنة ١٩١٣ .

وهكذا كانت الخطوات التي قصد بها الاتجاه نحو الإصلاح والتقدم تنتهى بالسير بعد حين إلى رجعية محضة . (مشروع دوز) مثلا كان يظن فيه الخير وكان يرجى منه أن يضع خطة باهرة لحل مشكلة التعويضات الألمانية ، ولكنه لم يكن في الحقيقة سوى محاولة للعودة إلى ما كانت عليه الحال في القرن التاسع عشر ، إذ كانت الرأسمالية الدولية تمرح في العالم وتطغى مطلقة العنان . ولم يكن بين الحالين سوى فارق واحد وهو أن المشروع كان يجعل مقر الرأسمالية في (نيويورك) بعد أن كان من قبل في (لندن) .

فلما كان عام ١٩٢٩ أحس أرباب المال في أمريكا أن العبء ثقيل وأنهم ينوءون به ، فلم يبق للعالم مفر من العاصفة الجاثمة ، عاصفة الثورة الاقتصادية . على أن مرض التطلع إلى الماضي بقي مع ذلك كله مقبيا ، وأنه لمن العجيب أن يتأمل الإنسان في المصطلحات الاقتصادية الشائعة في ذلك العصر ، أى في الفترة بين الحربين ، فيجدها جميعا تبدأ بحرف يتضمن معنى (العودة) .

وكانت الآراء في عالم الاقتصاد تجمع على أن كل اتجاه جديد في السياسة الاقتصادية منذ سنة ١٩١٤ إنما هو اتجاه ضال والواجب يقتضى العدول عنه .

وقد عبر عن هذا الاجماع خبراء الاقتصاد الذين اجتمعوا في مؤتمر سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٣ . ولسنا نزعم هنا أن هذا الرأي قد اتفق عليه كل أرباب الاقتصاد في الدول الراضية ، ولا أن نقول إنهم آمنوا جميعا بما أوحى إليهم مستشاروهم من العودة إلى عقائد القرن التاسع عشر ، فإن الحكومات كلها إن كانت إلى عام ١٩٣١ تسلم بحجة أصحاب المبادئ القديمة في الاقتصاد ، فإنها كانت لا تزيد في التسليم بذلك على اللفظ الأجوف ، وأما في العمل فقد كانت تشذ عن تلك المبادئ في كثير من الأحيان .

وأما بعد سنة ١٩٣١ فإن التسليم بحجة أصحاب تلك المبادئ القديمة كان أخفت صوتا وأكثر ترددا واضطرت الحكومات إلى الاندفاع في سبيل العاصفة الاقتصادية واقتحام سبل جديدة لم يكن لها عهد بها من قبل . ولكن هذا الاندفاع كان يتجه بها خبط عشواء ويدفعها كرها إلى حيث لا تعرف كلما دعت إلى ذلك الظروف . فكانت تخالف النظريات القديمة المعقدة وهي لا تدرك السر الذي سبب فساد تلك النظريات القديمة . وكانت تتجه إلى وجهتها الجديدة وإن كانت لا تعرف حقيقة ما تتجه إليه في النظم الجديدة .

وكان الساسة الذين يناصرون تلك البدع الاقتصادية انما يقفون موقف المدافع ولا يجرؤون على الجهر بأرائهم والدعاية لها . بل إنهم كانوا يعتذرون عن سلوك تلك السبيل الجديدة بأنهم اضطروا إلى سلوكها اضطرارا ، ويقولون إنها ضرورة وقتية مكروهة ، ويعلمون اضطرارهم إليها بأنهم لم يستطيعوا سواها لكي يقاوموا المنافسة المرذولة .

وكانوا يحاولون تهدئة النفوس بأن يقولوا إن تلك السياسة الجديدة سوف تؤدي إلى زيادة في التجارة بين الدول وإن خيل إلى الناس أنها غير ذلك ، وإنها سوف تمهد السبيل بعد حين للعودة إلى المبادئ القوية المعهودة .

فلم يكن لكل هذا التناقض وكل هذا الاضطراب في التأويل إلا دلالة واحدة ، وهي أن السياسة الذين كانوا يناصرون هذه الخطط الجديدة لم يدركوا شيئاً من حقيقتها ، ولم يكن لهم إيمان بها ، وأن الزمام قد تفلت من أيديهم ، فانساقوا في سبيل ضرورات لا قبل لهم بها مترددين دهشين يحاولون التماس الأعذار لأنفسهم عما يقارفون .

في هذه الظروف لم يجد الابتكار أرضاً خصبة يزدهر فيها إلا في الدول الساخطة ، ككل ما حدث من التجديد الذي غير وجه عالم الاقتصاد في فترة ما بين الحربين ، سواء أكان تجديداً في سبيل الخير أم كان بدعة في سبيل الشر ، فإن ذلك كله نما وترعرع وآتى أكله في الدول الثائرة التي هبت لتتحدى النظم القائمة .

حقاً لقد نشأت فكرة « تنظيم الاقتصاد » — أو بقول آخر تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية تنظيمًا يكفل سد حاجات المجتمع كله — نشأت هذه الفكرة في مبدأ أمرها في جل البلاد الكبرى التي اشتركت في الحرب ما بين سنتي ١٩١٤ — ١٩١٨ ، ولكن الأمر لم يلبث بعد تلك الحرب أن تحول في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وفرنسا ، فإنها سارعت إلى اطراح الفكرة لكي تعود إلى ما اعتادته من نظامها قبل الحرب ، وهو إباحة الأمور تجري في مجراها . وأما روسيا فقد رأت أن تنظيم الاقتصاد

هو الرأي الحديث الذى ينبئ له أن يحل محل الإياحة التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر ، وما لبثت إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية أن سارقا فى آثارها . فلما ملكت هذه الدول أزمة التجديد فى عيها اضطرت الدول الأخرى المحافظة إلى أن تنهج منهجها فى تردد وبطء .

وقد ابتكرت روسيا فكرة أخرى ، وهى أن تراقب الدولة تجارتها الخارجية وتهيمن عليها وتجعلها سلاحا سياسيا فى نضالها . فلاحقت بها ألمانيا فى خطتها ونقحت منها حتى هذبتها وأكملتها . فلما كان عام ١٩٣٨ — ٣٩ لم تجد بريطانيا العظمى بدا من أن تسير بخطوات مترددة فى ذلك الاتجاه عينه عند ما اضطرتها إلى ذلك معاناة الشدة العظمى مع ألمانيا .

وقد درست الدول الساخطة مسائل النقد الفنية ورقابة التبادل النقدى مع البلاد الأخرى فأحكمت دراستها ، على حين كانت هذه المسائل لا ينظر إليها فى بريطانيا وأمريكا إلا بعين الهلع والازدراء . فالحاجة كما قيل أم الاختراع ، والدول التى أحست وخز الحاجة هبت إلى ملاقاتها ، فكان لها بذلك فضل السبق إلى التجديد وشحذ الهمم للأقدام ، وكان لها بذلك ميزة أى ميزة على الأمم الأخرى .

ولقد أزالَت روسيا السوفيتية وألمانيا النازية (داء البطالة) من بلادها ، فكان رد الدول الراضية على ذلك أن سخرت وقالت إن هاتين الدولتين إنما فعلتا ذلك تعسفا وبذلتا فيه من التضحيات مالا ترضاه هى لنفسها . ولكن هذا الرد لم يكن مقنعا لأن الدول الراضية لم تستطع أن تجد علاجا للبطالة بين رعاياها حتى صارت البطالة مشكلة لم يستطع أحد إنكار خطورتها . فإذا كانت شبيهة كثير من البلاد الأوربية قد سرى إليها الاعتقاد بأن مفتاح

المستقبل أصبح في عين روسيا أو ألمانيا ، فما ذلك إلا لأن هاتين الدولتين أقامتا نظماً اقتصادية راسية على مبادئ جديدة . فكان الأمل في المستقبل إنما يُشام من قبلهما ، على حين أن قادة السياسة والفكر في البلاد الراضية لم يلح منهم ما يبشر بحل المشاكل الاقتصادية ، بل قنعوا بالتلفت إلى الماضي الذي ظهر إفلاسه ظهوراً بيناً .

وجملة القول أن أكبر ضربة نزلت بالدول الراضية بأوروبا هي هذه : أنها تركت أزمة التجديد لخصومها من الدول الساخطة في كل ميادين الاقتصاد ما كان منها نظرياً وما كان عملياً .

وأما الولايات المتحدة فإنها لم تدب إلى الحركة نحو التجديد في الاقتصاد والسياسة والتوجيه إلا بعد سنة ١٩٣٣ وكانت في حركتها مترددة لا تزال تتعلق بالمثل البالية القديمة .

هذه كلها مقدمة مجملة حاولنا بها الإحاطة بالمسائل العامة في الشؤون الحربية والسياسية والاقتصادية . فإذا نحن نظرنا على ضوءها إلى مدة السنوات العشرين الماضية وما كان ينطوي فيها من عوامل نفسية أمكننا أن ندرك أن الدول الراضية كانت عاجزة يقعد بها عن التقدم عيبان في نظرها إلى الأمور وهما عيبان يلزمان كل الأمم الغنية التي تملك ما يرضيها .

وأول هذين العيبين هو أن تلك الأمم كانت تميل أبدأً إلى تنزيه العصور التي صعد فيها نجمها إلى السمات فلا تزال نحن إليها ونحسب أن خيرها الأسمى متوقف على استمرار أحوال تلك العصور .

وأما العيب الثاني فهو أن الدول الراضية كانت تصرف كل همها إلى سلامتها ، فلم تكن تأبه إلى ما يلزم لها من الإصلاح ولا التجديد والتقدم ؛ وقد شهد

بهذا (جون ستيوارت مل) منذ ثمانين عاما إذ قال : « إنه لمن المؤكد الذي لا يرقى اليه الشك ان الفضل في التقدم الإنساني كله راجع إلى جهود الساخطين من الناس » . وقد كان منذ حين طويل في الدول الراضية طوائف كثيرة محظوظة ذات سلطان ونفوذ ، على حين كانت الطوائف الساخطة قليلة العدد ضئيلة السلطة . فكانت الطوائف المحظوظة كثيرة في بريطانيا وأمريكا وسائر البلاد التي تشكل الانجليزية ، وكانت كثرتها دعامة ثابتة استقر عليها نظام الحكم وتوطد ، ولكن كثرة الطوائف المحظوظة تنطوي على خطر شديد إذا ما اضطربت الأحوال وتحركت الفتن . ذلك بأن كثرة المحظوظين تمنع من إدراك الضرورات الحيوية الطارئة في إبانها .

فأول واجب على الدول المنتصرة في الحرب الحاضرة أن تتمثل معنى لا بد لها من التنبه اليه ، وهو ألا تنظر إلى الوراء في التماس الرأي الذي تسير على هديه في تنظيم الشؤون بعد الحرب . ولن يكون ذلك بالعسير عليها كما كان عسيرا في عام ١٩١٩ ، لأننا اليوم قد زالت عن أعيننا الغشاوة التي كانت تغشاها ، غشاوة التعلق بالماضي الذي كنا نحسبه أبدا سعيدا . وإنه لمن بشار خير في موقفنا الحاضر أن قد ذاعت بين الناس ولا سيما بين الجيل الجديد عقيدة تغفلت في أعماق نفوسهم توحى اليهم أن العالم كان في السنوات العشر الماضية عالما فاسدا مخبولا وأن كل ما كان فيه جدير بأن يستأصل ثم يزرع زراعا جديدا . ففي الجوارح تيار من الثورة ، وإن كان الأمل لا يزال يعتريه القلق من بعض أمور . ومن ذلك أن الساسة الذين يجمعون في يمينهم أزمة الأمور في بريطانيا هم طائفة من الشيوخ أو الذين علت بهم السن . ولعمري إن أكثر الذين يتجاوزون الستين أحرىء بأن يحنوا إلى الماضي أكثر من تطلعهم إلى

المستقبل . ولن يتاح للجيل الناشئ أن يبلغ ما يشتهي من الأمانى إذا هو ظل معتمداً كل الاعتماد على قيادة زعمائه الشيوخ كما يفعل اليوم . لقد كان أكبر السبب في هزيمة فرنسا وإنجلترا في عام ١٩٤٠ أنهما أعدتا لتلك الحرب عدة الحرب السابقة . فهل نبيح لأنفسنا أن يقال عنا فيما بعد إننا قد أخفقنا في تدبير السلام لأننا أعددنا أنفسنا لمثل السلام السابق ؟

وهناك معنى ثان لا بد للدول المنتصرة أن تتمثله وتتنبه له ، فهو لا يقل في خطورته عن المعنى الذى بيناه . وهو أجدر أن نتعمد ذكره لأنه وشيك إلى النسيان . ذلك أنه من أضر الأشياء وأشدّها خطراً أن نغالى في الاهتمام من أجل السلام . فالاهتمام من أجل السلام هو أشد المزالق خطراً على الأمم الراضية . قال أحد كبار رجال العلم : « لقد كانت الطبقة الوسطى الموسرة التى تحكم الشعوب فى القرن التاسع عشر تبالغ فى إثارة السلامة . وكان توجسها من المستقبل ناشئاً من أنها قد اختلط عليها الأمر فى التفرقة بين السلام وبين المدنية . ألا إن المستقبل القريب يحمل لنا فى طياته من السلامة والاستقرار أقل مما كان الماضى يحمله فى طيه ، ومهما يكن من الأمر فإن أعظم العصور كانت عصور قلق قليلة الاستقرار » .

إن التماس السلام يؤدى بنا حتماً إلى التقهقر ، وكل من ينظر فى تاريخ عصبة الأمم يعلم علم اليقين أن لفظ السلامة كان له أسوأ الأثر فى عرقلة كل حركة تتجه إلى الإصلاح . وإنه لما يدهش الإنسان ويملاً قلبه خشية أن يسمع رجلاً من كبار رجال الأعمال الأمريكيين وهو رئيس الغرفة التجارية الدولية إذ يقول : « إن أعظم ما تقرر له الأعين فى الحياة هو السلام » فلئن صح هذا فعلى المدنية المفاء .

ليس السلام والسلامة جديرين بأن يكونا هدفاً في سياسة . قال الأستاذ فيشر : « السلامة الشخصية تشبه السعادة في أننا لا نستطيع أن نبلغ أيهما بالبحث قصداً ، فإذا كنا نعيش تحت ظل نظام اقتصادي يتجه قدماً إلى الإصلاح والتجديد فقد نمثر عليهما عفواً ونحن نبحث عن شيء آخر غيرهما » وليس السلام بين الدول إلا مثل السلامة الشخصية في أنه لا يكون نتيجة البحث قصداً . فلن نستطيع أن نبلغه بمقد الاتفاق وكتابة العهود نبراً فيها من الحروب . إن الحروب لا تمنع بهذه الوسائل كما أن الثورات لا تستأصل بنصوص القوانين . فالعصر الذي يجعل قصده السلام والسلامة جدير بأن يخيب في قصده . فإن الاستقرار في الحياة أشبه شيء باستقرار (النحلة الدوارة) أو الدراجة . فإذا استطاع المنتصرون في هذه الحرب أن يهيئوا للعالم نظاماً يوفرون فيه للمجتمع الإنساني أسباب التفتح والنمو والتقدم في نظام متسق مشى السلام والسلامة في ركابهم طوعاً . ولكن عليهم أن يعرفوا حقيقة تبدو في ظاهرها متناقضة ، وهي أن شرط السلام هو التقدم المتواصل . فطينا أن نلتمس الحلول للمسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد هذه الحرب وقلوبنا ممتلئة يقينا بأن الخير كامن في التغيير والتجديد لا في إقرار القديم والثبات عليه .

ولنا بعد هذا نصيحة أخرى ، فقد بينا فيما سلف كيف باخت الآراء المثلية عقب الحرب الماضية ، وكيف تحولت شيئاً فشيئاً حتى آل أمرها إلى الخمول والرضا بالقديم . فإن الناس قد شئموا الحرب وكان هذا أمراً طبيعياً لا غبار عليه ، وعاود الناس ميل إلى الحياة الراتبة والاستقرار ، فكان هذان العاملان سببين حولا الناس عن رغبتهم في بذل الجهود في بناء عالم

جديد . وكان مهم الأول في كل الأرض تسريح الجيوش ، فلم يخل من هذا الميل أحد حتى الحكومات المنتصرة ذاتها . وما كاد الساسة يبدأون معالجة الأمور في باريس حتى وجدوا سلطانهم يتضاءل ويخبو . وإنه لما تخشاه أن السآمة من الحرب سوف تؤدي إلى مثل هذا المآل عقب هذه الحرب ؛ ولو وقع ذلك لكان له أسوأ الآثار ولعماد بأفدح النكبات . قال المستر تشرشل في عام ١٩١٩ : « إن ميزان الأمم الحقيقي مائل فيما تقوم به بعد أن ينهكها التعب » ولكن أكثر المول في الأمور كلها على الحكومات ، فهي التي تسير في الطليعة وعليها أن تتجه بالشعوب ثابتة حازمة متحقة من أهدافها ، ولن تستطيع الحكومات أن تسير في الطليعة مهتدية هادية إلا إذا هي درست سياستها وبخشتها وصورت خططها متحرية مفصلة قبل أن تخطو خطواتها . هذا واحد من ردود متشابهة كثيرة نتجه به إلى من يزعمون أن تدير الأمور يصح أن يربأ حتى تضع الحرب أوزارها وأن الأوان لم يحن بعد لبحث هذه المشاكل مادامت رحي الحرب دائرة .

الفصل الأول

الحرب والثورة

نبدأ هذا البحث في المشاكل التي نشأت من هذه الحرب بتقرير حقيقة أولية ، وهي أن النضال الحالى إنما هو حادث من حوادث ثورة شاملة .
قال مؤرخ معاصر : « إن كل اضطراب وقع فى تاريخ العالم عامة وفى تاريخ أوربا الحديثة خاصة ، كان يقع فى صورة تجمع بين الحرب والثورة »
وهذا واضح جلى فى الحروب العامة التى تمتد ميادينها إلى العالم كله وتعم بلاده جميعا بآثارها .

وأما الحروب الصغرى التى تقع فى دوائر محصورة مثل حرب القرم وحرب البوير والحرب الفرنسية البروسية فليست لها صفة الثورة التى تميز الحروب الكبرى مثل حروب نابليون ، ومثل هذه الحروب الطاحنة التى توالى على العالم فى سنة ١٩١٤ ثم فى سنة ١٩٣٩ . فهذه الحروب الكبرى تحطم وتجتاح فى سبيلها كل الدعائم الواهية التى يقوم عليها المجتمع القديم ، وتهدم النظام السياسى العتيق لى تقيم فى مكانهما أساسا جديدا للمجتمع والحكم .

وبعد ذلك تنبت ناشئة جديدة من الأفكار والميول كانت بذورها من قبل دفينة كامنة فلا تلبث أن تعجل إلى الازدهار والنضج ، تغذوها تلك الحروب وتبعث الحياة فيها . فالحروب تفتح ميادين جديدة فى الحياة لأنها تلجئ الإنسان إلى حاجات لم يكن من قبل يحسها ، وتدفعه إلى عقائد لم يكن

من قبل يؤمن بها ؛ وهذه الحاجات وهذه العقائد تعمل على توجيه المجتمع إلى نظم مستحدثة تصلح للجيل الجديد . قال أحد الكتاب : « النظم الاجتماعية صور تحدثها تجارب الحروب ، وهى الرباط الذى يصل بين حركة الأمة فى حربها وبين عودتها إلى الاستقرار والإنشاء فى سلمها فالحروب لم تكن قط نهاية ينتهى إليها الأمد ، بل كانت أبداً مطلع فجر جديد فى نظام المجتمع » . هذا ما يمكن أن نجده من حجة لتبرير قول القائل القديم : « إن الحرب أم للأحداث » .

ولكن الإنصاف يقتضى منا على هذا القول زيادة . فالحروب وليدة للثورة كما أنها أم لها . فكما أنها تحدث الثورة بأنها تجر النظم الجديدة فى أذيالها ، نجد أنها تنشأ إذا ما فسدت أمور الحياة وآلت إلى حال تدعو إلى الثورة . ثم هى فى كل الأحوال تسرع بالثورة وتستعجل وقوعها . فهى حلقة من سلسلة ثورية ، ولا يمكن أن نزعها من تلك السلسلة فنزعم أنها مجرد سبب أو مجرد نتيجة .

وقد ظهر للناس ظهوراً بيناً أن هذه الحرب القائمة إنما هى فى جوهرها ثورة . فقد كانت حرب سنة ١٩١٤ فى أول أمرها تبدو كأنها حرب قومية ، وكانت دعوة العصبية القومية تُتخذ فيها سلاحاً لإثارة حماسة الناس فى كل أمة . فلما كان عام ١٩١٨ أخذت الحكومة الانجليزية تسل سلاحاً جديداً فى دعايتها أرادت به أن تثير الألمان بعضهم على بعض ، ذلك هو سلاح المبادئ التى ينقسم فيها الناس شيعاً وأحزاباً فتتفرق عليها كلمتهم ويتبدد شمل وحدتهم الوطنية ، ولكن الأثر الحقيقى لهذه الدعاية لم يكن فى القوة التى زعموها له ، لأن النجاح الذى قدر لتلك الدعاية إنما كان ناشئاً من أنها استعملت فى

حرب قوم قد أنهكتهم الحرب وضعفتهم شدائدها وفعل بهم ضنكها الأفاعيل ، ثم بدا لهم بعد ذلك كله شبح الهزيمة يهددهم بالويلات . ولكن بعض الناس انخدعوا عن ذلك وحسبوا أن هذه الوسيلة الجديدة في الحرب هي التي أدت إلى كارثة ألمانيا ، وكان هتلر من بين هؤلاء . فانهم أدركوا قيمة مثل هذه الدعاية منذ رأوها وعرفوا أنها وسيلة مجدية من وسائل الثورة . فسارعوا في هذه الحرب إلى الدعاية يرمون بها إلى إثارة الشحنة والعداوة بين الشعوب وبين حكامهم ، فسمّوا الحكام « طغمة الحكم » ونعتوهم بأنهم « اليهود » وما إلى ذلك من الشتائم . وأما بريطانيا فقد حرصت في دعايتها على أن تفرق بين النازية وبين ألمانيا ، فجعلت الأولى وحدها هدف عداوتها والتشهير في دعايتها .

وقد هاجر من ألمانيا مئات الألوف من أهلها هربا من اضطهاد مواطنيهم وظلمهم ، فكان هذا عاملا جديدا جعل من المتعذر أن تكون النظرة إلى الألمان واحدة كشعب واحد متماسك في كتلة يمكن أن يوصف بوصف واحد من الخير أو الشر . وكان وجود عدد كبير من الألمان في بريطانيا نفسها سببا في ضرورة التفرقة بين ألمانيا الشريرة وألمانيا الطيبة . فانصرفت الدعاية إلى أن الحرب إنما تتجه إلى القضاء على النازية لا على ألمانيا . فبينما كان الرأي العام في الحرب الماضية ثائرا يطالب بحكامه بالقضاء على ألمانيا « ودفن الربطة بكل ما فيها » إذا به في الحرب الحاضرة يشور غاضبا كلما سمع عن حدوث أمر يستدل منه على نية القضاء على الربطة بكل ما فيها ، فالذين يدأبون على إثارة العصبية القومية إنما هم بقية من بقايا الحرب الماضية لم يستطيعوا أن يدركوا ما حدث من تغير في الظروف . فالجرب القاسمة

لا يمكن أن تفسر أسبابها على أنها دواع قومية ، ولا يمكن أن يقال إن الأمم تخوض غمارها من أجل غايات قومية . فليست هذه الحرب من الحروب الصغرى التى تثور فى مجال محصور من أجل نزاع على إقليم من الأقاليم ، بل هى حرب كبرى قد تغلغت آثارها إلى أعماق أسس المدنية الحاضرة . .

الثورة والرجعية

هذه الحروب الكبرى كما قدمنا حلقة من سلسلة ثورية ترجع أسبابها الحقيقية إلى أصول تختلف اختلافاً كبيراً عن الأسباب التى أدت فى الظاهر إلى اندلاع لهيبها ، وعلى ذلك فمن السهل أن ندرك أن الغايات التى تنتهى إليها هذه الحروب تختلف فى حقيقتها اختلافاً عظيماً عن الغايات التى يعلنها المتحاربون أو يسمونها بعقولهم .

وتزداد الشقة اتساعاً فى هذا الاختلاف بين الظاهر والحقيقة إذا كانت الغايات المرسومة من نوع سلبى ، كأن يقال مثلاً إن الغاية هى « منع طغيان دولة من الدول على أوروبا » أو كأن يقال إن الغاية هى « القضاء على النزعة الحربية الألمانية » أو « القضاء على الهيمنة » . فليس من طبع الثورات أن تكون غاياتها سلبية تقتصر على الهدم . وهذه الغايات السلبية لا فائدة فيها ولا تعقب إلا خداعاً . فالغايات الحقيقية إنما تدرك عفواً بغير قصد ، ندركها إذا نحن اتجهنا إلى قصد إيجابى . ومثلها فى ذلك مثل السلامة التى سبق لنا التحدث عنها . والطريق إلى إدراكها إنما هو أن نبذلها عفواً إذا نحن قصدنا إلى بناء النظام الجديد سليماً . لقد خفيت هذه الحقيقة عن الأنظار فى بريطانيا لأن الناس هناك لا يزالون ينخدعون بفكرة قديمة

خلفتها عصبية الأمم ، وتلك أن غاية الحرب التي يحارب الناس في سبيلها إنما هي حماية النظم القائمة وحفظها من كل ما يدعو إلى قلقها . وقد دل التاريخ على أن الأمر الذي لم تستطع الحروب أن تؤدي إليه إنما هو إعادة الأحوال إلى مجراها القديم .

وليس من الحق في شيء أن يزعم الزاعمون أن إعادة الأمور إلى مجراها القديم هي أول خطوة في سبيل التجديد . بل إن الحق على نقيض هذا الزعم ، فإعادة الأمور إلى مجراها القديم إنما هو العائق الأكبر في سبيل التجديد . فلن يستطيع عاقل مثلاً أن يزعم أننا إذا شئنا إعادة بناء ما تهدم من العاصمة الإنجليزية كان علينا أولاً أن نعيد ما تهدم من أبنيتها إلى ما كان عليه أولاً . وليس الشأن في بناء أوروبا مخالفاً لهذا المثل الذي ضربناه . فلا يعقل أن تكون الخطوة الأولى في بناء نظام جديد لأوروبا هي إرجاع الحدود إلى ما كانت عليه ، وإعادة الدول إلى سابق عهدها في عام ١٩٣٨ أو ١٩٣٩ . وإنه لما يبشر بالخير أن الرأي العام في بريطانيا قد بدأ يتنبه شيئاً بعد شيء إلى ضرورة تحديد غايات الحرب تحديداً إيجابياً يقصد إلى البناء . فنحن في معمة ثورة عظمى سواء أرضينا أم كرهنا . ولن يجدنا شيئاً أن نتجاهل حقيقتها أو نقف في سبيلها . ليس يجدنا أن نلتمس عودة الأحوال إلى ماضيها فإن ذلك لن يعقب إلا الكوارث والنكبات . فنحن في حاجة إلى خطة إيجابية في التفكير تكون جامعة بين الثورة والإنشاء .

في التاريخ دلالة واضحة على أن الحركات الكبرى إذا بدأت اتجهت بعد حين في اتجاه مخالف لما قصدت إليه في مبدئها ، ثم أحدثت آثاراً غير

الآثار التي كانت في الظاهر تهدف نحوها . وقد عزا بعضهم ذلك إلى إله أسموه « الدهر » حينما وعزاء البعض الآخر إلى « قوة كامنة » في حوادث التاريخ . وليست هذه الآراء سوى تعبير مجازي لا يفسر لنا شيئاً . وأخرى بنا أن نفسر الأمور بحقائقها ، فإن القادة الذين يزعم الناس أنهم « يخلقون التاريخ » إنما يعالجون أمور البشر ، والبشر مادة يصعب تشكيلها . فهم مادة من الخلق تشتمل على إرادة ولا يتأني للقادة تشكيلها إلا على صور محتومة تطيع ميولا مطبوعة كائنة في الناس . والسياسي الذي لا يرضى أن يدرك أولاً يستطيع أن يدرك هذه الميول لن يقدر له إلا العقم والإخفاق . فقد يمكن توجيه هذه الميول إلى غايات إنشائية وقيادة زمامها ، ولكن المستحيل هو ردها عن وجهتها وتكليفها العودة صعوداً في مجراها . فإذا شئنا أن نأخذ بزمام الثورة استطعنا التوجه بها ، ولكننا لا نقدر على أخذ زمامها وتوجيهها إلا إذا أدركنا طباعها ووجهة اندفاعها .

وقد كان صلح سنة ١٩١٩ مثلاً مأثوراً لما ينتهي إليه أمر الساسة إذا هم أخفقوا في إدراك حقيقة الحروب الكبرى وطبعها الثوري ، ولم يعملوا على الكشف عن العوامل الثورية التي أدت إلى قيامها . وإذا نحن أردنا أن نبحث تلك المشكلة ألفينا دوننا عقداً وتلايف شتى ، ولكننا نجد فيها دروساً وعبراً . كانت غاية تلك الحروب في أول الأمر سلبية ، وهي مقاومة « الروح الحربى الألمانى » و « حماية الأمم الصغرى من الاعتداء » .

ولكن ما لبث العالم أن أدرك ضرورة القصد إلى غايات إيجابية أخرى . فكتب كاتب إنجليزى معروف فى عام ١٩١٥ مقالا أورد فيه أقوالاً لوقيلت بعد ذلك بربع قرن وكانت أقوالاً ساخرة صارمة . قال : « يجب أن نعمل على

تقطيع أوصال النمسا (دولة هابسبرج) إذا أردنا أن نعيد بناء أوروبا ونمنع عودة مثل هذا النضال ». ثم نادى الرئيس ولسن بعد دخول الولايات المتحدة في الحرب بضرورة تحرير الأمم الخاضعة لغيرها رافعا بذلك علم « تقرير المصير ». ثم ارتفعت بعد ذلك صيحة أخرى تنادى بالحكم الديمقراطي وضرورة بسط سلطانه على كل أوروبا . فكان ثم غايتان وهما الحكم الديمقراطي واحترام القومية ، أو هما بعبارة أخرى رعاية حقوق الإنسان وحقوق الأمم ، وهما غايتان إيجابيتان ثوريتان . وقد تحمس لهما الرأي العام حماسة لم يكن من الممكن إثارة مثلها بالغايات السلبية ، على أنهما كانتا تنطويان على عيب . فأنهما عينهما غايتا الثورة الفرنسية ، وكانتا في أثناء القرن التاسع عشر كله تسيطران على المدينة الغربية وتحركان قلوب أصحابها ، ولهذا لم تكونا جديرتين بتحقيق آمال الثورة الجديدة التي كانت الحرب أول علاماتهما الظاهرة . فكان ولسن وسائر المتحمسين للديمقراطية والقومية لم يزيدوا على أن ردّدوا الأمثال الشائعة في الأجيال البائدة . وهذا مثل يوضح لنا حقيقة قد تبدو للأعين متناقضة ، وهي أن قادة الفكر المثاليين في الأمم الناطقة بالإنجليزية لم يكونوا سوى دعاة للرجعية والجمود . ذلك بأنهم لم يردّدوا إلا أنفاسا خائرة لثورة ماضية هزت العالم منذ قرن ونصف قرن ثم خمدت وانقضت عهدها . لم يردّدوا سوى هذه الأنفاس الخافتة يريدون بها أن يقاوموا ثورة جديدة هزت العالم وبدأت تصدع النظم القائمة وتطفح من ثنايا صخورها ، وتقذف على العالم نظاما جديدا هو ما تمخضت عنه الثورة البلشفية في روسيا في سنة ١٩١٧ . وكان إخفاق معاهدة الصلح في سنة ١٩١٩ ناشئا من عدم إدراك الساسة الذين رسموها لحقيقة الثورة التي كانوا يعيشون في عصرها .

إننا إذا أرجعنا البصر كرة إلى الماضي لم يصعب علينا أن نرى الحقيقة الكامنة التي كان لها الأثر الأعظم في كارثة سنة ١٩١٤ ألا وهي حدة التنافس الرأسمالي . فإذا كانت معاهدة سنة ١٩١٩ قد انتهت إلى زيادة عدد الأمم التي تتنافس تحت ستار مبادئ الثورة الفرنسية من الحرية ورعاية حرمة القومية ، فإنها بذلك قد سلكت أضيق المسالك التي كان لابد لها أن تؤدي إلى اشتداد الأزمات وعودة الكوارث . والذي يحير ألباب الذين يبحثون في حوادث الفترة بين الحربين هو أنهم يجدون أنفسهم حيال تناقض عجيب إذ يرون الدول المنتصرة قد خسرت السلم بعد أن كسبت الحرب . ففي تلك الفترة فترة السنوات العشرين يجدون أمتين قد خرجتا من الحرب في سنة ١٩١٨ بجناح مهيب وهزيمة ساحقة ، ثم إذا بهم يرونهما وقد استعادتا القوة ونهضتا نهضة رائعة تسيران فيها بخطى العماليق ، ثم ما لبثتا أن صارت إليهما أزمة الأمور في كل أوربا ، على حين قبع المنتصرون في ذيارهم حيارى ينظرون . ولقد التمس هؤلاء الباحثون العلل والأسباب لذلك التناقض ، ولكنهم لم يهتدوا إلى فهم صحيح يتغلغل إلى الحقيقة في مكمنها . فقالوا حيناً إن السبب راجع إلى انسلاخ الولايات المتحدة من الجماعة ونقض يدها من المعاهدة . وقالوا حيناً إنه راجع إلى اختلاف الحلفاء فيما بينهم ، بل زعموا أن السبب يرجع إلى أن هتلر زعيم عصاة تفسد في الأرض ، أو إلى أن بريطانيا العظمى تجردت من سلاحها وجعلت تداور وتتجاشى المصادمة . وقال البعض إن السبب راجع إلى المعاهدة نفسها فإنها كانت شديدة الوطأة على المغلوبين صادرة عن بغية الانتقام ، وقال آخرون بل كانت المعاهدة هينة ولم تكن على ما كان ينبغي لها من الشدة في الجزاء . ولكن ذلك كله لغو من

القول . فقد خسر المنتصرون السلم وكسبته ألمانيا المهزومة وروسيا السوفيتية
المهيضة الجناح لسبب واحد ، وهو أن الدول المنتصرة استنامت إلى مبادئها
القديمة فجعلت تنادى بها وتعتمد أحيانا إلى اتباعها في حياتها مع أنها قد
أصبحت مبادئ بالية متحللة . وتلك المبادئ هي رعاية حقوق الشعوب
 وإطلاق الحرية لرؤوس الأموال في تصرفها . على حين كانت الدول الهزيمة
تشد حيازيمها وتسبح على تيار الثورة الجديدة — ثورة القرن العشرين —
سواء أكان ذلك عن قصد منها أم عن غير قصد منها ، فإن الدولتين قد جاهدتا
جهادا عظيما في بناء عالم جديد قائم على كتل كبرى من الأمم يجمعها مركز
واحد يفكر لها ويخطط لها الخطط ويهيمن على كل شئونها . وكان الروس
في أول الأمر يتطلعون إلى تحقيق نظام شامل يطوى العالم كله في حدوده ،
ولكنهم ما عتصموا أن قصروا جهدهم على بلاد الاتحاد السوفيتي وحدها .
وأما الألمان فقد كانوا في أول أمرهم حيارى قد اختلط عليهم الأمر وتقاذفهم
الظروف ، يقلبون وجوههم قبل المشرق والمغرب . ولكنهم على أية حال
جعلوا قبلتهم أخيرا محدودة وهي (وسط أوربا) ثم مازالوا يزيدونها شيئا بعد شيء
ويعدون دائرتها . فكان كل من هاتين الدولتين يسير على طريقته ، ولكنهما
كانتا تتفقان في شيء واحد ، وهو أنهما كانتا تنظران إلى أمام نحو أفق جديد
لنظام مستحدث قائم على آراء طريفة ثورية ، سواء أكان ذلك في الميادين
الاجتماعية أم الاقتصادية . وأما بريطانيا وفرنسا فإن الأزمة قد تفلتت من
أيديهما وقنعتا بالتراث العتيق المتخلف من القرن التاسع عشر ، لأنهما
لم تدركا حقيقة القوى التي تسير أمور الانسان .

نابليون وهتلر

كانت حرب سنة ١٩٣٩ دورا ثانيا في ثورة القرن العشرين . سقطت فرنسا صريعة في الميدان ، ولا ينتظر لها في المستقبل القريب أن تستعيد مكانتها كدولة عظمى بين الدول . وأما بريطانيا فقد أثارتها الحرب فدفعتها إلى شحذ همتها وشدهمتها ، فوثبت وثبة عظيمة للاستعيد أزمة الأمر بعد أن فقدتها . ويمكن أن ندرك حقيقة الحال إذا نحن تفرسنا في وجوه الشبه بين ما أحدثه نابليون من الأثر وبين ما أحدثه هتلر ، فوجه الشبه بينهما قريب وإن كان في الشكل والعرض . فان موقف هتلر من الحركة البلشفية قرين لموقف نابليون من الثورة الفرنسية . فقد اتخذ نابليون أهداف الثورة الفرنسية من الحرية والمساواة ستارا لأغراضه ، كما جعل هتلر أهداف الثورة البلشفية من مساواة في الحياة ومساواة في الحقوق الاقتصادية ستارا لأغراضه . وإن للتاريخ لحيلة عجيبة في سيره ، إذ يبلغ أهدافه ملتويا في مسالكه معقدا في أساليبه . فلما وقف نابليون في أول أمره لثوار فرنسا يحصد هم بقذائفه في ١٨ برومير رأى الناس أنه قد اتاهم رجل باقعة ينطلق على الثورة فيبدد شملها . ولما أحرق هتلر مجلس الريشتاغ في أول أمره رأى الناس أنه قد اتاهم الرجل الذي ينطلق على الشيوعية فيمزق شملها ويمحقها .

وآمن كثير من الفرنسيين بنابليون وناصروه على أنه سوف يعيد إليهم العهد القديم في صورة جديدة تختلف عن صورته قليلا ، وكذلك هتلر فإنه زعم أنه صاحب ثورة جديدة جاء بها ليجاهد البلشفية . ونحسب أنه لا يزال من الناس من يرى هذا الرأي في كثير من البلاد . وليس يعيننا أن نبحث عما إذا كانت هذه مقاصد الرجلين حقا أم لم تكن مقاصدهما ، فهذه مسألة تافهة

ولكن نابليون في حروبه قضى حقا على كثير من الملوك وثل عروشهم ، وهو الذى أزال الدولة الرومانية المقدسة وعفى على آثار العهد العتيق للنظام الاقطاعى . فهو الذى أدى رسالة الثورة الفرنسية لأوروبا كلها ونشر فيها آراءها ، وكذلك كان هتلر من البلشفية فهو الذى أتم ما بدأه ماركس ولنين من القضاء على نظام القرن التاسع عشر الرأسمالى .

فلا يجدر بنا أن نعجب أو أن نبتئس إذا نحن سمعنا هتلر ينادى بأنه يجاهد فى سبيل تحقيق نظام جديد كما ننادى نحن . فان القوى التى تحرك وتدفع إلى التغيير الشامل ماثلة فى كل مكان ، ونحن وعدونا نتحرك جميعا ونندفع فى سبيل هذه القوى نحو هذا التغيير الشامل ، سواء أعرفنا ذلك أم جهلناه . فلا خلاف بيننا جميعا فى الإيمان بضرورة خلق نظام جديد ، وإنما الخلاف بيننا على الصورة التى يكون عليها هذا النظام .

فهتلر يشبه نابليون فى أنه وليد ثورة وقد أفلح حيث خاب لنين فى نشر ألوية الثورة الجائحة فوق ربوع أوروبا . وإذا نظرنا إليه من هذه الوجهة أمكننا أن نقول إن عمله يشبه عمل نابليون فى أنه أدى إلى نتائج لا يمكن الرجوع فيها . فإذا نحن استعطنا يوما أن نقضى على هتلر فلن نتاح لنا العودة أبدا إلى نظام القرن التاسع عشر الرأسمالى ، وهذا شبيه بما حدث بعد القضاء على نابليون إذ لم تتح لأوروبا إعادة النظام الاقطاعى أبد الدهر .

وإننا لقائلون قولا عجبا يبدو عليه التناقض إذ نقول إن هزيمة نابليون هى التى حققت فوز مبادئ الثورة وليس انتصاره . فانه جاهد جهادا كبيرا أدى إلى نشرها فى الخافقين وإن كان ذلك عن غير عمد منه . ولو كان

القضاء أتاح لنا بليون هزيمة بريطانيا وبلوغ كل أمانيه لما كان لمبادئ الثورة أمل في أن تتمكث في الأرض وتثمر . فانتشار مبادئ الثورة الفرنسية لم يحدث إلا لأن نابليون قد هزم وقضى على سلطانه . وكذلك شأن هتلر ، فانه نجح كما نجح نابليون وكانت سبيله إلى النجاح هي سبيل القهر وطغيان القوة والظلم الشامل الذي لا يمكن أن يدوم . كل ما أتى به إنما هو الهدم . فهو ثوري بالمعنى السلبي ، ولا يمكن أن يتحقق النظام الجديد إلا إذ هزم هتلر وقضى عليه .

لم يكن نابليون نفسه صاحب الفضل في بناء العالم في القرن التاسع عشر ، ولكنهم ضحاياه الذين ذاقوا وبال مطامعه . وهتلر يشبه نابليون في أنه حطم وكر النظام القديم ، وهو أمر كان لا بد منه إذا شئنا إقامة بناء جديد ، ولكن ذلك البناء لن نستطيعه إلا أيد غير يده ولن نبلمه إلا بوسائل غير وسائله .

الثورة التي نعيش في عصرها

ما هي الحقيقة الجوهرية للثورة التي بدأت في الحرب الماضية والتي كانت السر الدافع لكل الحركات السياسية في مدة السنوات العشرين الماضية ؟ ما هي تلك الثورة التي استمرت حتى بلغت أشد دفعها في هذه الحرب التي نخوض اليوم غمارها ؟ إننا إذا لم ندرك حقيقة القوى التي تحرك حياتنا لم تكن لنا قدرة على حل الأمور حلا سليما بعد أن تضع هذه الحرب أوزارها ، ولم نستطع أن نقر دعائم الحياة على قرار ثابت ، بل كنا أحرى أن نعود بعد جهودنا كلها بالخيبة التي عدنا بها في عام ١٩١٩ . لقد آن لنا

أن نجتهد في تحليل الثورة التي نعيش في عصرها لنعرف كنهها . هي ثورة تريد القضاء على المبادئ الثلاثة التي كانت دعائم القرن التاسع عشر ، ألا وهي الديمقراطية وحق الأمم في تقرير مصيرها وعدم التدخل في شئون الاقتصاد .

أما الثورة على الديمقراطية فقد بدأ بها (ماركس) إذ دعا دعوته في عام ١٨٤٨ . ولكن تلك الدعوة بقيت سبعة سبعة عاما دفينة تحت السطح لا يبدو لها أثر ظاهر في شئون الحياة الانسانية ، ولم يفتن أحد إلى بقائها حية ، حتى إن القرن التاسع عشر أشرف على نهايته والناس إلا قليلا منهم لا يرون في الديمقراطية إلا خيرا . فكان من المسلم به أن الديمقراطية المعروفة في بلاد الغرب والدول الناطقة بالانجليزية هي أصلح نظام عرف في الحكم . وكانوا إذا رأوا أمة لا تسير في حكمها على النظام الديمقراطي قالوا إنها أمة لم تنضج بعد فهي لا تصلح للديمقراطية ، أو قالوا إنها أمة طحنها العسف وأهلكها الفساد فهي لا تستطيع أن تكون جديرة بالديمقراطية . وكان دعاة الخير لا يفتأون يدعون إلى أن « يسلم العالم ويأمن حتى يكون ملاذا مطمئنا للديمقراطية » . هذا ما نطق به ولسن في الثمانين من ابريل سنة ١٩١٧ ، ومنذ نطق به تلقفه الناس في كل مكان مؤمنين بأنه قول فصل لا يكابر أحد في أنه أمل الانسانية الأعظم . ولكن ما كاد ذلك العام الخطير ينصرم — ذلك العام الذي شهد تحول مجرى القضاء — ما كاد ينصرم حتى علت صيحة كانت أول صيحة منذ عهد طويل أرسلتها حكومة دولة عظمى ذات أقاليم مترامية الأطراف ، قالت فيها إن نظام الديمقراطية ما هو إلا مظهر كاذب وهيكل أجوف لا ينطوي على خير ، ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب . فلما

أرسلت روسيا صيحتها تلك ترددت اصداؤها سراعا وزادتها قوة مخلفات العقائد السياسية المتينة التي لا تؤمن بالديمقراطية ولا تدين للحرية ، وكانت لا تزال كامنة في بعض أركان أوروبا .

ترددت الصيحة في تركيا فجهر بها زعيمها مصطفى كمال ، وفي إيطاليا فجهر بها مسولينى ، وفي بولونيا فجهر بها بلسودوسكى ، وفي البرتغال سالازار . وكان ذلك قبل أن يهب هتلر فيذيعها في أقطار أوروبا ويرسلها عبر البحر إلى أمريكا اللاتينية .

وإن حركة مثل تلك في اتساع دائرتها لجديرة بأن تكون ثورة كبرى . على أن الزحف على الديمقراطية لم يكن من جانب واحد ، فالدعاية النازية في حربها كانت تستعين بالأمثال الشيوعية من أقوال ماركس ، وهى أقوال تنعى على الديمقراطية أنها مرادفة لحكم الطغاة وأنها تخدع الناس باسم حرية جوفاء . وكانت تلك الدعاية تخرض جماهير الناس على أن يهبوا معا ليتخلعوا نير الدين يسخروهم ويستغلون عملهم ويسلبونهم سلبا تحت ستار مموة من اسم الديمقراطية .

ولكن الذى يجب علينا أن ندركه هو أن هذا الطعن غير موجه إلى معنى الديمقراطية بل إلى شكلها الذى كانت عليه في القرن التاسع عشر ، فلا بد لنا من أن نفرق بين الديمقراطية الحقيقية وبين الأخرى المتينة . والدفاع عن الديمقراطية عمل سلبي وهو ككل عمل سلبي لا جدوى فيه ولا حياة . فإذا أردنا أن نقف في وجه الثورة كان علينا أن نعود إلى الديمقراطية فنحدد معناها ونبين مقاصدها وأن تفسرها تفسيراً شاملاً جديداً يتفق وروح الثورة

المائلة حولنا . فالأزمة الحاضرة التي تعانيها الديمقراطية إنما هي الحاجة إلى تأويل جديد لها .

وأما التمرد على فكرة تقرير المصير فله أصل آخر يمتد إلى عام ١٩١٧ . فقد كانت ثورة البلشفية لا تعرف عصبية الشعوب ولا تقرها ، وكان ذلك واضحاً منذ أول ظهورها . أخذت عن (ماركس) مذهبه المعروف ، وهو أن العصبية القومية ليست إلا درجة سفلى في سلم الرقي الانساني ، ورتبت على ذلك نتيجة وهي أن العالم يجب أن ينظم تنظيمًا جديدًا غير قائم على التفرقة بين أمة وأمة بل على تنسيق العلاقات بين الطبقات في المجتمع الإنساني كله . وذهبت روسيا في إنفاذ هذا المذهب إلى غاية بعيدة حتى إنها تحت اسم (روسيا) فلم تجعله علماً على دولتها . ولم ترجع عن هذا المذهب ولم تعدل عنه مع أنها كانت تجهر في دعايتها ضد الدول الاستعمارية بأن من حق الأمم أن تقرر مصيرها بنفسها . وبقيت على هذا المذهب مع أن القومية الروسية عادت إلى الحياة قوية على يد ستالين .

وكانت ألمانيا مثلاً آخر أوضح في دلالاته على هذا التمرد . فقد بدأت حركة الاشتراكية الوطنية على أنها حركة وطنية محضة واستعانت فيها بمبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها . ولكن الحركة لم تلبث أن تحولت إلى غاية تعدت حدود ألمانيا إلى ما وراءها وطمحت إلى إقامة نظام جديد تخضع فيه الأمم الأخرى لما تفرضه الدكتاتورية العسكرية والاقتصادية من حدود تقيد حق الأمم في تقرير مصيرها . وقد فكر هتلر في بسط سلطانه على أوروبا حتى تكون النازية « قد حققت بحروبها ما عجزت عنه الديمقراطية بحسن نياتها ، وهو إزالة الأمم المتنافسة » فألمانيا قد بدأت حركتها معتمدة

على حق الشعوب في تقرير مصيرها ثم انتهت إلى إهدار ذلك الحق والاعتداء عليه .

وأما في إيطاليا فقد أعلن موسوليني في عام ١٩٢٨ أن نظام الفاشية ليس مما تعدّه إيطاليا للتصدير للبلاد الأخرى ، ولكنه لم يلبث إلا عامين اثنين حتى عدل عن هذا الرأي (الخاطيء) وأعلن رأيه الجديد وهو أن الفاشية نظام عالمي .

وهكذا كانت كل حركة ثورية ذات شأن في العهد الحديث سواء كانت في أول أمرها تزعم أنها عالمية أو أنها قومية لا تلبث إن عاجلا أو آجلا أن تتحول من الدائرة المحدودة الوطنية وتطمح إلى أن تصبح مذهباً عاماً في ميدان السياسة . بل لقد ترددت أصداء العهد القديم حيناً فأعادت إلى الأسماع نغمة من عهد بعيد لم تكن الديمقراطية معروفة فيه ، عهد أسرات الأباطرة ، فجعلت تتغنى بعودة مجد الامبراطورية النمساوية في أيام أسره (هايزبرج) ذلك المجد الذي زال وعفت معالمة .

ولكن الطعن الذي كانت كل هذه الحركات توجهه لم يكن موجهاً إلى حق تقرير المصير في ذاته بل إلى حق تقرير المصير كما فسرتة معاهدة الصلح في سنة ١٩١٩ ، لأن تفسير تلك المعاهدة له كان مستمداً من آراء القرن التاسع عشر .

فليس لنا أن نقف في وجه هذه الثورة الثائرة على حق تقرير المصير إلا بمثل وقفنا في وجه الثورة على الديمقراطية . فلا يكفي أن نتجاهل تلك الثورة أو ننكرها ، بل يجب علينا أن نعيد النظر في حقيقة الديمقراطية وحق تقرير المصير ونلتمس لهما تأويلاً جديداً .

وأما الناحية الثالثة للثورة فهي الحركة المتمردة على مذهب عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية ، وقد بدأت تلك الحركة المتمردة في صورة بريئة متواضعة وهي المطالبة « بقيام الدول بالخدمة الاجتماعية » . وقد بدأت هذه الحركة منذ أيام بسمرك وزير ألمانيا الكبير ، ثم اتسعت دائرتها فشملت بريطانيا العظمى بعد عام ١٩٠٦ ، وانتقلت فيما بعد إلى أمريكا في عام ١٩٣٣ . وأما هيمنة الدولة على رسم الخطط على ما هو مفهوم اليوم فقد كانت فكرتها وليدة حرب سنة ١٩١٤ . ويجب علينا أن نذكر أن الهيمنة التي كانت مطلوبة في أول الأمر كان يراد بها الهيمنة الاجتماعية لا الحرية ، وكان الدافع اليها الاحتياج إلى مراعاة العدل في توزيع الزبد لا الاحتياج إلى المدفع . وأما تنظيم الاقتصاد ورسم الخطط له فلم يصبح مذهباً عاماً للدول إلا بعد الثورة الروسية ، فمنها بدأ المذهب وما كاد يبدأ حتى سرى إلى الدول وانتشر فيها انتشاراً سريعاً . وكانت الثورة في هذا الميدان أقوى أثراً وأبعد مدى . على أن بريطانيا العظمى تردت وتثاقلت ، وكانت لا يزال يقعد بها الحنين إلى مذهبها القديم مذهب عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية .

ولم يكن من المستغرب أن تتمسك بريطانيا بمذهبها القديم الذي كانت تسير عليه في عهود مسؤوليها ورعاياها . ولكنها اليوم لا تستطيع المضي في ذلك ، وعليها أن تعيد النظر في سياستها وتعتمد إلى الملاءمة بينها وبين الثورة العظمى التي اجتاحت عالم الاقتصاد ، ولعل هذه الملاءمة هي أمس حاجاتها وأعظمها . هذه هي المسائل الثلاث الكبرى في هذه الحرب ، وهي دعائم الثورة التي نعيش في عصرها : نغني أزمة الديمقراطية وأزمة حق الأمم في تقرير مصيرها والأزمة الاقتصادية .

الفصل الثاني

أزمة الديمقراطية

حلت أزمة الديمقراطية فجأة على غير انتظار ، وكان ذلك في وقت أعظم انتصار لها . فان انتصار الحلفاء في عام ١٩١٨ جعل جل أمم أوروبا تؤمن بما زعمه المنتصرون من أن العالم أصبح ملاذاً آمناً للديمقراطية ، فسارع الساسة مدعنين فخلعوا على الشعوب حقوقاً سياسية سخوا بها ، ووهبوا لها دساتير رسموها وفصلوها . ولكن هذا الزرع الجديد لم تكن له في أرضه أصول ثابتة ، فما هي إلا أعوام ثلاثة حتى بدأ النكوص عن الديمقراطية ، ولم يتحرك إلا قليل من تلك الشعوب للدفاع عن الحقوق التي خلعت عليهم . ذلك لأن جماهير الشعوب في بلاد العالم كانت لا ترى في هذه الحقوق إلا أسماء لا حقيقة تحتمها . هذا هو السر الحقيقي الذي فطن له المحققون من الكتاب في الأمم المختلفة ، ولا عبرة بما اعتاده الناس من أقوال يريدون بها إلقاء تبعه النكوص عن الديمقراطية على عاتق الطغاة الطامحين للسلطان .

قال أحد هؤلاء المفكرين في كتاب ألفه بعيد سنة ١٩٢٠ « كان الناس في كل مكان في عام ١٩٢٠ يتغنون بالحكومات النيابية تغنيا لم يسبق له مثيل ، ولكن الايمان بهذا الحكم كان في الحق يتناقض مع طبائع البلاد التي أقيم فيها » .

وقال كاتب أمريكي يصف ما كانت عليه ألمانيا في عام ١٩٣٠ : « لقد

كان العمال الذين خلوا من العمل يكفرون بالحكم الديمقراطي ويكذبون ما يوعدون به من جهاد في سبيل حقوق العمل ، فنفضو أيديهم من ذلك كله وأخذوا يتجهون إلى الحزبين الشيوعي والاشتراكي الوطني .

وقال أحد أعلام الكتاب من حزب العمال البريطانى فى سنة ١٩٣١ « ضاعت ثقة الديمقراطية بنفسها وأصبحت جامدة خامدة لا قوة محرّكة فى شئون هذا العالم . فنحن اليوم لا نعرف حقيقة هذه الديمقراطية التى تؤمن بها ، على حين يعرف خصومنا حقيقة المذاهب التى يؤمنون بها » . وقال أحد المحققين من مهاجرى ألمانيا قبيل هذه الحرب : « إن مقاومة العدوان فى الدول الديمقراطية بغرب أوربا لن تعتمد إلا على ما تضمّره شعوبها من الإيمان بالديمقراطية ، فهذا الإيمان هو الذى يبقى جبهتها قائّمة ، وإن انهار البناء الذى وراءها . ولكن هذه المقاومة لن تهب للديمقراطية الحياة مهما بلغت من الشدة والقوة ، لأن الديمقراطية قد أصبحت جامدة سلبية » .

وقد فطن إلى هذه الحقيقة رؤساء الدعاية البريطانية الذين يقومون على بثها فى بلدان أوربا فى أثناء هذه الحرب ، وعرفوا أن الدعوة إلى « حماية الديمقراطية » قد أصبحت أداة مثلومة لا تجدى نفعا . قال أحد مشاهير الكتاب الانجليز بعد مضى عام على هذه الحرب : « لقد آل أمر الديمقراطية إلى ما آل إليه من ضعف وكرب لأن أصحاب الديمقراطية قد تركوا زمام الأمر يتفّلت من أيديهم منذ سنين عدة ويصير إلى أيدي أعدائهم » .

والدليل على ما آلت إليه الديمقراطية فى هذا العصر من خمود وقعود وما هى فيه اليوم من حيرة فى أمرها هو ما نسمعه من أحاديث الساسة فى مختلف شعوب الأرض . فإن تلك الأحاديث لا تزيد على أن تكون عبارات مبهمّة

ينمقونها في بيان خلاب وفصاحة متدققة ، وهي في جوهرها لا تحمل معنى واضحاً . فهم يتغنون بمدح الديمقراطية ويمجدون في ذلك عذرا يبررون به الرضا عن حالهم والقعود عن بذل الجهد في سبيل التقدم . وقد كان أفصح الساسة وأخبلهم حديثاً في مدح الديمقراطية في هذه السنوات العشرين التي تصرمت هما (كالفن كولدج) و (مستر هوغر) في أمريكا ، ثم اللورد (بلدوين) في بريطانيا العظمى . وكان أنصار الديمقراطية جميعاً يؤمنون بما يقولون بغير شك . ولكن هذا اللفظ قد أذبله الابتذال فباخ من طول ما لا كتبه الألسنة في الأحاديث .

وكانت الطعنات توجه إلى الديمقراطية مسددة محددة تنهال عليها من أتباع (ماركس) ومن أصحاب الفاشية ، ولكن أنصارها لم يهبوا لصد تلك الطعنات عنها بغير تلك العبارات المهمة التي تقادم عليها الزمان . وكانت الكتب والرسائل والمقالات تتدفق في هذه السنوات من المطابع في بلاد كثيرة تصف البلشفية والفاشية والاشتراكية الوطنية وتبين أهدافها وتحبذ مسالكها في منطق متزن ونظر فاحص أحياناً وفي عنف وتهور أحياناً . على حين لسنا نذكر كتاباً له قيمة صدر عن بلد من بلاد أوربا يبين وجهة الديمقراطية وأثرها في حركة الحياة الانسانية في العالم الحديث . حقاً لقد صارت الديمقراطية إلى حال أصبحت فيها لفظاً مبتذلاً لا جدوى منه ولا قوة فيه .

ولإنه ليزيد حججتنا وضوحاً أن نوازن بين هذه الحال وبين ما كان عليه الأمر في القرن الماضي . ففي القرن التاسع عشر في بريطانيا العظمى مثلاً لم يكن الساسة يخلعون ذلك التشريف كله على لفظ الديمقراطية ، ولكن

جهاد الشعب في سبيل حقوقه السياسية كان لب الحياة السياسية وجوهرها . فكان همّ الناس الأوحاد أن يبلغوا الغاية في حل مسألتين كبيرتين : أولاها تحديد من هم الذين لهم الحق في انتخاب أعضاء البرلمان ، وثانيتهما البحث عن الطريقة التي يستطيع بها البرلمان أن يجعل لرأيه قوة فعالة في توجيه شئون الحكم . فكان الشغل الشاغل للساسة في أحاديثهم وللكتاب في كتبهم هو معالجة مبادئ الديمقراطية وفحصها وتحقيق التوازن بين السلطات في نظام الحكم . وكثيرا ما كان البحث يجمع بين مبادئ الديمقراطية وتوازن السلطات معا . فالمؤلفات السياسية في القرن التاسع عشر كانت متنوعة في لونها غزيرة في مقدارها بارعة في طريقةها . فلما كان عام ١٨٣٢ حدث الاصلاح العظيم المعروف « بقانون الاصلاح » "Reform Act" ، فأدى إلى أن يتمتع بحقوق سياسية ذات أثر فعال جمهور جديد من طبقات الشعب لم يسبق له التمتع بها . فانتقلت بذلك دفعة الحكم إلى أيد جديدة . فلما كان عام ١٨٦٧ اتسع نطاق الحقوق السياسية وصارت الطبقة التي تشارك في الحكم أوسع دائرة مما كانت ، فتحول الحكم تحولاً جديداً وتغير موضع السلطة من طبقات الأمة . هذه هي المعالم الكبرى في تاريخ بريطانيا السياسي في القرن التاسع عشر . وكانت آخر الحركات السياسية قبل سنة ١٩١٤ حركتان : أولاها المطالبة بحق النساء في الانتخاب ، وثانيتهما حركة المطالبة بأن يكون مجلس الأعيان (مجلس اللوردات) ذا صفة تمثيلية للشعب . وقد أحدثت هاتان الحركتان هزة كان لها أثر عظيم في نفوس الأهلين . ولكن ما لبثت هذه الحركات بعد الحرب أن أعقبتها رد فعل عجيب ، فإذا بالذين كانوا يحرصون أشد الحرص على حقوقهم السياسية يبدو عليهم أنهم لا يقيمون لها وزنا . وكان

هذا تغيرا سريعا يكاد يكون مفاجئا .

فلما أُلنى حق بعض الأفراد في أن تكون لهم أصوات عدة في الانتخاب ، ولما اتسع نطاق الحقوق السياسية حتى شمل من لم يشملهم من قبل ، لم يظهر الناس تأثراً محسوساً ولم يهتروا لذلك مع أن هذه الاصلاحات كانت تعد ثورة كبرى في الحياة السياسية لو أنها سبقت فحدثت منذ خمسين عاما . فلما فاز النساء بحق الانتخاب لم يجدن ذلك مما يتهجن به ، بل رأينه حقا كان ينبغي أن يكون لهن منذ دهر إذا أردن أن يشاركن في الانتخاب . ولم يبد لهن أنه خطوة خطيرة سيكون لها ما بعدها ، اللهم إلا نفراً قليلاً من المتحمسات كان لهن هذا الرأي فيه . وهكذا كان الحال في سائر المسائل الحامية التي كانت مشار الجدل من قبل ، فقد هبط عليها وابل من الفتور والشك أباخها وأطفأ جذوتها . وهكذا لم يهتم أحد بما تم من إصلاح مجلس اللوردات أو من إدخال بدع جديدة في الانتخاب ، كاعطاء الحق للنائب مثلا في أن يجعل صوته لأحد اثنين من المرشحين ، أو كانشاء اللجان البرلمانية التي يوكل إليها بحث الشئون قبل عرضها على الأعضاء ، وكثير غير هذه من الاصلاحات التي أريد بها إصلاح نظم الحكم النيابي . ولم يكن هذا الانصراف راجعا إلى أن الناس وزنوا هذه البدع فوجدوها بدع ضلالة ، ولكنه كان يرجع إلى أن الناس لم يأبهوا لها لأنها لم تحرك نفوسهم . فالمسألة التي يجب علينا أن نعالجها ، تلك المسألة الخطيرة في حياتنا الحاضرة وفي تفكيرنا اليوم ، إنما هي أن نعرف السر الذي آل بالديمقراطية إلى أن « خمدت » في فترة ما بين الحربين ، والذي صير الحقوق السياسية جوفاء لا تنطوي على معنى وجعلها في نظر الناس تافهة لا خطر لها ، مع أنها كانت من قبل تبعث فيهم أعظم الاهتمام وتثير بينهم ألد

الخصام . فإذا نحن أردنا أن نلتمس لهذه المسألة جوابا كان علينا أن نرجع البصر ككرة إلى الوراء باحثين في الديمقراطية كيف نشأت وفي أى الظروف ولدت .

المسند التاريخي

يطلق لفظ الديمقراطية في العادة للدلالة على نوعين متباينين من الحقوق ربطت بينهما علاقة التاريخ ، ولكنهما في جوهرهما يختلفان كل الاختلاف : فالنوع الأول هو الحقوق (السلبية) للأفراد مثل حرية الرأي وحرية الاجتماع والمساواة أو سيادة القانون . والنوع الثاني هو الحقوق (الاجابية) وهي المشاركة في أعمال الحكم .

وعلى ذلك فلفظ الديمقراطية في الأحاديث المعتادة قد يفيد الإيمان بطائفة من المعاني التي قد تعتبر في ذاتها غايات في الحياة ومبادئ مسلماً بها لا تحتاج إلى تبرير ، فالحرية معنى قائم بنفسه يعده الناس غاية من غايات الحياة لا يحتمل فيها الجدل ، وكذلك سائر الحقوق الأولى التي لا غنى عنها للفرد في المجتمع . وقد يقصد بالديمقراطية إنشاء نظام معين يتخذ أداة للحكم كالحكم النيابي مثلاً وهو أقرب النظم التي تتيح للشعب أن يحكم نفسه . ولكن هذا النظام لا يكون غاية في نفسه ولا يبرره إلا أنه أقرب النظم لتحقيق المعاني الديمقراطية .

فالذين يتحدثون عن أمريكا وبعض الممتلكات البريطانية المستقلة قائلين إنها بلاد أعظم ديمقراطية من بريطانيا إنما يقصدون بلفظ الديمقراطية المعنى الأول الذي يتضمن المثل العليا للحياة ، وليس قصد هؤلاء أن يقولوا ان النظام النيابي في تلك البلاد خير مما هو في بريطانيا وأكمل ، بل يقصدون أن بناء

المجتمع فيها أقرب إلى تحقيق معنى المساواة . وليس في حكم العقل ما يمنع من أن يتمتع الأفراد بكل الحقوق (السلبية) كالمساواة والحرية مع أنهم يعيشون في مجتمع يحكمه حاكم مطلق .

وكذلك ليس من العدل في شيء أن يزعم زاعم أن الحقوق الايجابية كحق الانتخاب كفيل بأن يجعل الناس يتمتعون بالحقوق السلبية التي يدل عليها لفظ الديمقراطية وهي الحرية والمساواة . فإذا نحن قلنا إن بلدا من البلاد لم يبلغ من النضج السياسي ما يؤهله للديمقراطية فإنما نقصد بذلك أن إقامة النظم الديمقراطية في ذلك البلد لا يمكن أن تحقق لأهله التمتع بالحقوق الديمقراطية من حرية ومساواة وأمثالها . وأغلب الظن أن الرئيس ولسن عند ما قال « إن العالم يجب أن يكون ملجأ آمنا للديمقراطية » ، إنما كان يقصد تحقيق هذه المعاني الديمقراطية في العالم كله . ولكن ألفاظه أولت بعد حين تأويلا جعلها تدل على أن المقصود بها أن تقوم في دول العالم كلها حكومات نيابية تستند على حق جماهير الشعوب في الانتخاب العام . ولعل ولسن كان شريكا في هذا التأويل ضرب فيه بسهم مع سواه . ولكن هذا التأويل يخالف حقيقة المقصود ومجال الجدل فيه فسيح .

وقد كان الاتصال التاريخي بين هذين المعنيين داعيا إلى الخلط بينهما . حقا أن لنا أن نزعم أن الحقوق الديمقراطية السلبية من حرية ومساواة كانت في أكثر الأوقات قرينة لحقوق الديمقراطية الايجابية ، وهي المشاركة في توجيه الحكم بوسيلة النظم البرلمانية . ولما استطاع شعب من الشعوب أن يتمتع بحرياته كاملة وهو مطمئن إلا إذا كان يملك حق انتخاب ممثليه ليتولوا حكمه .

فحق الانتخاب ليس سوى وسيلة لتحقيق الغاية المنشودة من ضمان الحريات وليس غرضا في نفسه .

والناس إذ يتحدثون عن الحقوق السياسية أو إذ يتحدثون عن الديمقراطية يقصدون بذلك اللفظ نوعي الحقوق ما كان منها سلبيا وما كان منها إيجابيا ، وما لذلك من سبب سوى أن هذا النوع وذاك كانا عادة يسيران جنبا إلى جنب ، وقد عرفتهما الدول الغربية مجتمعين معا وأقامت عليهما معا كل حضارتها منذ قرون ثلاثة ، وزاد الاتصال بينهما في العالم المتمددين منذ أيام الثورة الفرنسية . فكانت الشعوب تعرف أن حقوق الانتخاب تمدّها بقوة تمكّنها من تحقيق مثلها العليا ، فجاهد الأفراد والجماعات في سبيلها جهادا شديدا لكي يبلغوا بها قصدهم ، وهو الهيمنة على أداة الحكم وتوجيهها إلى مافيه خيرهم . وكان المعنى السلبى الآخر وهو المساواة يقضى بأن توسع دائرة الحقوق السياسية حتى تشمل أكبر عدد ممكن من جمهور الأمة .

وبذلك آل لفظ الديمقراطية إلى أن يكون معناه المفهوم متضمنا غرضين في وقت واحد ، وهو هيمنة الشعب على أداة الحكم وتحقيق الخير لأكثر عدد ممكن من جمهور الشعب . وتطورت فكرة الديمقراطية وتطورت نظمها ، ولم يكن المعنى المفهوم منها في أثناء تطورها هو نفس المعنى الذى تقصده منها في وقتنا هذا . فان الحكم فى أكثر المجتمعات الديمقراطية كان إلى عهد لا يزال قريبا على غير ما هو عليه اليوم ، إذ كانت تملكه جماعات ممتازة تختص بحقوق متساوية فيما بينها ، ولكنها لا تشرك فى تلك الحقوق أحدا آخر من أعضاء المجتمع . وكانت تلك الجماعات تستند فى حرمان الآخرين على علل تلتبسها باختلاف اللون أو أن الشخص أنثى أو أنه وضع القدر أو قليل المال .

وكانت قلة المال أكبر أسباب الحرمان في العهد الذي شهد تطور الديمقراطية قبل أن تبلغ ما هي عليه في العصر الحديث ؛ ولم تبدأ الأمم في إزالة حاجز الفقر من سبيل طلاب الحقوق السياسية إلا في أواخر القرن التاسع عشر عندما اتسع نطاق الصناعة وكثر عدد من يشتغلون بها . فالديمقراطية كما نعرفها اليوم — تلك الديمقراطية التي تشمل جمهور الشعب كله وتستند على حق الانتخاب العام ما هي إلا خطوة جديدة لا تزال مجهل مقدار صلاحها وننتظر ما تكشف عنه الأيام من حقيقةها . وقد ذهب أكثر الباحثين في مؤلفاتهم إلى أن النظم التي كانت صالحة للديمقراطية المحدودة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر لا تزال تصلح للديمقراطية المطلقة التي تشمل الأمة كلها ، وهي التي تطورت منذ سنة ١٨٧٠ إلى ١٩٢٠ ؛ وهم يذهبون هذا المذهب لا يداخلهم فيه ريب ولا يحبون أن يجادلوا فيه . وإنما لا يكاد يخامرنا شك في أن الأسباب التي جعلت الناس ينصرفون عن النظم الديمقراطية ولا يهتمون بها هو أن تلك النظم لم تستقر إلى اليوم على أساس حياتنا الجديدة ، ولم يحدث بعد ما ينبغي أن يكون يذنها وبين الديمقراطية الجديدة من التناقض والانسجام . فإذا نحن أردنا أن نعتمد إلى الديمقراطية حياتها وقوتها كان علينا أن نتعرف كنه التغيير الذي دب إلى مجتمعاتنا الحديثة ، وما طرأ عليه من تحول في الخطوة الجديدة التي خطتها الديمقراطية ، ثم علينا بعد ذلك أن نلتمس الوسائل التي توائم بين نظم الحكم وبين تلك الظروف الجديدة .

بلغت الديمقراطية القديمة المحدودة قصاراها في القرن التاسع عشر ، ويجدر بنا هنا أن نلفت الأنظار إلى أنها هي الديمقراطية التي اصطلح على تسميتها بالديمقراطية الحرة ، وسنجرى على تسميتها بذلك كلما أردنا الإشارة إليها .

كان زمام تلك الديمقراطية الحرة في عيْن الأغنياء ، وكان للمساواة عندهم معنى خاص وهو التسوية بين الناس في كل شيء ، إلا في شيء واحد لم يروا فيه المساواة ، وذلك هو توزيع الثروة ، وما ينشأ عن ذلك من اختلاف في الحقوق .

وكان تأويل الحرية عندهم أن يفعل كل امرئ ما يشاء في نفسه وفي أمواله مادام لا يعمل على الإضرار بغيره في النفس أو المال . فكانت مهمة الدولة الديمقراطية الحرة أن تحمي الحياة والأموال من العدوان وأن تكفل حرية التعاقد وتحفظ حرمة . وكان عدد أصحاب الأموال كلما زاد اتسعت معه دائرة الحقوق السياسية فشملت من الناس عددا أعظم واتسعت معها دائرة هيمنة الدولة على حماية الأنفس والأموال .

ودام جهاد الديمقراطية ثلاثة قرون في سبيل إزالة بقايا العهد الإقطاعي التي كانت ماثلة في رجال الحرب من ورثة الأمراء . فلما انتقل ولاء الجيش من الملك إلى البرلمان بلغت الديمقراطية مأمنها ، لأن قوة الجيش أصبحت تدين للهيئة التي تمثل الطبقة الممتازة صاحبة الحقوق السياسية .

وكان الباحثون من الديمقراطيين في أثناء هذه المدة الطويلة يدركون ما تنطوي عليه الحال من الخطر . فقد كانوا يخشون أن يقع يوما تصادم وتطاحن بين أصحاب المال ذوي الحقوق السياسية وبين أصحاب القوة من رجال الحرب ، لأن الحقوق السياسية لا تجدى نفعا ولا تبلغ أصحابها ما يطمحون إليه من السلطان ، إلا إذا أجاز أصحاب السيف تلك الحقوق وكفلوا رعايتها . قال أحد مشهورى الكتاب : « من الذى يملك القوة الحقيقية ؟ هم أصحاب القوة الحربية . فالميزان الذى نستطيع أن نعرف به حقيقة الدولة ولمن الأمر فيها

إنما هو الجيش ومن يدين له بالولاء . ففي ألمانيا الامبراطورية كان سلطان الجيش هو الذى يوجه سياسة الدولة ، وكانت له الكلمة العليا التى ترجع إليها الأمور ، فكان هذا سببا فى تضييع كثير من سلطان الديمقراطية الحرة المحدودة التى بسطت سلطانها شيئا من البسط . ومثل هذا القول يحق على اليابان لما كان بينهما من تشابه فى هذا الشأن . فلم تكن ألمانيا ولا اليابان قبل سنة ١٩١٣ بالدولة التى يصح لحكمها أن يوصف بأنه ديمقراطى . ومجمل القول أن الجيوش كانت فى العادة توصف بأنها أعداء الديمقراطية . وكان الخوف من الجيش وإساءة الظن به فى بريطانيا ظاهرين يتغلغلان فى التفكير السياسى مدة قرون ، ولا تزال آثارها باقية إلى اليوم فى عادة تقليدية متخلفة عن الماضى وهى القانون السنوى للجيش . وأما فى فرنسا فقد كان ولاء الجيش للجمهورية الثالثة موضع تشكك وخشية فى كثير من الأحيان . وقد لجأ كثير من الدول إلى خطة أرادت بها الاحتياى على درء سطوة الجيوش إذ كانت تراها خطراً ماثلاً يهدد الديمقراطية فى كل حين ، ذلك بأن عمدت إلى التجنيد الإجبارى العام حتى تتجنب قيام الجيوش الدائمة التى تتخذ الجندية مهنة الحياة .

وقد لجأت بريطانيا العظمى إلى الجيش فى عام ١٩١٤ عند ما اشتدت أزمة إقليم الستر فى إيرلنده وحاولت أن تتخذه أداة حاسمة فى مسألة سياسية . وكان هذا العمل حريا بأن يعقب آثارا خطيرة لولا أن نيران الحرب العظمى اندلعت فى ذلك العام فصرفت الأنظار عن تلك الأزمة إلى ما هو أشد منها وأخطر .

ومع كل هذا الذى ذكرناه من الحدود كانت الحقوق السياسية فى

الدول الديمقراطية أساسا للحكم ، لأن قوة الجيش لم تعصف بها ماجرت الأمور في مجراها الطبيعي . فسارت الأحوال فيها على سجيئتها وانزوى طغيان السيف ، وظهرت سطوة القانون الذي يصدر عن إرادة الكثرة من أعضاء المجتمع لحماية حرية الأفراد وأموالهم وإباحة التعاقد ورعاية حرمة .

ولكن هذه الديمقراطية الحرة المحدودة لم تلبث أن ذهبت ، وكان لزوالها سببان مختلفان لكل منهما سبيل مستقل بها وإن كان بينهما اتصال وثيق . وبدأ ظهورهما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثم بلغا ذروة أثرهما في عام ١٩٢٠ . أما السبب الأول فيرجع إلى أرباب المال الذين يملكون أزمّة الاقتصاد ، فانهم اختلفوا فيما بينهم ولم يجتمعوا على الرأي الذي كان ينبغي لهم أن يجتمعوا عليه ، كما يقضى به نظام الديمقراطية الحرة ، ألا وهو أن يتركوا للدولة حقها في السيطرة على الميدان الذي يجولون فيه ، ثم ينزلوا إلى ذلك الميدان فيتباروا فيه كما يشاءون ويضرب كل منهم فيه بسهمه على سنة الاقتصاد . لم يفعلوا ذلك بل طمحت بهم الأهواء فوَلجوا ميدان السياسة ومازال أمرهم ينكشف شيئا بعد شيء حتى بدا للعيان . فكانوا يتحاربون جهارا بأسلحة السياسة يريدون أن يغنموا لأنفسهم منافع اقتصادية . قال أمرهم إلى أن صارت قوة الاقتصاد نظاما ذا سطوة في شؤون السياسة .

وأما السبب الثاني فيرجع إلى أن الحقوق السياسية امتدت إلى جماهير الشعب فصارت لها بذلك سلطة سياسية غيرت المجتمع من حال إلى حال . فبعد أن كان الحكم يستند إلى طائفة محدودة من رجال المال يهيمنون على الدولة بأموالهم ويتجهون بها إلى غرض محدود وهو حماية الأنفس والأموال ، أصبح يستند إلى كثرة من الشعب ليست من أصحاب الأموال بل من عمال

بعضهم له نوع من التخصص في عمله ، يلتمسون الرزق من مرتباتهم ، ويرون أنفسهم قوما لهم خبرة بأعمالهم ولا يطمحون إلى سلطان سياسى . وبعضهم الآخر وهم الأكثر لا يملكون مالا ولا يؤدون ضريبة ، بل هم من الأجراء الذين يعيشون في ظل الدولة وينعمون بخيرها .

هذان السببان هما العاملان على إحداث التغيير الذى اعترى الديمقراطية فجعلها شيئا آخر غير ما كانت عليه في القرن التاسع عشر . ولكن علم الناس بحقائق الحياة لا يساير الحياة خطوة بخطوة ، بل يتخلف عنها مدة لا تقل عن عمر جيل ؛ ولهذا نرى اليوم أكثر المؤلفات لا تزال تحسب أن الديمقراطية الحرة القديمة هي نفسها الديمقراطية التي تسير اليوم على سننها . على أننا إذا شئنا أن نعرف حقيقة الأزمة التي تعانيها الديمقراطية في هذا الوقت وجب علينا أن نبحث هذا التحول الجديد ونفحص المشكلات التي نشأت عنه .

أزمة القرن العشرين

لم يأت آخر القرن التاسع عشر حتى كان أصحاب المال قد نظموا أنفسهم في جماعات لها السلطان الأعظم في الحياة السياسية في كل الدول العظمى . ولكن كل دولة سارت في سبيلها وكان الاختلاف فيما بين أحوالها عظيما . ففي ألمانيا مثلا نجد الدولة لا تؤمن بمذهب إطلاق الأمور الاقتصادية تجري في مجراها ، ونجد العلماء والمفكرين يترددون في قبول هذا المذهب ويظهرون كثيرا من الارتياب في صلاحه . فكان الاقتصاد الألماني لا يخلو من تدخل الدولة وهيمنتها ورعايتها ، وكانت قوة أصحاب السيف لا تزال تطأ الحقوق السياسية وطأ ثقيلا ، فلم يلبث أرباب السيف وأرباب المال أن تحالفوا وهم أنداد

بعضهم لبعض ، فكان هذا الحلف من أكبر العوامل على تقوية القوة الحربية في ألمانيا ، كما كان السبب في أن يجعل للمال والسيوف فيها سلطانا سياسيا عظيما . وسارت اليابان تتأثر خطى ألمانيا مع فرق بينهما ، وهو أن الجانب الاقتصادي من الحلف كان أقل من جانب السيف حولا وطولا . وأما بريطانيا والولايات المتحدة فقد كانت قوة الجيش فيهما منذ أمد بعيد منحة عن السياسة ليس لها من شئونها نصيب كبير ، وكانت قوة الاقتصاد طليقة لانكاد الدولة تبسط عليها سلطانا . فانبعثت قوة الاقتصاد في المجال وحدها وبلغت فيه قصاراها . قال أحد الكتاب الأمريكيين : « لقد أصبحت القوة الماثلة في المال سيدة تسير في الصدر سابقة على القوة الماثلة في سلاح الجيوش » . وكان التحول في هذه الوجهة أيسر في الولايات المتحدة لأن الجيش هناك لم يكن في وقت من الأوقات صاحب سلطان ، بل لم يكن له في تلك البلاد كبير شأن ، والمسائل الكبرى التي تمس الحقوق السياسية في تلك البلاد قد فرغ منها وبلغت مستقرها منذ عهد بعيد سبقت فيه بلاد أوروبا جميعا . فكان من المعروف قبل عام ١٩٠٠ بسنين كثيرة أن الحزبين العظيمين الأمريكيين لم يكن بينهما خلاف على مسائل السياسة ولا في آرائها ، بل كان كل منهما يمثل مصالح مجموعات اقتصادية مؤتلفة كل منها يناضل الآخر في سبيل الهيمنة على أداة الحكم السياسي .

وكانت الحال في بريطانيا العظمى أكثر تعقدا . فقد أخذت قوة الاقتصاد في الزيادة على حين قل اهتمام الناس بالحقوق السياسية ، وقد ظهر هذا منذ أواخر القرن التاسع عشر . ولكن السير في هذا الاتجاه لم يندفع قدما بل اعتراه ما عاقه ، وكان لذلك سببان يرجعان إلى خصائص في بريطانيا

العظمى نفسها : الأول أن الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية — وهي التي كانت تملك الأرض ، كان لها في البلاد شأن خطير ظلت محتفظة به في قلوب الناس واعتبارهم حتى بعد أن دالت دولتها ولم يبق لسلطانها حقيقة . فكان نفوذ هذه الطبقة ينازع نفوذ القوة الاقتصادية ويمنعها من بلوغ المكانة التي بلغت في الولايات المتحدة بغير منافس ، وكان لهذا أثره في تعويق سير قوة الاقتصاد نحو مداها . والسبب الثاني هو أن أصحاب المال في بريطانيا العظمى كانوا منقسمين إلى فريقين بينهما حدود تفصل أحدهما عن الآخر فصلا واضحا ، وهما فريق الذين اختصوا بسوق البلاد من داخلها وفريق الذين اختصوا بالسوق الأجنبية يصدرون السلع إليها .

وكان النزاع بين الطائفتين عظيما وزاده شدة ما ناز من الخلاف بينهما على مسائل أخرى مثل مشكلة الاستقلال الذاتي لإيرلندا في أواخر القرن التاسع عشر ومشكلة حرية التجارة في أوائل القرن العشرين . فاضطرت الطائفة التي تهتمها حرية التجارة وتحرص عليها — وهي فئة التجارة الخارجية — إلى أن تلجأ إلى مناصرة العمال لها ومالت إلى دعاة التقدم وعقدت معهم أواصر المعاونة . فكان هذا حلفا عجيبا بين قوم أغنياء من طبقة عليا وقوم آخرين من طبقة دنيا ، ولكنه كان حلفا له قوة جارفة . فقد فاز هؤلاء (الأحرار) في عام ١٩٠٦ بنصر مبين لم يسبق له مثيل ، وبقي الحلف قائما بين أرباب التجارة الخارجية وبين العمال إلى عام ١٩١٨ ، ثم بدأ العمال بعد ذلك يقلبون ظهر المجن لحلفائهم من أصحاب المال . واتفق عندئذ أن تعرضت المنافسة الأجنبية لمصالح أرباب التجارة الخارجية من الإنجليز ، فلم يجد هؤلاء بدأ من أن يعودوا إلى حظيرتهم ، حظيرة أصحاب المال ، فرأبوا الصدع الذي

كان بينهم وبين أقرانهم من أصحاب الأموال الذين يختصون بالأسواق الداخلية . فصار أرباب المال جميعا في بريطانيا إلبا واحدا ، وعقدوا الخناصر على تحقيق غاياتهم معا ، وأصبحت قوة الاقتصاد منذ ذلك الحين هي المهيمنة على أداة الحكم . ولكن الأمور جرت من ناحية أخرى في مجرى يميز بريطانيا عن سائر الدول . فان العمال لم يقفوا مكتوفى الأيدى إزاء حركة أرباب المال ، بل عمدوا إلى تنظيم نقاباتهم ودعموها بقوة اقتصادية عظيمة خاصة بها ، إن لم تكن تعادل قوة أرباب المال فهي قريبة لها كفيئة لمقابلتها . فأصبح في بريطانيا بعد عام ١٩٢٠ حزبان عظيمان يمثلان معا مجموع قوة الاقتصاد ، أحدهما يمثل المال والآخر يمثل العمل .

وبدأ النضال بينهما ولكنه لم يكن نضالا لإحراز حقوق سياسية ، بل لبلوغ السيطرة الاقتصادية . وهذه حال تشبه ما تنبأ به ماركس وتقرّب إليه قريبا لاتدانيه حال أخرى في بلد من البلاد التى تأثرت بمبادئ (كارل ماركس) . وكانت أكبر الحوادث فى فترة ما بين الحربين فى بريطانيا حادثتان : الأولى الإضراب العام فى سنة ١٩٢٦ ، والثانية الانتخاب العام فى سنة ١٩٣١ . وكان محور النضال بين الحزبين فى كلا هذين الموقفين واحداً وهو التنافس على السيطرة فى ميدان الاقتصاد . وكانت الغاية من ذلك النضال هو البت فى أمر السلطة لمن تكون فى عالم الاقتصاد ، أنكون لهيئات أصحاب المال أم تكون لهيئات العمال .

ولسنا نزعم — وإنه لضلال أن يزعم قائل — أن جوهر الحياة السياسية اليوم إنما هو ذلك النضال بين المال والعمل ، فان المال والعمل كلاهما فى بريطانيا وأمريكا تجمعهما مصلحة واحدة وهى الإبقاء على رواج الصناعة ووفرة أرباحها

وإن اختلف الحزبان فيما بينهما على نصيب كل منهما من تلك الأرباح .
قال أحد الكتاب : « إن كل خير يصيب نظام الرأسماليين لابد أن يعود
بالخير على نقابات العمال ، لأن ذلك الخير إذا زاد كبر به الدخل القومي الذي
يقسم بين الطبقات فتأخذ كل طبقة منه نصيبها ، فلا اشتراكية لا ضرر منها
إذا كانت حركة معارضة تشور في باطن النظام ، فهي حركة مباركة لامناص
منها مادامت تقر نظام الرأسمال الاشتراكي وترضى به » .

فهذه الطبيعة الخاصة التي تميز بريطانيا وأمريكا هي التي حجزت بين
الطبقات ومنعت التطاحن بينها ، فلم يفض نضالها إلى مثل الكوارث التي تنبأ
(ماركس) بوقوعها . وقد ظهرت هذه الخاصة واضحة في الأزمة التي وقعت في
عام ١٩٣٠ ، إذ اتجه رأس المال كما اتجه العمل إلى الحكومة يلتمسان في
ظلها حماية من العاصفة . وكان الجانبان كلاهما يعينان الحكومة على تحقيق
خططها في فرض الضرائب والاعانات والهيمنة على شئون الاقتصاد ، وارتاح
الجانبان إلى ما دبرته الحكومة لمساعدة الصناعة ، مع أن ذلك التدبير كان يزيد
في أثمان السلع على الناس (ومنهم الأغنياء ومنهم العمال) ، ولم يعرقل أحد
من صفوف الشعب هذا الإصلاح مع أن جمهور الناس الذين يشترون
السلع يتمتعون بكل الحقوق السياسية ويملكون إبداء السخط .

فما كانت المعارضة لتجدي شيئاً مادام زمام الأحزاب في يد رأس المال
المنظم والعمل المنظم ، وقد جمعت بينهما المصلحة في زيادة الربح وأوقفتهما معا
في وجه المستهلك الذي يشتري السلع .

لقد اجتمعت الطائفتان من أصحاب المال كما رأينا بعد سنة ١٩٢٠ وعقدتا
الخصام على السيطرة على الدولة لمقاومة هيئات العمل ، وهما تان طائفتا

أصحاب المال والعمال مجتمعان اليوم وتعقدان الخناصر على السيطرة على الدولة لكي تحملها على مساعدة مؤسسات الصناعة والانتاج عامة ، إذ أن مصلحتهما ماثلة في نجاحها ، ولم تباليا ما في ذلك من حمل ثقيل على كاهل سائر المجتمع . فما سبق يمكن أن ندرك أنه مهما يكن من شأن كل هذه التقلبات وتلك التطورات فإن الحقوق السياسية لم يكن لها دخل في الأمر لا من قريب ولا من بعيد . فإن الناخبين لم يقرروا وجهة سير الأمور الكبرى بأنفسهم ولم يقطعوا فيها برأيهم ، بل لم يوجهها من يصح أن يعدوا ممثلهم أو معبرين عن آرائهم . فقد كانت الأمور تتجه كما يريد لها الأحزاب التي تمثل رأس المال منظمًا أو العمل منظمًا تتساوم فيما بينها على تقسيم المنافع .

حقا لقد كان هذا السلطان ظاهرا في مدة السنوات العشرين الماضية في الديمقراطية البريطانية ، سلطان الأداة الحزبية التي توجهها المصالح الاقتصادية . كان هذا السلطان ظاهرا في دوائر الانتخاب إذا أريد الترشيح لمقعد في البرلمان ، إذ كان الناخبون لا يرشحون النائب عنهم — اللهم إلا في حالات قليلة — بل كانت ترشحه إدارة الأحزاب المركزية ، وكان هذا السلطان أوضح في مجلس النواب (مجلس العموم) إذ كان أعضاء هذا المجلس عرضة لضغط متزايد من حزبهم لينطق كل عضو بالرأي الذي يراه حزبه . هكذا كانت الأمور تسير على دعامتين : أولاها أن عضو البرلمان لا يختاره إلا الحزب ولا يعبر إلا عن آراء الحزب ، فلا تراعى في اختياره آراء الناخبين ، ولا ينظر فيه إلى صفاته أو حسناته إلا في أحوال نادرة .

والدعامة الأخرى أن العضو إذا نطق برأى فانه لا ينظر فيه إلى ضميره أو ما يحسبه رأى ناخبيه ، بل يجعل كل نظره إلى ما يراه الحزب له .

هذه حالة يعرفها الجميع ولم يخف على أحد ما فيها من سوء . ونستطيع أن نورد هنا مثلين بارزين من الأمثلة التي فاحت رأتحتها في الجواء .

في عام ١٩٣٥ قدمت اللجنة الملكية تقريراً أشارت فيه بالعدول عن إعانة صناعة سكر البنجر . وأغلب الظن — ولنا ما يبرر هذا الظن — أن الكثرة الغالبة من الناخبين والكثرة من أعضاء البرلمان ، بل إن الكثرة من حزب المحافظين أنفسهم ، لو جهروا بحقيقة آرائهم في صراحة أو أبدوها سرية بغير ذكر أسمائهم لما ترددوا في قبول ما أشارت به اللجنة الملكية في تقريرها . ولكن القوة الاقتصادية التي تمثل منافع الزراع جعلت حزب المحافظين يصدر عن منفعتها ، فحال ذلك الحزب دون طرح المسألة على المجلس لإبداء الرأي فيها . وإنا نعتقد أنهم لو لم يفعلوا ذلك وبلغت المسألة ساحة البرلمان وطرحت فيه لما نعذر على إدارة ذلك الحزب أن تحمل أعضاء البرلمان على رفض تقرير تلك اللجنة .

والمثل الثاني هو المسألة الخاصة بمشروع إعانة الدولة للأسرات . فإن أغلب الظن أن الكثرة الغالبة من الناخبين ومن أعضاء البرلمان ، بل إن الكثرة من أعضاء حزب العمال ، كل هؤلاء كانوا لا يترددون في قبول ذلك المشروع إذا هم أبدوا آراءهم سرا ليطمثوا على حريتهم في إبدائها . ولكن القوة الاقتصادية الماثلة في النقابات تواسلت بالأداة الحزبية إلى رفض المشروع ومنعت الحكومة من قبوله .

ففي هذه النظم الديمقراطية التي عندنا نجد كثرة غالبية من جموع الشعب لا نظام يجمعها ، قد أصبحت لا حول لها ولا قوة ، ونجد قوة اقتصادية منظمة لها كل الحول والطول تسيطر على المجتمع فتبسط عليه سلطانها . ولهذا آل

الأمر إلى أن ذاع في الناس رأى نعتقد أنهم على حق فيه ، وهو أن اتجاه سياسة الأحزاب في أكثر الدول الديمقراطية لا ينظر فيه إلا قليلا إلى رأى الناخبين الذين يزعمون أنهم يمثلونهم ، وأن أكثر ما ينظر إليه إنما هو مصلحة أصحاب الأعمال الذين يمدون الأحزاب بأكثر ما تحتاج إليه من الأموال ، أو بقول آخر أصبحت السياسة القومية في المسائل الكبرى كما وصفها (ماركس) تتجه إلى حيث توجهها المصالح الاقتصادية المتنافسة التي لا تفتأ تتناضل فيما بينها على السلطان ، لا ينظر فيها إلى أصوات الناخبين ولا إلى إرادتهم . على أن ذلك النضال بين المصالح الاقتصادية قد اتخذ صورة تختلف عن الصورة التي تنبأ بها ماركس .

فنحن نستطيع الآن أن نجمل وصف العلة الأولى التي اعترت الديمقراطية الحديثة ، ولعل هذه هي العلة الكبرى . فكما أن الحكم في ألمانيا واليابان قبل سنة ١٩١٤ كان في صورته حكما ديمقراطيا وكان في حقيقته حكما طغت فيه قوة الجيش ، وتضاءلت إلى جانبها الديمقراطية والحقوق السياسية ، كذلك آل أمر الديمقراطية عامة في مدة السنوات الخمسين الماضية ، فأصبحت خاوية من روحها ومعناها ، حتى في بعض البلاد المتقدمة التي تأصلت فيها جذور الديمقراطية ، وذلك لأن قوة الاقتصاد قد طغت عليها . كان الساسة والمفكرون السياسيون تغلب عليهم العقيدة القديمة في أن الخطر الأوحد على الديمقراطية إنما هو طغيان العنف والقوة الحربية ، فكانوا لا يفتأون يصبون وابل حنقهم على زعماء العصابات الذين يطمحون إلى الطغيان بالقسر والجبر ، ويذمون الفاشية وما إليها من أساليب الحكم ، وقنعوا بذلك ولم يفتنوا إلى ذلك الخطر الآخر الذي يهدد الديمقراطية . وكانوا

يعجبون كيف لا تهبُ الشعوب لحماية حقوقها من الطغيان ، وكانت الشعوب في دهشتها وحيرتها لا تعرف حقيقة العلة التي تعترى الحكم ، ولم يكن لديها من الزعماء من يجمع كلمتها ويهدهيها ، ولكنها كانت مع ذلك تعرف أعراض علتها . لقد عرفت حق المعرفة أن أشكال النظم الديمقراطية والحقوق السياسية وحدها لا تكفي لأن تجعل لها السلطان في حكم نفسها . فلما أصبحت القوة الاقتصادية المنظمة هي صاحبة السلطان انهارت كل دعائم الديمقراطية التي عرفتها الشعوب في القرن التاسع عشر ، وصارت الحقوق السياسية لا جدوى منها ، لأنها لم تحقق للشعوب هيمنة على شئونها الكبرى . فكان لا بد من التماس أساس جديد للديمقراطية في هذا القرن العشرين .

وأما العلة الثانية التي اعترت الديمقراطية فقد سرت إليها مع العلة الأولى ، وهي علة (البيروقراطية) ، أو هي علة ولاية موظفي الدولة على شئون الحياة . وهي ناشئة من أن الدولة تأخذ اليوم على عاتقها أعمالاً لم يسبق لها عهد بحملها . وليس يجدينا شيئاً أن نندب الحظ الذي أصار العالم إلى هذه الحال ، وليس يجدينا كذلك أن نقترح وأن نطمح ، فإن الواجبات الاقتصادية الجديدة التي أخذتها الدول على عاتقها في هذا القرن العشرين لا تستطيع أن تنفذها عنها ولا أن تستغنى في القيام بها عن عدة إدارية كبرى كثيرة الشعب معقدة التركيب . ولكنه لا يجدينا أن نتجاهل المشكلة الكبرى التي نشأت عن هذه الحال .

في عام ١٩٠٦ كتب الباحث الألماني (ماكس فيبر) كتابه « الرق الجديد » ، وقد أخذت الأنظار تتجه إلى العناية بما في هذا الكتاب منذ

أكثر من عشرين عاماً . والمشكلة التي يثيرها تنطوي على شعبتين : الأولى أن مجلس النواب أصبح لا يستطيع أن يناقش بنفسه ما يعرض عليه من قوانين تتعرض للمسائل الفنية الكبرى ، وهو لا يستطيع لذلك أن ينتقدها عن علم بدقتها . بل إنه قد أصبح لا يستطيع أن يشرف ولو من بعيد على تفاصيل الأعمال التي تجرى في مصالح الدولة . ولهذا صار لا غنى للوزراء عن أعوان دائمين من الموظفين المدنيين ، وصاروا لا يستطيعون أن يلموا بدقائق ما ينفذه هؤلاء الموظفون مع أنهم يكتبون أسماءهم على الأوامر ويتحملون مسئولية الأعمال كلها ، اللهم إلا إذا كان الوزير نادرة الزمان في الذكاء والجلد على مواصلة العمل .

ولهذا أصبح المباشر الحقيقي لأمر الدولة والمسئير الحقيقي لها هم الموظفون والفنيون المختصين لا الوزراء ولا أعضاء البرلمان .

والشعبة الثانية من المشكلة هي أن الناخب المعتاد قد أصبح اليوم أقل شعوراً بأن نظام الحكم يتيح له أن يكون هو الحاكم والمحكوم معاً ، بمعنى أنه وهو من أفراد الشعب الخاضعين للحكم يكون له في الوقت عينه أن يختار حكامه ويوحى إليهم بإرادته . وهذه الوحدة التي تجمع الحاكم والمحكوم في كل فرد من الشعب هي أحد المقاييس التي كانت تعتبر صادقة في التمييز بين الديمقراطية والدكتاتورية . ولكن هذه الوحدة قد أصبحت اليوم لا وجود لها أو هي عرضة لأن تزول وتصبح شبحاً لا حقيقة له ، لأن أساليب الحكم قد أصبحت اليوم معقدة عويصة لا يستطيع أفراد الشعب من الدهماء أن يدركوا أسرارها . فالديمقراطية الحرة القديمة قد ماتت وزالت ، نعى ديمقراطية الأغنياء التي كانت فيها الحقوق السياسية وقفا على طبقة

حاكمة تتوسل بها إلى الاستيلاء على أزمة الأمور . وأما الديمقراطية الجديدة التي تشعر الناس جميعاً بحقوقهم ومسئوليتهم ومشاركتهم في حكم أنفسهم فلم تزل في طي الغيب لم تولد بعد . وأزمة الديمقراطية في الوقت الحاضر ناشئة من أنها تمر في فترة بين موت الديمقراطية الحرة الأولى وبين ميلاد الديمقراطية الجديدة الأخرى . فهي لا تزال تتمتع في أكفان الديمقراطية الميتة فيعرفها ذلك عن الانطلاق نحو الديمقراطية الجديدة . .

الديمقراطية الجديدة

لعلنا الآن بعد ما قدمناه من القول نستطيع أن نتلمس الصفات الجوهرية للديمقراطية الجديدة . فتلک الصفات الجوهرية ثلاث :

(١) الديمقراطية الجديدة لا غنى لها عن تأويل معاني المساواة والحرية تأويلاً جديداً يغلب عليه الاعتبار الاقتصادي .

(٢) على الديمقراطية الجديدة أن تجاهد في سبيل انتصار الحقوق السياسية على القوة الاقتصادية ، كما جاهدت الديمقراطية الحرة في القرن التاسع عشر من قبل في سبيل انتصار الحقوق السياسية على القوة الحربية .

(٣) على الديمقراطية الجديدة أن تشعر أفراد الشعب بأن موقفهم حيال الدولة ليس كله موقف استدرار للمنفعة ، بل إن عليهم نحو الدولة واجبات محتومة معلقة في أعناقهم ، وإن عليهم قبل كل شيء أن يعملوا على تمكين الديمقراطية من أن تحيا وتجرى في مجراها ، فلنعالج القول في هذه الصفحات واحدة بعد أخرى .

١ — انقضى عهد الديمقراطية الحرة — ديمقراطية القرن التاسع عشر التي كانت فيها الحياة الاقتصادية بعيدة عن ميادين السياسة ، وكانت قائمة

على الحرية والمساواة يتنافس فيها المتنافسون والحق فيها لمن غلب . انقضى عهد هذه الديمقراطية ، وعلينا اليوم أن نلتمس ديمقراطية جديدة تجعل الحرية والمساواة حقائق فعالة في الميدان الاقتصادي . وقد يقال إن المساواة اليوم قائمة ، والجواب على ذلك أنها كذلك في القول ، وأما في العمل فالمساواة لا تزال محدودة المدى .

وقد بين ماركس منذ عهد بعيد في قول فصل لا يحتاج إلى مزيد من البيان أن المساواة السياسية — بمعنى مساواة الناس في حق الانتخاب ومساواتهم أمام القانون — لا تجدى إلا نفعاً ضئيلاً ما دامت بينهم فروق في الحياة الاجتماعية وفروق في الحالة الاقتصادية . وقد ذاع هذا الرأي في الناس في العهد الحاضر ، فأصبح هدف الديمقراطية عندهم هو إزالة الفروق الاقتصادية التي بين الناس ، وإن كان تحقيق المساواة التامة بينهم يبدو أملاً بعيد المنال ، وأمنية من تصوير الخيال .

على أنه يحزننا أن نرى بعض البلاد الأخرى قد أفلحت في تحقيق هذا الأمل إلى مدى بعيد وإن كانت تلك البلاد من غير الدول الديمقراطية ذات النظم النيابية ، بل هي على نقيض ذلك من الدول التي تسكر بتلك النظم . وأما الدول الديمقراطية فلا تزال تفتح عينيها بعد غمض وتعد بصرها إلى صورة ذلك الأمل ، وسيكون لسعيها نحوه أثر في الحكم لها أو عليها في هذه السنوات المقبلة . فما زال عليها أن تعمل على الانتقال بالمساواة من مجال السياسة وحدها إلى مجال أوسع حتى تشمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية . أما تحقيق الحرية في مجال الحياة الاقتصادية فأمر لا نشك في ضرورته ، وإن كنا لا نزعم أنه من الهين إدراكه . فلعله أصعب منالاً من تحقيق المساواة في

ميدان السياسة . فالحرية هي أسمى غايات الديمقراطية وأشرفها ، وأكثر الناس يرون الحرية في بعض مظاهر الحياة هي الخير الأسمى ويرون فقدانها شراً محققاً ، وإن كانت الضرورة تلجئ أحياناً إلى ارتكاب هذا الشر اضطراراً . ولكن هذا اللفظ تغشاه اليوم غشاوات تخفى حقيقته ، غشاوات الآراء السياسية البالية المتخلفة من القرن التاسع عشر . فالحرية لا تزال عند الكثيرين لا تزيد على أن يكون للفرد بعض حقوق مدنية وأخرى سياسية يقررها له القانون . وأما شئون الحياة اليومية وضروراتها فلا دخل للحرية فيها عندهم ، بل هم يرونها خارجة عن سلطان الدولة وهيمنتها . قال كبير من الكتاب : «والذين لا يفتأون ينادون بالتحذير من تدخل الحكومة في تنظيم شئون الحياة يفوتهم أن يذكروا أن هناك ملايين من الناس يهيمن على حياتهم سلطان نظام اقتصادي لا يستطيعون التماس الرزق إلا منه وهو ينظم لهم شئون الحياة » .

فلن تكون الحرية مقدسة عند الناس ، ولن يكون لها أعظم الاعتبار في نفوسهم إذا هي لم تحررهم من نير الأقوياء المحظوظين في عالم الاقتصاد كما تحررهم من نير الاستبداد في عالم السياسة .

بل إن حرية الرأي وحرية الصحافة نفسها لن يكون لها خطر في المجتمع إذا ما سيطرت الهيئات الاقتصادية العظمى على الصحف وما إليها من وسائل النشر الكبرى . فإذا نحن لم نستطع تأويل الحرية وتفسير معناها في التطبيق على هذه النواحي الاقتصادية كانت جدرة بأن تكون لفظاً لا معنى له ولا روح فيه .

قال أحد الكتاب : « ينظر الناس إلى الحرية من جانبين ، فأما الذين حباهم الحظ فيقولون إن الحرية هي أن «أسلم من الناس» . وأما الذين لم تسعدهم

الأقدار فيقولون إن الحرية هي أن « يفسح لهم الناس ». فإذا نحن أردنا أن نجعل للحرية معنى كان الواجب علينا أن نعرفها تعريفاً مثل هذا : « أنها هي التي تتيح للفرد أعظم فرصة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية » .

وليس يغنى عنا أن نقنع بالقول والأسف على أن فهمنا للحرية لم يكن كاملاً ، أو أن نتمنى لو مددنا تأويله حتى شمل الحياة الاقتصادية . ليس يجدينا أن نجهر بإيماننا في أن أنواع الحرية على اختلاف مجالاتها ضرورية لنا ، بل يجب علينا أن نحققها جميعاً ونصونها . قال إبراهيم لنكولن في بعض ما قال : « إن الشاة والذئب لا يتفقان في فهم معنى الحرية » . وإنه لمن الجهل بنا أن نأمل في بلوغ حال نستطيع فيها أن نحقق الحرية تحقيقاً يرضاه الذئب والشاة جميعاً . فأننا حيناً اتجهنا وجدنا دوننا عقبة كأداء وهي التعارض بين المذهبين في فهم الحرية ، فالمذهب القديم يجعل الحرية مقصورة على طائفة ممتازة ، على حين أن المذهب الجديد ينادى قائلاً : « افسحوا لكل امرئ مكاناً » . وهذا الرأي الجديد لم يجد من قبل آذانا كثيرة تصنى إليه .

قال السير ستافورد كريبيس : « لقد أصبح غير ممكن لنا أن نحقق الحرية بمعناها الصحيح لجمهور الناس إلا إذا تدخل القانون تدخلاً متغلفاً في أعمال الأفراد من كل طبقات المجتمع فقيد من انطلاقها » . ولكن وصفه للحرية بقوله « بمعناها الصحيح » يعود بنا إلى التساؤل عن هذا المعنى الصحيح للحرية ، فإن الناس يختلفون فيه فكل رأيه فيما هي الحرية بمعناها الصحيح . فأصحاب الأعمال الكبرى ينادون اليوم بالحرية ويزعمون أنهم حماة ، ومعناها عندهم أن تكون أعمالهم مطلقة من كل القيود لا تتدخل فيها الدولة ولا تدس إليها رقابتها .

وأصحاب الرأي من المفكرين الذين ينعمون في بلهنية الحياة ؛ وساسة الأحزاب الذين يبتغون من الأقوال المنمقة ما يسير على الألسنة مسير الأمثال ويفوز برضى الناس كافة ، كل هؤلاء يترنمون بلفظ الحرية لماله من عذوبة في الأسماع وقبول في القلوب . والحرية لا تلبث في أيدي هؤلاء أن تصبح رمزا للجمود . قال كاتب معروف : « إن صيحة الحرية اليوم إنما تصدر عن العلية الممتازة لأعن الدهماء » .

٢ - وليست حاجتنا في هذا العصر مقصورة على تأويل الحرية والمساواة تأويلا جديدا يناسب الحياة الجديدة ، فاننا ~~ص~~ كذلك في حاجة إلى تفسير الديمقراطية نفسها تفسيراً يجعلها ملائمة للتحول الجديد في القوة الاقتصادية ، حتى تكون مقبولة ذات معنى عند الجماهير الذين يعرفون اليوم حق العلم مقدار ضعفهم وخنوعهم للقوة الاقتصادية الماثلة في الحياة . هم يعرفون ضعفهم أمام تلك القوة التي تسيطر على الحياة مع كل ما للأفراد من حقوق سياسية مقررة في القانون .

فرض القرن العشرين لا يداوى بما كان يصفه القرن التاسع عشر ، وقد كان أحدث مسمى جدي لإصلاح الأحوال وإعادة تفسير الديمقراطية هو مسمى الولايات المتحدة حيث ظهر للعيان أن أداة الحكم قد آلت إلى سلطان القوة الاقتصادية يصرفها كيفما شاء . لذلك هبّ (تيودور روزفلت) ثم (وودرو ولسن) من بعده ثم (فرانكلن روزفلت) أخيرا ، هبوا جميعا ينصرون « الرجل البسيط » و « الرجل الصغير » ويدفعون عنه عادية « المال » وسطوة « الأعمال الكبرى » ، وهاجموا جميعا نظام الأحزاب التي تسيطر عليها المنافع الاقتصادية .

وأما الثورة البلشفية في روسيا فإنها وثبت وثبتها فانتزعت من «المال» حق الملكية والهيمنة على «وسائل الانتاج» ، وجعلت ذلك كله من حق الدولة وحدها .

وأما الثورتان الفاشية والاشتراكية الوطنية فقد عمدتا إلى تفكيك الهيئات المنظمة كلها ، سواء منها ما كان من العمال أو من أصحاب المال وطوتهما جميعا تحت جناح الدولة .

فكانت هذه الثورات كلها تجاهد في سبيل إنصاف «الرجل الصغير» . فالمصلحون في أمريكا وفي بلاد أوروبا الثائرة على الديمقراطية صاروا اليوم يجاهدون آراء القرن التاسع عشر ، وكان محور جهادهم متكئا على آتاهم الديمقراطية الحرة بأنها أسلمت الرجل الصغير لقوى الاقتصاد المنظمة تحطمه وتخنقه وهو عاجز عن الخلاص من برائثها . فلما رأى خصوم الديمقراطية ما رأوا من هذه الحركة الجارفة صاحوا قائلين إن الديمقراطية قد ماتت ومضى أوانها .

وأما أنصار الديمقراطية في غير أمريكا فيبدو لنا أنهم لم يدركوا لهذه الحركة مغزى . ذلك بأنهم دفنوا رؤوسهم في الرمل وأبوا أن ينظروا إلى ماحولهم ، ولهذا لم يظهر بعد في أوروبا مسعى جدى لتأويل الديمقراطية تأويلا جديدا . على أن الأرض قد تمهدت الآن وهي تنتظر الإصلاح . فالديمقراطية ما هي إلا أن يكون مرجع السلطان والهيمنة على القوة الحاكمة إلى الجماهير التي تملك الحقوق السياسية . ولب الديمقراطية هو أن تكون غاية الحكم تحقيق مصلحة هذه الجماهير . ولن يكون للحقوق السياسية من قيمة إلا إذا تحقق هذا المعنى في الحكم . فإذا آلت الهيمنة على الحكم إلى قوة

أخرى منظمة أيا كانت هذه القوة أصبحت الديمقراطية جوفاء لا معنى لها .
وقد دلتنا تجربة قرون عدة على أن الديمقراطية لم تكن سوى شبح خيال
عند ما كانت قوة الجيش المنظمة تسيطر على الحكم . وهامى ذى تجربة الأعوام
الخمسين الماضية تعلمنا أن سيطرة القوة الاقتصادية تؤدي إلى النتيجة عينها .
فالديمقراطية الحقيقية توجب أن تكون قوة الجيش خاضعة تأتمر بأمر
المجتمع وتسال عما تفعل أمامه ، ذلك المجتمع الذى يعبر عن رأيه الجمهور
صاحب الحقوق السياسية .

فإذا نحن أردنا أن نجعل الديمقراطية صالحة للعهد الجديد وجب كذلك
أن يخضع أصحاب القوة الاقتصادية للمجتمع ، يأترون بأمره ويسألون أمامه
عما يفعلون .

ولا أمل للديمقراطية فى أن تعود إلى الحياة ، ولا أمل للحقوق السياسية
فى أن تصبح ذات شأن فى أعين الناس إلا إذا خضعت القوة الاقتصادية
لهيمنة المجتمع ، كما خضعت قوة الجيش لها قبل القرن التاسع عشر فى
الدول الديمقراطية .

لقد كان أكبر غايات الجهاد فى سبيل الحقوق السياسية فيما مضى
إنما هو التحرر من طغيان القوة الحربية . وأما اليوم فعلىنا أن نشرع فى
الجهاد للتحرر من طغيان قوة الاقتصاد . وعلىنا أن نعيد تعريف الديمقراطية
بأنها نظام الحكم الذى يقوم على أساس الحقوق السياسية حتى لا يعصف
بها طغيان ، لا من قبل قوة السيف ولا من قبل قوة الاقتصاد . وما الأزمة
التي تعانيها الديمقراطية اليوم إلا « تلك الحيرة فى اختيار السبيل التي تنتهجها
لإقامة نظام حكم يهيمن على الجهود الاقتصادية بقصد تحقيق مصلحة المجتمع .

فإن عدم الاهتمام إلى تلك السبيل قد أدى إلى ما هو مائل حولنا من فوضى في الحياة الاقتصادية وتبطل في صفوف العمال ، وشقاء شامل في الحياة لا نجد له من دواء . ولكن علينا أن نحرص كل الحرص على ما ينبغي للفرد من حقوق إنسانية ، لأن تلك الحقوق هي روح الديمقراطية « ولأزمة الديمقراطية اتصال وثيق بالأزمة الاقتصادية ، والثورة على ديمقراطية القرن التاسع عشر إنما هي جزء من الثورة على مذهب عدم التدخل في شئون الاقتصاد . فإصلاح نظامنا السياسي وإصلاح نظامنا الاقتصادي هما شعبتان من إصلاح شامل لعلاج مشكلة واحدة .

٣ — سنرى فيما بعد أن الأزمة الاقتصادية تنبعث من أزمة أخرى معنوية ، وهكذا الحال في أزمة الديمقراطية . لقد يدل التاريخ على أن « روح الديمقراطية » كامن في الاعتراف بحقوق الفرد ورعاية حرمتها ، ولكن السنين الحديثة قد دلت ، ولا تزال تزيدنا كل يوم دليلا ، على أن الديمقراطية لا يمكن أن تعيش على مثل هذا الاعتراف وحده . فإنه من الضروري أن يقابل ذلك الاعتراف بحقوق متساوية يصيب منها كل فرد سهمه ، اعتراف آخر يعادله في قوته والحرص على رعاية حرمة ، ألا وهو قيام كل فرد بنصيبه من الواجب .

وهذه مسألة يجب علينا ألا نخلط فيها بين ما كان ماثلا في الديمقراطية الحرة في القرن التاسع عشر وبين ما هو مائل في ديمقراطية الجماهير في القرن العشرين ، فإن ذلك الخلط لا يؤدي إلا إلى اضطراب في التفكير . فقد كانت الحقوق والمنافع مقصورة في القرن التاسع عشر على طائفة محدودة من الأمة . وكان أنصار تلك الديمقراطية يزعمون أن الحرية والمساواة تعم

الشعب كله ؛ ويحاولون تبرير زعمهم بأن الفرصة متاحة للجميع ، وأن المساواة إن لم تكن عامة شاملة فهي على الأقل مباحة للجميع ، وأن ميدانها يتسع للجميع . وكانت الأحوال تعين على تصديقهم ، لأن الرخاء كان شاملاً ، ولأن التقدم الاقتصادي كان سريعاً ، فكانت الطائفة الممتازة التي تتمتع بالحقوق السياسية لا تزال تزداد عدداً وتتسع دائرتها كلما صعد إليها من يصيبهم خير من ذلك الرخاء العام ، فيرفعهم من صفوف الدماء إلى صفوف أصحاب الامتياز . ولكن الطبقة الممتازة في الديمقراطية الحرة القديمة كانت تحرص كل الحرص على القيام بخدمات عامة وتقديم تضحيات من ذات أنفسهم في سبيل المحافظة على النظم الديمقراطية التي يتمتعون فيها بحقوقهم وينعمون فيها بمنافعهم . وكانوا يجعلون ذلك شرطاً على أنفسهم وعلى من يتصل جديداً بطبقته ، ليكونوا أهلاً لما يستفيدونه في ديمقراطيتهم من مزايا وحقوق . فكانوا يجودون بأنواع من التضحية كأن يقوموا بخدمات عامة لا يسألون عليها أجراً ، يظهرون بذلك أنهم يعرفون ما عليهم من الواجب ويرضون بالقيام به . وكان من السنن المؤكدة في مذهب ديمقراطية القرن التاسع عشر أن يستشعر كل أصحابها حرمة الواجب وتأدية حقه . وكانوا يمزجون في فهم الواجب بين ما هو عام لخدمة الأمة كلها وبين ما هو خاص بخدمة طبقته ونصرتها وإعلاء شأنها .

فالديمقراطية الحرة القديمة كانت تقوم على حكم طبقة توفرت فيها شرائط الجدارة بالحكم ، لأنها كانت تجمع بين الشعور الكامل بما هو حق لها وبين الشعور الكامل بما هو واجب عليها .

فإذا كانت الأحاديث في القرن التاسع عشر ترجى في الأقوال أن حقوق

الإنسان أساس الديمقراطية فقد كانت الحقيقة في ذاتها كافية لتبرير قيام ذلك النظام .

فالأمر الجوهري هو أن الطبقة الممتازة الوسطى كانت ترى أن الديمقراطية منوطة بها ، فعرفت ما يجب عليها نحوها لكي تحسن السير بها .
فشكلة القرن العشرين هي إذاً أن نعرف ما ينبغي لديمقراطية الجماهير من أساس معنوي ، وما يجب عليها من توفير الحالة النفسية التي تلائمها .
والأصل الذي تفرع عنه تعميم حق الانتخاب لجمهور الأمة هو الاعتراف بحقوق الإنسان . والحق لا بد أن يقابله واجب ، والواجب المحتوم على كل من يحكم هو القيام بكل ما يؤدي إلى حسن سير الحكم الديمقراطي ، وإن تطلب ذلك منه تضحية من ذات نفسه .

ولكن هذا الواجب لم يعم إدراكه بعد ، لأن الحكم قد أصبح اليوم مع تعميم حق الانتخاب حقاً مشاعاً بين كل البالغين من أبناء الأمة . نقول إن هذا الواجب لم يدركه الجميع حق إدراكه ، ولأسنا في صدد بيان أسباب هذا ، وحسبنا أن نقرر هذه الحقيقة التي لا شك فيها .

ومن أزم الأمور لنا أن نعرف هذا النقص ، فإنه لا غنى لنا عن النظر إليه إذا شئنا أن نعرف حقيقة الأزمة التي تعانيها الديمقراطية اليوم .
ولعلنا لا نخطئ إذا نحن قلنا إن أكثر الناس الذين يتمتعون بحق الانتخاب لا يرون في دولتهم الديمقراطية شيئاً يعنيه أمره ، (وقد يكون ذلك في غير أيام الحروب) ، فهم لا يفطنون في الأحوال العادية إلى أن من الواجب عليهم أن يساعدوا على حسن سير الحكم وإن كلفهم ذلك تضحية من أنفسهم ، بل لعلهم يرون أن الدولة لا تزيد على أن تكون هيئة لهم عليها

حقوق في منافع يحتلبونها أو أرزاق يصيبونها ، وهي تفرض عليهم في نظير ذلك فروضاً يضيقون بها وأعباءً يلتزمون بالقيام بها ، وحدوداً ليس لهم أن يتعدوها . فليس أمام أعيننا ما يدل على أن كثيراً من الناس إذا تحدثوا عمن بيدهم السلطان قالوا « نحن » ولم يقولوا « هم » ، أو إذا تحدثوا عن أعمال الدولة قالوا « نحن » نهيمن « عليهم » أو « أنهم » يمثلوننا « نحن » . هذه الحقائق الأولى كانت حقائق مسلماً بها في القرن التاسع عشر فيما بين أفراد الطائفة الممتازة ، وكانت هي أساس العمل في الديمقراطية الحرة القديمة ، ولكن الجماهير في القرن العشرين لم تصل بعد — ولا سيما في أيام السلم — إلى الإيمان بها وجعلها أساساً لعقيدها وعملها . هذا النقص في ديمقراطية الجماهير — نقص الشعور بالواجب الذي يشارك فيه الجميع ليجعلوا النظم الديمقراطية تسير أحسن السير ، يرجع إلى أسباب تعرضنا لبيانها في أثناء هذا التحليل الذي قدمناه . فالسبب الأول منها هو أن معنى المساواة لم يتحقق بعد تحقيقاً كافياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية . فالسياسة لا تشغل في حياة الأفراد إلا مجالاً ضئيلاً ؛ والتسوية في الحقوق السياسية مهما بلغت من الكمال لن تؤثر في حياة الفرد ونفسه أثراً يزيل عنه أثر عدم التسوية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال ماثلة له في كل شئونه وفي كل لحظات حياته . وليس من الطبيعي أن ننتظر من الفرد شعوراً قوياً بالمشاركة في الواجبات إلا إذا أشعرناه العدائية في توزيع الأنصبة في منافع الحياة . والسبب الثاني منها هو أن الحقوق السياسية قد آل أمرها إلى أن رآها الناس أشبه بخدعة باطلة ، لأن القوة الاقتصادية هي التي تسيطر على الشئون السياسية وتوجهها في سبيلها بأساليب وطرق ليس للناخبين هيمنة عليها .

والسبب الثالث هو أن أداة الحكم قد أصبحت ذات شعب ملتوية وعقد عويصة ، فصارت المسائل الكبرى التي تؤثر في الحياة أثراً خطيراً بعيدة عن إدراك الأفراد الذين لا يعرفون الأسرار الفنية . فآلت الأمور التي لها في حياة الأفراد الخطر الأعظم إلى أيدي الموظفين المختصين والخبراء ، فلا يمكن مع هذه الحال تحقيق الوحدة بين الحاكم والمحكوم ما دامت شئون الحكم وأعمال الحكومة تبدو للناس كأنها أسرار تسمو فوق إدراكهم . والذي نضفه لهذه الأدوات الثلاثة ثلاثة أدوية تعالجها . فيجب علينا أن نكمل المساواة السياسية بأن نتجه قدماً نحو تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية . ويجب علينا أن نجعل إرادة الأفراد غالبية على إرادة القوى الاقتصادية المنظمة . ثم يجب علينا أن نجذب الفرد شيئاً فشيئاً حتى نقر به من الأساليب الإدارية ولا سيما ما كان منها ذا أساس بحياته اليومية ومصالحه الخاصة .

ولسنا نزعم أن هذا العلاج من هيئات الأمور ، ولكننا قد نستسهل في سبيله الصعب إذا نحن اعتبرناه وسيلة لإثارة الشعور بالواجب في الأفراد وليس وسيلة لزيادة حقوق على حقوقهم . إنما هو الشعور بالواجب الذي ينبني أن يثار ويقوى ، واجب المشاركة في تسيير الديمقراطية . وذلك لا يتأتى إلا إذا آمن الفرد بأن تلك الواجبات منوطة به . وعند ذلك يستطيع أن يعرف حقيقة موقفه من النظام ، فيعرف من بيده السلطان ، ومن له الهيمنة ، ومن هو الأصل ، ومن هو الوكيل .

فإذا تحقق ذلك لم يكن المهم في الحياة هو « حقوق الإنسان » ، فقد كان هذا شعار الثورة الفرنسية التي تباعدت عنا أيامها ، بل يكون المهم في

الحياة هو الحقيقة المنطوية في الثورة الجديدة ، وهي أن حقوق الأفراد لا تكون ذات أثر إلا إذا قاموا جميعا بالمشاركة في أداء الواجبات .

لقد حققت ديمقراطية القرن التاسع عشر هذا التعادل بين الحقوق والواجبات في دائرة الطبقة الممتازة صاحبة الحكم ، ولكن ديمقراطية القرن العشرين لا تزال إلى اليوم بعيدة عن تحقيق هذا التعادل بين الجماهير .

فأزمة الديمقراطية هي إذاً في أصلها أزمة معنوية ، ولكن أعراضها تبدو للأعين في صور تغلب عليها عوامل الاقتصاد . ولا نستطيع أن نؤدي حق البحث والتحليل إذا نحن لم نوف البحث حقه في الأزمة الاقتصادية ذاتها . فالثورة على المذهب الاقتصادي القديم — وهو مذهب عدم تدخل الحكومات وترك الأمور الاقتصادية تجري في مجراها — إنما هي الجانب الاقتصادي من الثورة على الديمقراطية القديمة .

ولكن قبل أن نبدأ هذا البحث نرى من الضروري أن نخرج حيناً على مسألة أخرى من كبريات مسائل هذا العصر ، ألا وهي أزمة حق الأمم في تقرير مصيرها ، وهي مسألة قد تعتبر قرينة للديمقراطية في علاقات الأمم فيما بينها .

أزمة تقرير المصير

ذهب الناس منذ أيام الثورة الفرنسية إلى أن الأمم كأفراد البشر لهم حقوق مؤكدة يجب رعايتها ، ومن أعظمها حقها في الحرية أو كما كانوا يقولون « حقها في تقرير مصيرها » . وشهد القرن التاسع عشر تحرير الأمم المظلومة أمة بعد أمة ، وكان دعاة التقدم في كل مكان يعلنون اغتباطهم بذلك التحرير ورضاهم عنه . فكانت الديمقراطية تنتشر في البلدان وتحرر الشعوب معها

جنباً إلى جنب في موكب انتصار باهر . والحق أن تحرير الأمم معنى من معاني الديمقراطية ، فانه إذا كان من المقرر أن للفرد حقاً في أن يبدي رأيه في طريقة الحكم في بلده ، فلا شك في أن له كذلك حقاً في إبداء الرأي في ذلك البلد كيف يكون مكانه بين الأمم ، وما يشتمل عليه من مواطنين . قال كبير من الكتاب : « لقد أدى إعلان سيادة الشعب إلى نتيجة محتومة ، وإن كانت غير مقصودة ، ألا وهي التساؤل عما هو الشعب . وإذا كانت الديمقراطية في معناها النظري تزيل الحواجز بين الأمم فإن العمل قد أدى بها إلى نتيجة كانت لا مفر منها ، وهي تقوية روح القومية وإقامة الحواجز بين الأمم » . كان الناس يرون أن الشبه تام بين الأفراد والأمم ، فكما أن كل أمة حرة تتكون من أفراد أحرار لكل منهم حقوق مقررة يجب على كل فرد حر أن يرقى حقوقها ، فكذلك العالم الحر لا بد له من أن يتكون من أمم حرة لكل منها حقوق مقررة يجب على سائر الأمم أن ترقى حرمتها . هكذا كان الحال في مذهب القرن التاسع عشر ، فقد كانت الحرية فيه أسمى الحقوق سواء أكانت حرية الأفراد أم حرية الأمم .

وقد بلغ حق تقرير الأمم لمصيرها ذروة حرمة في معاهدة فرساي سنة ١٩١٩ . ثم أخذ يهبط عن ذروته شيئاً بعد شيء في الحوادث التي جرت بعد ذلك ، حتى أصبحنا اليوم لانجد من النصفين أصحاب العقول من يزعم أن حق تقرير المصير أقرب الطرق إلى جنة النعيم في السياسة كما كان وودرو ولسن وأصحابه يظنون في سنة ١٩١٩ . وليس من أصحاب العقول اليوم من يزعم أن خيبة الرجاء في حق تقرير المصير ترجع إلى أنه لم يعمم أو إلى أن الساسة لم يتحروا القصد في تطبيقه . فإن هذا الحق قد خيب الرجاء الذي عقد عليه

حتى ساءت به الظنون ، لأنه جر على العالم مشاكل اقتصادية وسياسية معضلة لم يستطع أحد أن يهتدى إلى علاجها .

فأزمة حق تقرير المصير قرينة لأزمة الديمقراطية ، كلاهما ناشئ من أننا قنعنا بوضع الأمور على ما كانت عليه في القرن التاسع عشر ، ولم نغيرها تغييرا يكفل لها ملائمة الظروف الحربية والاقتصادية الماثلة حولنا في القرن العشرين . إننا لم ندرك أن حق الأمم في تقرير مصيرها مثل كل حق آخر يهدم نفسه إذا لم يكن له سند من واجب يقابله . فلا غنى لنا عن أن نعيد النظر فيه الآن . هذا هو الواجب قبل كل واجب آخر على الساسة الذين سيكون عليهم رسم نظام العالم الجديد الذي تتمخض عنه هذه الحرب .

القومية وحق تقرير المصير

(القومية وحق تكوين الدولة)

يجب أن تكون أول خطوة نخطوها في بحثنا أن نزيل الغموض عن معنى هذا الحق . وهذا الغموض ناشئ من الخلط بين نظرة الأقوام نفسها إلى حقها في تقرير مصيرها وبين النظرة المجردة إلى معنى القومية . فالبدأ النظري لتقرير المصير (تكوين الدولة) هو أن كل مجموعة من شعب تبلغ المبلغ اللائم لتكوين أمة يحق لها أن تستقل بدولة إذا هي أرادت ذلك . وقد اعتبر ذلك الحق قرينا للديمقراطية ، فجمع الناس المعنيين معا وأطلقوا عليهما لفظا واحداً وهو « مذهب القومية » . فكان حق تقرير المصير (تكوين الدولة) يعتبر مرادفاً (للقومية) ، وأصبح من المقرر أن « الأمة » أو « القوم » هي الأساس الذي تقوم عليه الدولة . وبقي الأمر على هذا في نظر

الساسة إلى عام ١٩١٨ . ولكن معنى القوم ومعنى الدولة ينطوى على كثير من المعانى التى لم تحدد ، فكان هذا سببا فى كثير من اللبس والخلط فى ماضى الحوادث وحاضرها ؛ فالدولة هى وحدة السلطان السياسى ، سواء . اعتبرناها أداة الحكم أو المجال الإقليمى الذى تسيطر عليه أداة الحكم . والأمة أو القوم هى جماعة من الناس ، وليست إقليما من الأرض ولا أداة حكم . فقد يقال عن الدولة فى الأحاديث المعتادة إنها دولة مصطنعة أو إنها دولة وضعية ، وقد يقال عن الأمة إنها أمة طبيعية أو أمة عنصرية . فالدولة قد تنشأ بإنشاء وقد ينزع منها جزء ، وقد يقضى عليها بين عشية وضحاها بجرة من قلم فى وثيقة سياسية ترسم على ما يقتضيه القانون الدولى . وأما الأمة فإنها تنمو وتزدهر أو تضعف وتضمحل وتضعف على سنن طبيعية لا أثر فيها لعمل مقصود من أعمال الإنسان .

ولكن الثورة الفرنسية خلقت للعالم مذهباً بسيط رواقه على أكثر بلاد أوربا الغربية فى القرن التاسع عشر ، وهو أن الدولة والأمة يجب أن تكونا دالتين على مدلول واحد ، فتكون كل منهما هى الأخرى ، وأصبح هذا المذهب مفسراً لمبدأ حق تقرير المصير . فالدول على هذا المذهب لا يصح لها أن تقوم إلا على أساس القومية . والأمم كذلك ينبغى لكل منها أن تنطوى فى دولة .

ولكن هذا المذهب يؤدى إلى مشكلة محيرة ، فإننا إذا اعتبرنا الأمة جماعة من الناس اجتمعت طوعا واختيارا ، وأرادت أن تعيش فى دولة تجمعها وتميزها عن سائر جماعات الأرض على أساس القومية ، لم يكن فى هذا ما يتعارض مع المذهب المعروف ، وهو ارتباط حق تقرير المصير بالقومية .

ولكن هذا يتعارض مع مذهب آخر وهو مذهب العنصرية ، الذي يقصد به أن الأمة يجب أن تكون منحدره من عنصر واحد .

فإذا نحن أردنا أن نحقق مذهب العنصرية ، فإن آراء الأفراد وإرادتهم لا يكون لها وزن عند تحديد الأمم ، وتكون القومية على هذا الأساس متعارضة مع الديمقراطية ، لأنها لا تجعل الحكم في تحديد « القوم » لإرادة الجماعة ، بل تجعل تحديد « القوم » قائما على أن الأمة من جنس واحد ودم واحد ، وهذا لا دخل لإرادة الأفراد فيه .

ولكن مفكرى القرن التاسع عشر لم يقفوا حائرين أمام هذه المشكلة ذات الشكيتين ، بل اختاروا إحدى شعبتيها واعتمدوا في سيرهم عليها . فذهبوا إلى أن الأمة ما هي إلا جماعة من الناس عقدت نيتها على أن تكون أمة ؛ وقد وضع رينان هذا المعنى في عبارة موجزة . فقال : إن وجود الأمة ما هو إلا « استفتاء دائم يوما بعد يوم » .

فالقومية في القرن التاسع عشر لا تعد الفرنسية مختلفاً عن الإيطالي أو الألماني إلا بأنه يريد أن يكون فرنسيا لا ألمانيا ولا إيطاليا . وعلى ذلك فهو إذا شاء استطاع أن يتحول فيصبح ما يشاء ، فهو إيطالي أو ألماني أو ماسوى ذلك إذا انصرفت إرادته إليه . وكان لهذا المذهب أثره في الناس ، فكان بين الدول عرف متبع وهو التوطن وانتقال جنسية الفرد من أمة إلى أخرى . وكثيراً ما عمد الناس إلى هذا العرف فتنقلوا من رعاية دولة إلى رعاية دولة أخرى . فكان اليهود مثلاً يستوطنون بلاد غرب أوروبا ولا يلبثون أن يصبحوا من أهلها ، ولم يعترض على هذا أحد من اليهود أو من غيرهم ، فكان أحدهم يستوطن ألمانيا ويصبح ألمانيا ، والآخر يستوطن

فرنسا ويصبح فرنسيا ، والثالث يستوطن إنجلترا ويصير إنجليزيا . وكان الإنجليز يهاجرون إلى أمريكا ، بعضهم لأنه يخالف الإنجليز في أمر أو رأي ، وبعضهم يهاجر اختيارا في شأن من شئون الحياة ، وهؤلاء هم الذين أنشأوا الأمة الأمريكية . ومجمل القول أن الانتماء إلى أمة من الأمم كان مبعثه الإرادة وحدها ، وكان حق تقرير المصير لذلك مذهباً يمشى مذهب الديمقراطية لأنه كان قائماً على الإرادة الحرة للأفراد . ولكننا مع ذلك لا نجزم بأن هذا كان رأي الناس كافة . فلقد كان حقا مذهب المفكرين الذين يحكمون العقل ويسرون على هديه ، وهم طائفة محدودة ، على حين أن أكثر الإنجليز مثلا كانوا يتغنون بنشيدهم المعروف :

أيها الجاهدون في إغرائي
بسوى موطنى وأرضى ومهدى
لن أرى فى البلاد طراً بديلا
من بلادى ولن أغير عهدى .

وكانوا أحرىاء أن يسخروا بمن يشير ولو من طرف خفى إلى أن الإنجليز قد يختار أن يتخلى عن جنسه ويؤثر أن يكون روسيا أو فرنسا أو روسيا . بل لقد كانوا أحرىاء بأن يسخروا من الزعم كله ، ولا يروا أن للمرء الحق فى اختيار القوم الذين ينتسب إليهم . فسواء لديه أكانت الأمم تتميز بعضها عن بعض بصفات الأجسام أم باللغة أم بالثقافة أم بالعادات ، فإن المحقق لديه أن لأمته طبائع خاصة بها قائمة بذاتها يشترك فيها كل فرد منها ، وليس للآراء السياسية ولا للإرادة الشخصية فى نظرهم أى دخل فى تحديد تلك القومية . فالفرنسى لا يستطيع أن يكون إنجليزيا ويغير جنسه كما يغير عقيدته

السياسية ، ولا يستطيع أن يعسى في أمة ثم يصبح في غيرها ، كما عسى ملكيا ويصبح جمهوريا ، أو كما يكون من أنصار حماية التجارة بعد أن كان من أنصار حريتها .

وقد أخذت الشعوب في أكثر البلاد تزداد تمسكا بشخصيتها وتتجه إلى التميز عن سواها ، حتى صار الانتساب إليها متعذراً وإن اشتدت الرغبة فيه . فلما أن آل أمر الشعوب إلى تحديد عصبيتها على هذا النحو أصبح حق تقرير المصير لا وجود له مع القومية . فإن الفرنسي مثلا أو الإيطالي لا ينظر إليه على أنه فرنسي أو إيطالي لأنه شاء ذلك ، بل لأنه نشأ على قوميته لأسباب لا دخل لإرادته فيها . وعلى ذلك فوجود الأمة الفرنسية أو الإيطالية لا يرجع إلى أن أفراد كل منهما أرادوا أن يجتمعوا ويقيموا لأنفسهم دولة مستقلة قائمة بذاتها ، بل لأنهم ورثة الأمة الفرنسية المعروفة المحددة .

ولكن الذين رسموا معاهدة سنة ١٩١٩ لم يراعوا هذا المعنى ولم يدركوا أن ثمة تعارضا أو أن ثمة فرقا بين تقرير المصير والقومية . فكان وودرو ولسن لا يفتأ ينادى قبل دخول أمريكا الحرب مؤكدا حق الأمم في تقرير مصيرها فقال : « لكل أمة الحق في أن تختار الدولة التي تعيش تحت حكمها » . ولكنه عندما أخذ في تحرير شروطه الأربعة عشر لم يتحدث عن تقرير المصير بل كان حديثه عن القوميات التي لها صفات مقرررة محددة . قال فيما قال : « يجب أن تعدل حدود إيطاليا تعديلا تراعى فيه الحدود التي تفصل بين الشعوب المختلفة . وأما العلاقات بين أمم البلقان المختلفة ، فيجب أن تقوم على أساس ما يسدى إليها من النصيح

بمراجعة الحدود الفاصلة التي أقامها التاريخ بين الشعوب المختلفة . . .
وكان الآخرون الذين اشتركوا في تحرير المعاهدة لا يختلفون عن ولسن
في أنهم لم يدركوا الفارق بين تقرير المصير والقومية . وقد ثارت بينهم
المجادلة أحيانا فتساءلوا أيجوز لهم أن ينحرفوا عن مبدأ القومية أو مبدأ
تقرير المصير إذا ألجأتهم إلى ذلك ظروف اقتصادية أو ضرورات يقتضيها
الدفاع الحربى . ولكنهم كانوا لا يعبأون بأن يفرقوا بين مبدأ القومية وحق
تقرير المصير بل جعلوها مترادفين : وكانوا لا يبيحون لأنفسهم أن يتجادلوا
في اتحاد معناهما .

فالبولندى لا يملك فى نظرم إلا أن يرغب فى أن ينتمى إلى دولة بولندية ،
وسلافى الجنوب لا يملك إلا أن يرغب فى أن ينتمى إلى دولة سلافية جنوبية ،
مادام كل منهما يتصف بالصفات المميزة لقومه .

وقد بقى هذا الخلط عددا من السنين ، حتى لقد قال الأستاذ فيشر فى
كتابه « تاريخ أوربا » : « لقد رسمت الحدود السياسية بين الأمم فى أوربا
على ماقرره ولسن ، وليس فى شعوب القارة الأوربية من يخضع لحكم أجنبى
سوى ٣٪ من عدد أفرادها . فاذا نظرنا إلى هذا الأمر على مذهب حق
تقرير المصير تبين لنا أنه لم يسبق لحدود أوربا أن رسمت رسمًا يعدل هذا فى
عدالته » . وليس من العسير علينا أن نكشف عن السر الذى جعل الساسة
لا يدركون الفارق بين القومية وبين تقرير المصير .

كانت بلاد غرب أوربا والبلاد الجديدة عبر البحار التى استمدت مدينتها
من غرب أوربا لاتعير التفاتا إلى التفرقة بين القومية وحق تقرير المصير ، لأن
هذه المسألة لم يكن لها عندهم خطر فى الحياة . فهذه الآراء عن القومية وحق

تقرير المصير ما هي إلا آراء نشأت في هذه البلاد الغربية من أوروبا وبقيت مقررّة في الأذهان لا يجادل أحد فيها مدة القرن التاسع عشر كله وبقيت كذلك إلى وقت معاهدة فرساي سنة ١٩١٩ .

والقومية عند هذه الشعوب ليست بالمعنى الجديد عليها ، لأنها كانت منذ أمد بعيد مستقرة في أوطانها تحت حكم دولها ، وقد نبت فيها شعور القومية على مر السنين طبيعياً غير ملحوظ .

فالقومية عندهم (أو إذا شئت فهي الوطنية) لم تكن سوى الولاء الذي يستشعرونه لدولهم ، فلا يمكن أن يقال إن الرجل قد أصبح فرنسياً أو هولندياً لأنه أراد ذلك عن وعي ورغبة ؛ فالفرنسي كان أبداً يريد أن يكون من رعايا دولته الفرنسية المستقلة ، وكذلك الهولندي كان يريد أبداً أن يكون من رعايا دولته المستقلة الهولندية ، بغير أن يعتمد أحدهما التفكير في ذلك . ويمكن أن يقال مثل هذا عن ألمانيا وإيطاليا مع الفارق الذي بينهما في التطور التاريخي ، فقد أصبحت ألمانيا وإيطاليا على أية حال دولتين ذاتي حدود تضم شعبيهما ، وكان شعباهما مثل سائر شعوب أوروبا يستشعران الولاء لدولتيهما . والدول الجديدة عبر البحار يصح فيها مثل هذا القول ، بل إن شعور الولاء للدولة هناك كان أقوى وأقوى . فالأمريكي بغير شك يرغب في أن يكون رعية لدولته الولايات المتحدة بغير أن يعمل فكره في هذا متعمداً . ومجمل القول أن القومية وحق تقرير المصير كانا يتحدان في معنى واحد في كل البلاد التي تسكنها الشعوب المتقدمة في المدنية في جميع أرجاء العالم . وكان قادة الفكر في تلك الشعوب المتقدمة هم الذين أذاعوا هذا المذهب وأوحوا به إلى الساسة الذين رسموا معاهدة فرساي في سنة

١٩١٩ . فالخطأ الذى وقعوا فيه هو أنهم ظنوا أن القومية وحق تقرير المصير يتحدان فى معنى واحد فى كل بلاد العالم على اختلاف أوصافها كما يتحدان فى بلاد أوربا الغربية التى يعيشون هم فيها . وهذا الظن الذى ذهبوا إليه دليل قاطع على أنهم كانوا يجهلون كل الجهل أحوال البلاد الأخرى التى تلى برلين وفيينا من الجانب الشرقى . حقا كان الشعور القومى مبشوثا فى شرق أوربا وفى الشرق الأقصى ، ولكن شعوب تلك البلاد لم تكن مقسمة إلى دول تجمع كل منها شعبها فى دولة كما هى الحال فى غرب أوربا ، اللهم إلا إذا عددنا شعوب الشرق الأقصى .

أما سائر الشعوب فكانت موزعة مفرقة ، بعضها شعوب منيدة بحكم شعوبا أجنبية عنها يدفعها شعورها القومى إلى التماسك والتآزر لى تقوى على بسط سلطانها على رعييتها التى تخالفها فى الجنس ، وبعضها الآخر شعوب مستضعفة تخضع لحكم أجنبي ، فكان شعورها القومى يحركها إلى الثورة على ذلك الحكم الأجنبي . وكانت أحوالها تزداد ارتباكا واضطرابا من أثر حالتها الاجتماعية التى كانت تبلغ أحيانا من الخطورة ما يجعل المسائل السياسية تتضاءل إلى جانبها ، وكان اختلاف الأديان عاملا آخر يشترك مع القومية ويمتزج بها حتى لا يكاد أحدهما يتميز عن الآخر .

وكان الشعور القومى مع ذلك أقل ظهورا فى تلك البلاد عما هو عليه فى البلاد الغربية ، لا يكاد أثره يتعدى قلة ضئيلة من مجموع الأمم . ولو سأل سائل أحد الفلاحين فى بلاد شرق بولونيا مثلا عن حق تقرير المصير لما اتجه ذهنه إلا إلى أمنيته فى أن يباح له الكلام بلغته القومية ، وأن تحفظ له عاداته الموروثة فى ريته ، وأن يصلى حيثما شاء فى الكنيسة التى يختارها .

بل لعل ذهنه يذهب إلى أبعد من ذلك فيتمنى تبديل صاحب الأرض التي يفلحها راجيا أن يملكها رجل آخر خير منه ، أو لعله كان يتمنى إذا جمع به الخيال أن يصبح مالكا للأرض التي يزرعها . ولا نخال مثل هذا الرجل يعبا في قليل أو كثير بالدولة التي تحكمه سواء أكانت دولة بولندية أم روسية .

فالعنى الذى كان ماثلا في أذهان أهل أوروبا الغربية وهو اجتماع كل قوم وارتباطهم بالقومية والدولة معا ، كان معنى بعيداً عن تصور الشعوب في البلاد الأخرى . وكانت نتيجة هذا الخلط أن ساسة فرساي ماكادوا يفرغون من رسم معاهدتهم حتى بدت لهم بوادر تنم عن مشكلة تنطوى في مذهبهم .

فقد تبين لهم أن رسم الحدود بين الدول في شرق أوروبا على مذهب الفصل بين الشعوب المختلفة أمر شديد الوعورة ، لأن الشعوب هناك متداخلة بعضها في بعض متمازج بعضها ببعض ، وتبين لهم أن التفرقة بين الشعوب بما لكل منها من صفات مميزة أمر يصعب البت فيه ؛ فالأكراني مثلا لا يمكن البت في أمره هل هو من شعب قائم بذاته أو أنه روضى له لهجة خاصة من اللسان الروسى . وكذلك المقدونى الذى يتكلم باللغة السلافية كان من العسير أن يعرف هل هو صربى أو بلغارى أو هو من شعب مقدونى قائم بنفسه .

ومهما يكن من الأمر فقد فات الساسة أمر آخر . فانا إذا سلطنا جدلا بأنه من الممكن أن نميز الشعوب بعضها عن بعض بصفات واضحة ظاهرة في كل منها ، فان وجود هذه الصفات في الأفراد لا يدل حتما على أن عقولهم جميعا من طراز واحد ، وأن أفكارهم جميعا قد صبت في قالب واحد . فالساسة الذين رسموا المعاهدة ، والدعاة الذين كانوا يدعون لهم ويروجون سياستهم ، قد سحروهم

مذهب القومية وحق تقرير المصير وحسبوا أنهما يمثلان معنى واحدا في العالم كله كما هي الحال في بلادهم الغربية ، فاطمأنوا إلى رأيهم وآمنوا به ، وقالوا إن الذي يتكلم اللغة البولندية إنما يرغب في أن يكون رعية لدولة بولندية ، وكذلك الذي يتكلم الصربية أو اللتوانية ، كل منهم يريد أن يكون رعية لدولته الخاصة به . ولم يلجأوا إلى استفتاء الشعوب نفسها إلا حيث لم تتبين لهم الحدود بين الأقوام ، أو حيث رأوا إقليما تتنازعه دول مختلفة ، فهم لم يلجأوا إلى استطلاع رأى الشعوب إلا إذا لم يجدوا وسيلة أخرى أسهل عليهم في معرفة جنسها ، أو إذا تعذر عليهم ذلك لسبب من الأسباب .

وقد كانوا أحيانا يعتمدون إلى الاستفتاء ، وكانت النتيجة التي بلغوها ذات مغزى عظيم ، يوضح لنا جانبا مما نتحدث عنه . فقد تحروا عند الاستفتاء كل ما أمكنهم من العدالة ليطمئنوا إلى أن كل الأفراد أو جملهم قد أبدوا آراءهم بغير تأثير أو إرهاب . وأجرى الاستفتاء في إقليمين من غرب أوروبا : أحدهما مقاطعة شلرفج والثاني إقليم السار . وكانت نتيجة الاستفتاء دالة على أن الشعوب تريد أن تتحد مع المتكلمين بلغتها . ولكن الاستفتاء الذي أجرى في بعض البلاد الأخرى دل على نتيجة هي عكس هذه ونقيضها ، وذلك في بلاد (أَلِنْشْتين) و(مارينفردر) و(سيليزيا العليا) و(كلاجنفورت) ففي (أَلِنْشْتين) مثلا دل الاستفتاء على أن عدد من يرغبون في الانضمام إلى دولة بولونيا لا يزيد عددهم على ٢٪ من الأهلين ، مع أن إحصاء سنة ١٩١٠ يدل على أن البولونيين من أهلها يبلغ عددهم نحو ٤٦٪ من مجموع الشعب . وهكذا كان الحال في الأقاليم الأخرى ، فإن الاستفتاء دل على أن أبناء الجنس لا يريدون دائما أن ينضوا تحت لواء الدولة التي تمثل

جنسهم . ولهذا قال الخبير الذي تولى فحص نتائج هذا الاستفتاء :
« إن إحصاء المتكلمين باللغات لا يدل إلا قليلا على الميول القومية ،
بل إن نتائج الاستفتاء في بعض البلاد التي جرى فيها إنما تدل على نقيض
ما يدل عليه إحصاء المتكلمين باللغات » .

ولكن شيئا واحداً يبدو لنا مؤكداً من كل ذلك . فنتائج الاستفتاء
وإن اختلفت فيما بينها تشير جميعاً إلى دلالة واحدة ، وهي أن البلاد التي
كانت فيها الدولة منذ القدم قائمة على أساس القومية كالألمانيا مثلاً ، كانت ميول
المتكلمين بالألمانية — لغتهم القومية — متجهة إلى الانضواء تحت علم دولة
ألمانيا ؛ ولكن الدول التي لم يكن الحكم فيها قائماً على أساس القومية
منذ القدم ، فيول الشعوب فيها لا تكون حتماً متجهة إلى الانضواء تحت
أعلام الدول التي يتكلمون بلغتها ، وذلك هو ما حدث في بولونيا وبلاد
السلاف الجنوبية ؛ فإن الذين أعربوا عن الميل للدول التي يتكلمون بلغتها
لا يزيدون على نسبة محدودة بل نسبة ضئيلة في بعض الأحوال . ولم تزد
تلك النسبة في حال من الأحوال على ثلثي مجموع الشعب المستفتى .

وهذه الدلالة تؤكد ما أشرنا إليه من قبل ، وهو أن الارتباط بين
القومية وتقرير المصير لا يصح على وجه العموم إلا في بلاد غرب أوروبا ، وأما
فيما عداها فليس ثمة ارتباط بينها .

وهذه الحقيقة التي استخلصناها من مقدماتنا ذات شأن عظيم فيما نحن
بصدده من البحث . حقا أنه يصح لنا أن نقول إن الحكومات لا بد لها
من أن تقوم على رضا المحكومين ، ويصح لنا أن نقول إنه لا يمكن لوحدة
سياسية أن تقوم لها قائمة أو أن تعيش طويلاً إلا إذا كانت تستند على ولاء

طبيعى ينبعث إليها من قلوب الشطر الأكبر من رعاياها . ويصح لنا فوق ذلك أن نقول إن أقوى الوحدات السياسية هي التي تتكون من أناس يرغبون في أن يجتمعوا في وحدة ويرضون بأن يبذلوا من أنفسهم ما يدفع العاديات عنها ويحفظ عليها كيائها . يصح لنا أن نقول هذا كله ، فما لا شك فيه أن مذهب حق تقرير المصير له حجج كثيرة تبرره . ولكن هذا الحق يختلف كل الاختلاف عما ذهب إليه الزاعمون في زعمهم أن الناس يحبون أن ينضوا تحت علم دولة من الدول لأنهم إنما يتكلمون بلغتها . فإذا نحن شئنا في المستقبل أن نسير في السياسة على مذهب حق تقرير المصير ، فعلينا ألا نتعدى في السير عليه حدود غرب أوروبا . وأما فيما وراء هذه الحدود فعلينا أن نتحرى وأن ندقق حتى نصفي هذا المبدأ فلا نخلط بينه وبين القومية ، ذلك الخلط الذي أدى إليه تفكير القرن التاسع عشر . وإذا نحن سلمنا بمذهب حق الأمم في تقرير مصيرها ، كان علينا أولاً أن نجيب على هذا السؤال : ما هي تلك الأمم ؟ ولسنا نقصد بهذا السؤال أن نتجادل في النظريات ، بل نقصد أن نلتمس جواباً محدوداً قائماً على الحقائق .

إن السند الأول لكل الحقوق إنما هو حق أفراد الناس . فإذا أردنا أن نقرر حق أمة في اختيار مصيرها كان علينا أن نسأل أولاً عما إذا كان أفراد هذه الأمة يرغبون في أن يجتمعوا معاً في أمة واحدة ، ثم أن نعرف الحقوق التي يرغبون في أن يدعوها لأنفسهم . وهذه بلا شك مسألة تحيط بها صعاب كثيرة ولكنها ذات خطورة عظمى في الحياة .

وقد وقع الساسة الذين دبروا معاهدة سنة ١٩١٩ في خطأ بين في هذا الأمر . فقد كانوا يؤمنون بأن الأمة إنما هي وحدات محدودة لكل منها

حقوق محددة . ولكنهم أخطأوا في أنهم حسبوا أن جماعة معينة من الناس هي التي تعبر عن رأى الأمة وهي المؤتمنة على حقوقها ، مع أن هذه الجماعة قد لا تزيد على أن تكون هيئة فرضت نفسها على الأمة فرضاً ، وكان من بينها كثيرون ممن قضوا في المنفى حيناً طويلاً بعينين عن بلادهم . كان هذا خطأ الساسة عندما وضعوا معاهدة فرساي ، ولم يكلفوا أنفسهم عناء التحقق من أن الحقوق التي تطالب بها هذه الجماعة هي الحقوق التي يرغب فيها كل أفراد الشعب الذين تزعم تلك الجماعة أنها تمثلهم ؛ أو أن هذه الحقوق المطلوبة تؤدي إلى مصلحة أفراد هذا الشعب .

وواجبنا اليوم أن نتجنب الوقوع في مثل هذا الخطأ مرة أخرى . وإنا لنستطيع تجنبه إذا نحن وضعنا نصب أعيننا أن تقرير المصير ليس حقاً لأمة محدودة معينة من قبل ، ولكنه حق للأفراد من النساء والرجال يكفل لهم أن يكونوا من أنفسهم مجموعة قومية إذا توفرت بعض الشروط . وإنه لجدير بنا أن نكون أصنى تفكيراً في هذا الأمر إذا نحن قللنا مما اعتدناه من التحدث عن حقوق إقليم من الأقاليم أو دولة من الدول ، وأنجهنا بدل ذلك إلى التحدث عن حقوق الأفراد الذين يعيشون في تلك الأقاليم أو تلك الدول .

الحدود التي ينتهى إليها حق تقرير المصير

قد أصبح اليوم ظاهراً لأكثر أصحاب الرأى أن الذين وضعوا معاهدة فرساي قد وقعوا في خطأ آخر فوق ما أوقعهم فيه ولسن عندما خلط بين القومية وحق تقرير المصير . ذلك بأنهم آمنوا بأن تقرير المصير هو مفتاح

كل المشكلات السياسية . وقد سماه ولسن « المذهب الأوجب في العمل » .
وكان الساسة الآخرون إذا ذكروا مذهباً آخر غيره للاهتمام به في رسم
الحدود بين الدول أوردوه في تردد كأنما يعتذرون من ذكره . وحق تقرير المصير
بغير شك مذهب هام يجب على الساسة أن يهتدوا به في تحديد الدول وتقرير
مداها ، ولكنه لا يصح أن يعتمد عليه وحده ، ولا يصح أن يجعل له المكان
الأول بين الاعتبارات . فحق تقرير المصير في الدول إذا كان مطلقاً كان
أشبه بحق الأفراد في الأمم الديمقراطية أن يفعلوا ما يشاؤون إذا كان ذلك
الحق مطلقاً . فليس لمجموعة من الأفراد تعيش في قلب بريطانيا أو في قلب
ألمانيا أن تدعى حقاً في الاستقلال بأنفسها وتكوين وحدة قائمة بذاتها ،
متدركة إلى ذلك بمذهب حق تقرير المصير . وكذلك ليس لبلاد ويلز (في
بريطانيا) أو قطلونيا (في أسبانيا) أو أذربكستان (في روسيا) أن تدعى حقاً
مطلقاً في الاستقلال ، وإن فرضنا أن الكثرة من أهلها ترغب في ذلك .
فمثل هذا الادعاء لحق تقرير المصير ينبغي أن يوزن ويقرن باعتبارات أخرى
من المصالح التي لا ينكرها العقل ، وهي مصالح بريطانيا وأسبانيا ودولة روسيا
السوفيتية . ولا يصح أن نغفل مثل هذه المصالح العادلة المعقولة التي قد
تكون للبلاد الأخرى في الوحدات السياسية التي تتمتع اليوم بالاستقلال .
فلا مناص إذاً من أن يكون تأويل حق تقرير المصير عرضة للتكيف
والتشكل والتغير عند النظر في أحوال الأمم المختلفة . فلنأخذ مثلاً أن نحدد
المدى الذي ينبغي أن يكون للوحدة السياسية من عدد الناس أو في اتساع
المساحة لكي يكون لها الحق في تقرير مصيرها ، لأن ذلك المدى يختلف من
مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان . كانت بلاد اليونان القديمة مثلاً تقنع

في الوحدة السياسية بأن يكون أهلها مائة ألف من الناس ، على حين لا يستطيع أحد أن يزعم أن مثل هذا العدد يكفي اليوم لإقامة وحدة سياسية . وعلى ذلك فالدول تتناقض مع نفسها أحيانا عند ادعاء حق تقرير المصير لنفسها أو إنكاره على سواها . فالمستعمرون الأمريكيون ادعوا ذلك الحق وجاهدوا في سبيله ضد بريطانيا ، ولكن حفدة بعض هؤلاء المستعمرين أنكروا هذا الحق على حفدة البعض الآخرين بعد ثلاثة أرباع قرن .

ولكن هذا لم يمنع رئيسا ديمقراطيا من رؤساء أمريكا من أن ينادى بعد ذلك بخمسين سنة قائلا : « لكل أمة الحق في اختيار الدولة التي يعيشون تحت لوائها » . وقد علق لا نسنج على هذا القول قائلا : « لسنا ندرى عندما تكلم الرئيس عن حق تقرير المصير ماذا كان يعني بذلك ؟ فهل كان يقصد أن تكون الوحدة التي تقرر مصيرها جنسا من الأجناس أو رقعة من الإقليم أو مجموعة من السكان ؟ وليس من المأمون أن يطبق هذا المذهب إلا على وحدة مميزة يمكن أن تستقل في الحياة وإلا كان في تطبيقه خطر على السلام والاستقرار » .

ولكن يبدو لنا أن لا نسنج عندما قال هذا القول لم يدرك أن ذلك التناقض كان يرجع إلى طبيعة المذهب نفسه ، ولعله حسب أن الخطأ راجع إلى تفكير ولسن نفسه . وقد انتقد الكثيرون هذا التناقض في تطبيق حق تقرير المصير في معاهدة فرساي . ولكن قليلا منهم من أدرك أن السر في هذا التناقض إنما هو طبيعة الأشياء نفسها ، فان ذلك الحق لا يمكن تطبيقه بغير التناقض . نسأل أنفسنا : ما السر في أن « تحرير الأمم المستضعفة » كان مبدأ يناصره بحق دعاة التقدم في القرن التاسع عشر ، فلما أنفذته الساسة في

معاهدة فرساي ظهرت له آثار تشبه آثار المبادئ الرجعية ، وأدى إلى إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء ؟ والجواب على ذلك بسيط وهو أن ولسن وأصحابه لم يدركوا أن ذلك المبدأ من طبيعته أن يكون متغير الأوضاع ينبغي له أن يحوّر ويكيف بما تقتضيه الأحوال الاقتصادية والسياسية ، وأنهم عندما أخذوا به في معاهدة فرساي ذهبوا به مذاهب تخالف كل ما تقتضيه النظم السياسية والاقتصادية .

فهم ساروا على هدى مذهب تقرير المصير وحسبوه حقاً لا يأتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه . وبالغوا في الإيمان به حتى بسطوا رواقه على أقاليم لم يسبق لها عهد به ، فأدى ذلك إلى انفراط عقد دول قائمة وخلق دول أخرى كثيرة العدد ، على حين كانت الدواعي الحربية والاقتصادية تدعو إلى التقريب وجمع الشمل وضم أجزاء العالم بعضها إلى بعض لإنشاء وحدات سياسية كبرى قليلة العدد .

حقاً أدرك ساسة فرساي أن تقرير المصير لن يسمح بطغيان القوة الحربية ، ولن يسمح بالاستقلال الكامل في القوى الحربية ، ولكنهم لم يكن لهم علم بالتطور الجديد في فنون الحرب . فلما دبروا وسائل الاحتياط للسلامة في عهد عصبة الأمم كان تديرهم ناقصا غير ملائم . وهناك نقص آخر في تديرهم وهو أنهم لم يدركوا أن وجود الدول الصغرى إذا كان لا يسمح بالطغيان الاقتصادي فإنه كذلك لن يسمح بالاستقلال الاقتصادي الكامل . قال المهر سترسمان في أواخر أيامه : « إذا أنتم خلقتُم عددا عظيما من الدول الصغرى كان عليكم ألا تغفلوا تدير ما يحقق الانسجام بينها وبين النظام الاقتصادي الأوربي » . ولكن ساسة فرساي لم يعرفوا شيئا عن نظام أوربا الاقتصادي ولا عن

الحاجة إلى الانسجام معه ، وقنعوا بخيال الأمانى التى كانوا يؤمنون بها إيماناً لم يخل من الشك ، وهى « أن يلزموا حدود العدالة فى معاملات التجارة بين أعضاء عصبة الأمم كافة » .

فكانت النتيجة أن حق تقرير المصير عندما قرر فى معاهدة فرساي وعملت الدول على مقتضاه ، أدى إلى الاصطدام بحقائق الحرب والاقتصاد ، وكان الاصطدام يزداد على مر الشهور والأعوام . فإذا شئنا أن نبحث مستقبل حق تقرير المصير ، كان علينا أن نبدأ بمعرفة حقيقة علاقته بالقوة الحربية والقوة الاقتصادية .

حق تقرير المصير والقوة الحربية

هناك مشكلة تتعلق بحق تقرير المصير فيما يخص القوة الحربية . فإن هذا المبدأ — مبدأ حق تقرير المصير — قد اتخذ وسيلة لإنشاء طائفة من الدول المستقلة الصغرى تزايد عددها ، فى حين أن تطور الفنون الحربية قد جعل احتفاظ تلك الدول الصغرى باستقلالها موضعاً للشكوك . وقد ثارت مشكلة تلك الدول المستقلة الصغرى أول مرة فى مؤتمر فينا ، فعمدت الدول الكبرى إلى البت فى أمورها من فوق رؤوسها ولم تقم لآرائها وزناً . وكانت السنة المتبعة عند ذلك هى سنة القرن التاسع عشر التى نستطيع إجمالها فى لفظ « نظام جوقة أوربا » ، وهى سنة كان لا بأس بالعمل بها وإن كانت فى لفظها تنبؤ فى الآذان .

فكانت الدول الصغرى على هذه السنة تستقل بتقدير أمورها وحكم نفسها ، على أن تكون منحة عن كل ما يخص شئون أوربا عامة . فإذا هاجت

الحرب بين الدول الكبرى كان من المقرر لتلك الدول الصغرى أن تلتزم الحياد عنها . وقد نشأت على مر القرن التاسع عشر شريعة تقرر قواعد الحياد ، كانت مستمدة من العرف الذى سارت عليه الدول فيما بينها ، ومن اجتهاد فقهاء القانون الدولى . وكانت هذه الشريعة تسرى سرياناً لا بأس به على الدول فى الحروب الصغرى فى أثناء ذلك القرن الطويل . فكانت الدول الصغرى تستطيع فى تلك الظروف أن تتمتع باستقلال حقيقى وإن كانت استقلالاً ضيق الحدود .

ولكن حرب سنة ١٩١٤ كانت بمثابة ضربة شديدة أصابت ما كان يحيط بالدول الصغرى من سياج الحياد المكفول المقرر . فقد غزيت دولتان صغريان ، واقتحمت جيوش الدول الكبرى المتحاربة أرضهما واضطرتهما إلى خوض غمار تلك الحرب ، ثم أغريت دول أخرى منها على خوض غمار الحرب بالوعود السخية ، أو حملت على الحرب حملاً بصنوف مختلفة من الضغط والفسر بين حرية واقتصادية ، وحسبت دول أخرى منها أن لها مصلحة فى انتصار أحد الجانبين المتحاربين ، فرأت أن الشرف والمصلحة يقضيان عليها أن تحارب مع فريقها لتساعده على بلوغ الانتصار ، فما بقيت دولة من الدول الصغرى بعد ذلك ملازمة للحياد إلا وقد رأت أن ضرورات الحصر الحربى تؤثر أثراً بالغاً فى حقوقها المكفولة لها كدولة محايدة ، وأنها تكاد تحس من آثار الحرب ما تحسه الدول المحاربة نفسها . وقد استطاع عدد كبير من تلك الدول الصغرى أن يحتفظ بحياده مع هذا كله ، وإن كان قريباً من قلب ميادين الحرب ، فنجت بذلك من ويلاتها وغيث الجيوش فى أرضها . ولكن ليس ثمة شك فى أن استقلال الدول الصغرى وحيادها قد أصيبا فى صميمهما لإصابة بالغة فى تلك الحرب .

ولما وضعت الحرب أوزارها ، كان الكثيرون قد داخلهم ما داخلهم من أمر الحياد والاستقلال للدول الصغرى ، وأخذوا يدركون فى شىء من الغموض أن معناها قد تبدل أو لقد أفسد إفسادا .

ولكن الساسة الذين دبروا معاهدة الصلح كانوا لا يزالون يتعلقون بمذهب تقرير المصير ، فكانوا يعمدون إلى خلق الدول الصغرى والزيادة فى عددها ، وحسبوا أنهم يتجنبون ما فى هذا من تناقض وخلط بفضل عصبة الأمم ، إذ كان ميثاقها ينص على أن الحرب « أمر يهيم العصبة جميعها » ، وأن كل عضو من أعضائها إذا خالف ما يجب عليه من رعاية حرمة هذا النص وأشمل نيران الحرب ، كان عمله هذا نفسه بمثابة إثارة الحرب على سائر أعضاء العصبة جميعاً .

وقد أعلنت الحكومة البريطانية ذات مرة « أن أعضاء العصبة من الدول لا يمكن أن تكون لها حقوق الحياد ، إذ أن العصبة لا تستطيع أن تكون منها دولة محايدة » .

وبذلك أصبحت الدول الصغرى مجردة مما يضمن لها الاستقلال منذ صارت لا تستطيع التزام الحياد الدقيق . بل كان عليها أن تشارك فى كل حرب تقع فى المستقبل بين الدول العظمى ، فتحارب الدولة المعتدية لكي تنصر الدولة التى يقع عليها الاعتداء . وقد كان هذا هو النظام الذى أطلق عليه اسم « الضمان المشترك » .

على أنه كان نظاماً ينطوى على كثير من المغالطات . فإن هذا النظام كان يقصد به الاحتفاظ بالأحوال القديمة التى كانت قائمة قبل الحرب ، وكان هذا من شأنه ألا يكون مرضيا للدول كلها . ومع ذلك فقد فهم الساسة

أنه في الإمكان أن يكون نظاماً عاماً تنخرط فيه الدول كلها ، فكانت هذه هي المغالطة الأولى . وقد كشفت الحوادث عن هذا الوهم ، لأن الدول الكبرى لم تجتمع كلها في العصبة في وقت من الأوقات ، ولم يزد عدد الدول الكبرى في العصبة على خمس من بين السبع الكبرى ، ومع ذلك فإنها لم تجتمع في العصبة إلا إلى حين قصير .

وأما المغالطة الثانية فقد كانت في فهم معنى « الاعتداء » فإن هذا المعنى لا يمكن تحديده تحديداً عادلاً ، ولا يمكن أن نجد له عند التأمل مقياساً صحيحاً من مفهوم الأخلاق .

وأما المغالطة الثالثة فهي أخطرها شأنًا ، ذلك بأن الحرب الحديثة تحتاج إلى الاستعداد الطويل الذي قد يمتد به الزمن إلى الشهور والسنوات . فإذا شاءت الدول أن تتعاون في الحرب تعاوناً مجدياً كان عليها أن تعمل معاً في الاستعداد لها قبل وقوعها . ومن المستحيل على دولة من الدول ، ولا سيما الدول الصغرى ، التي تكون جارة لإحدى الدول المتحاربة ، من المستحيل عليها أن تنتظر حتى يقع الاعتداء الذي يترتب عليه وجود حالة الحرب ، ثم تقرر بعد ذلك ما تنوى الإقدام عليه من الانضمام إلى أحد الجانبين المتحاربين .

ولم تكن في الدول دولة لها رأى لا بأس به في « الضمان المشترك » سوى فرنسا ، فإن رأيها لم يكن ذاهباً مع الوهم ، بل كانت ترى أن الضمان المشترك إنما يكون بعقد تحالف أوربي تكون هي زعيمة له ، ويكون المقصود منه التحالف على عدو معين . ولكن هذا الرأى لم يجد قبولا عند الدول الصغرى .

وقد شاع رأى جديد فى السنوات التى أعقبت عام ١٩٢٠ وهو أن الحياد قد أصبح فكرة عتيقة لا موضع لها فى الحياة . وقد كان رأياً صحيحاً فى جوهره ، ولكنه فسد منذ استبدل الساسة بفكرة الحياد فكرة أخرى غير موفقة . فلما تبين الصبح لذى عينين ، وبدا للناس أن النظام الجديد الذى حل محل الحياد نظام أجوف لا يجدى نفعاً ، عادت الدول الصغرى فتمسكت بالخيال القديم المتخلف من القرن التاسع عشر ، وهو الاستقلال الذى لم يبق منه إلا ظل حائل ، وقد ساعد على ذلك ما فى طبع الخلق من ميل إلى الاحتفاظ بالقديم والتمسك به .

وفى تلك الأعوام التى تلت سنة ١٩٢٠ كان شبح الحرب لا يزال بعيداً عن الأنظار ، وكانت الدول إنما تتحدث عنه حديثاً نظرياً جدلياً . فكانت الدول الصغرى كسويسرة مثلاً أو ألمانيا (وكانت عند ذلك دولة ضعيفة) تتجنب كل ارتباط مع عصبة الأمم ترى فيه داعياً إلى التفلت من الحياد . فلما كانت الأعوام التى تلت سنة ١٩٣٠ أصبحت الحرب خطراً ماثلاً ، فدعا هذا إلى أن جهرت الدول الصغرى برأيها مؤكدة أنها قد اعتزمت أن تلزم الحياد لزوماً دقيقاً . فأدى هذا كله إلى أن أفلس « الضمان المشترك » الذى ينص عليه ميثاق عصبة الأمم وأصبح قبضة من الريح .

فلما جاءت المحنة الكبرى فى عام ١٩٤٠ ظهرت الحقيقة واضحة مرة أخرى ، وعلم الناس جميعاً أن الحياد والاستقلال للأمم الصغرى ما هما سوى ضريين من الوهم ، وأن عودتهما إلى ما كانا عليه فى القرن التاسع عشر إنما هو التماس المحال . فاستقلال الدول الصغرى الذى ترتب على مذهب تقرير المصير إذا كان قد تهدم ، فإن ذلك يرجع إلى عاملين فى الحرب الحديثة :

العامل الأول أن الفرق قد أصبح عظيمًا بين القوة الحربية في الدول الصغرى وبين القوة الحربية الجبارة في الدول الكبرى .

ففي الأزمان السالفة كانت البندقية هي السلاح الشائع المستعمل في الهجوم ، وكانت القلاع والحصون تقف في وجه المغير سدا منيعاً . فالدولة الصغيرة إذا كانت ذات عزيمة وصبر كانت تستطيع أن تصمد لدولة أعظم منها قوة وأعز جنداً ، ولا سيما إذا كانت جيوش الدولة الغازية موزعة في ميادين أخرى .

ففي مثل تلك الأزمان كانت الدول الكبرى تجد ما يحملها على رعاية حرمة الاستقلال للدول المحايدة الصغرى ، وتحاذر أن تكثر من عدد أعدائها منها . ولكن عام ١٩١٤ شهد نهاية تلك الأزمان الأولى وهي تولى عن العالم ، وإن كانت وقفة بلجيكا الباسلة عند ذلك قد أدت إلى تأخير سير جيوش ألمانيا وكانت بذلك عاملاً ذا أثر عظيم في تلك الحرب التي آل أمرها إلى معركة المارن الفاصلة . ولكن مقاومة الدول الصغرى في عام ١٩٤٠ لم تجد شيئاً بل كانت عاملاً ذا أثر في زيادة الكوارث . ذلك لأن الحرب قد أصبحت في جوهرها تتوقف اليوم على حشد قوى هائلة من العدد الآلية وتعبئتها على صورة لا تتأني مثلها للدول الصغرى . فاضطرت الدانمرك إلى التسليم ولم تحرك ساكناً للدفاع عن نفسها ، ولم تؤثر مقاومة النرويج وهولندا وبلجيكا أثراً يذكر في تعويق جيوش ألمانيا ، ولم تنزل بها من الخسارة شيئاً يؤثر في سير حربها ، ذلك مع كل ما بذل لهذه الدول من مساعدة سريعة وأمداد بعثت إليها من خارجها .

فلم يبق بعد هذا للدول الصغرى إذا شاءت أن تحمي أنفسها من دولة

كبرى إلا أن تسلم شئون دفاعها لدولة أخرى من الدول الكبرى تقوم على الاستعداد له من قبل وقوع الخطر وتتخذ له عدته . ولكن هذه الحال تؤدي إلى أن الدول الصغرى تصبح مهددة الحياد والاستقلال في كل أحوالها . فهي إذا هوجت من إحداها كان ذلك اعتداء على حيادها ، وإذا وكلت دفاعها إلى دولة أخرى كان ذلك نزولا منها عن استقلالها ، لأن الدولة التي تتولى الدفاع عن بلاد لا بد لها من الهيمنة على المسائل الجوهرية من سياستها . وقد كتبت جريدة الازفستسيا الروسية في إبريل سنة ١٩٤٠ : « إن الحياد المطلق ليس إلا وهما إلا إذا أسندته قوة حقيقية تستطيع أن تدود عنه وتحافظ عليه . وليس للدول الصغرى من القوة ما يكفل ذلك لها » فالدول الصغرى لا تستطيع مع الأساليب الحربية الحديثة أن تحفظ نفسها من اعتداء دولة كبرى إلا بوسائل ليست في ذاتها سوى النزول عن استقلالها الحربي . فتساند الدول فيما بينها قد أصبح أمراً لا مفر منه إذا شئت البقاء في مضمار الحياة .

والعامل الثاني في هدم الاستقلال الحقيقي للدول الصغرى هو أن فنون الحرب الحديثة قد بلغت من التقدم مبلغا جعل الحياد معطلا للجهود الشاملة التي تتطلبها الحروب ، فاذا وجدت دولة محايدة في جوار المتحاربين كانت جديرة بأن تعرقل بحيادها جهود فريق منهما أو أن تكون ردءا يعين الفريق الآخر . ولقد أصبح من المتعذر أن تكون مثل تلك الدولة منعزلة في حياد بالمعنى الصحيح مهما بلغت في رعاية حيادها .

والحرب الاقتصادية اليوم جزء مكمل للحروب ، تبذل فيها الدول من الجهد العظيم ما تبذله في ميادين القتال . فوجود الدول المحايدة بين الدول

المتحاربة يقف مثل حجر عثرة في سبيل هذه الحرب الاقتصادية ، ولا تستطيع الدول المتحاربة أن تمتنع عن بلوغ غاياتها من تلك الحرب بحجة الحياد . فلهذا الجانب الاقتصادي من الحروب هو الذي يرجع إليه أكبر الأثر في تعذر بقاء الدول الصغرى على حيادها ، إذا كانت قريبة من ميادين النضال . وقد كانت الدول المتحاربة قبل سنة ١٩١٤ تردد في غزو الدول المحايدة المجاورة لها مع ما قد يكون لها من الفائدة الحربية في غزوها . فكانت تلك الدول المحايدة تبقى بمنجاة من الحرب ، وإن كانت تمتد المتحاربين بالموثبات وآلات الحرب . ولما وضعت هيئة أركان الحرب الألمانية في أوائل هذا القرن خطة لغزو فرنسا عن طريق بلجيكا لم تجعل من خطتها غزو هولنده لأنها كانت تدرك أن من مصلحتها الإبقاء على حياد ميناء روتردام الهولندي لكي تتمكن من فتح الطريق إلى ألمانيا للامداد الآتية من وراء البحار عن طريق هذا الميناء .

فلما اندلعت نيران الحرب في سنة ١٩١٤ ضرب الحلفاء نظاما من الحصار على ألمانيا ، فكان ذلك أسلوبا جديداً من الحصر أعجز به الحلفاء ألمانيا عن أن تستمد نفعا اقتصاديا من حياد هولندا ، فأدى ذلك إلى قلب الخطة الألمانية قلبا . فلما رسمت هيئة أركان الحرب الألمانية خطط الغزو في سنة ١٩٤٠ ، كان من المعقول أن تبدل عن استثناء هولندا من خطتها ، لأنها علمت أن سواحل أوروبا الغربية كلها كانت لا يجديها نفعا إذا بقيت على حيادها ، بل لقد كان حيادها أجدر أن يفيد بريطانيا لما لها من سيطرة على البحار . هذا إلى أن تلك السواحل إذا بقيت على حيادها كانت بمثابة وقاية تحمي سواحل بريطانيا من اعتداء ألمانيا . كان ميناء روتردام عند ذلك إذا بقى

محايذاً لا يستطيع أن يكون مستودعاً لتجارة ألمانيا ، على حين أنه لو أصبح في أيدي الألمانين لأصبح قاعدة خريبة خطيرة الشأن يهددون بها أرض بريطانيا . فحياد سواحل أوروبا الغربية وهولندا وبلجيكا والدانمرك والنرويج إنما يفيد بريطانيا من كل الوجوه ولا يفيد ألمانيا في شيء ؛ ولهذا كان لا شك في أن هيئة أركان الحرب الألمانية قد فطنت إلى الحقيقة وأدركت ما ينبغي لها فعله لتحقيق مصلحتها . لقد كان لابد لها من أن تجعل من خطة غزوها أن تضع يدها على هذه البلاد جميعاً فلا تبقى لها حياداً .

لقد دلت الحرب الحاضرة على أن استقلال الدول الصغرى ليس سوى استقلال أجوف منقوص ، إذ لم يبق لها من اختيار في أمر نفسها سوى أن تلتبس السلام وتتجنب ويلات الحرب مهما بذلت في سبيل ذلك من ثمن ، وهذه لعمر الحق سياسة أشبه شيء بانعدام السياسة . وإنه لخلق بها أن تقاسى في سبيل بلوغ تلك الغاية من السلام صنوفاً من المذلة وإهدار الكرامة كما فعلت تركيا والسويد . فالدول الصغرى لا تستطيع اليوم أن تحفظ أترانها فوق حبل الحياد ، وهي لا تستطيع فوق ذلك أن تعتمد في مستقبل أيامها إذا انتهت الحرب على نظام «الضمان المشترك» الذى تتساوى فيه الدول جميعاً ولا يميز فيه بين الدول الجديرة بالصدقة والجديرة بالعداوة . فلا مناص للدول الصغرى إذاً من أن تلتبس اتصالاً واشتراكاً دائماً بدولة من الدول الكبرى . وهذا الاتصال الدائم ينشئ طائفة من الواجبات على الجانبين المتشاركين ، وهي واجبات لا تقتصر على القيام بأعمال معينة في ظروف خاصة كما هو الحال في الواجبات التى نص عليها ميثاق عصبة الأمم ، بل هى تقتضى أن تتحد الدولتان المتشاركتان في سياستهما الاقتصادية

والحرية ، وأن تجمعها مواردها الحرية والاقتصادية تحت إشراف موحد
لقد دلت التجربة دلالة لا شك فيها على أن الدول لن تصل إلى ضمان حربي
حقيقي في ظروف الحياة الجديدة إلا إذا سلكت هذا المسلك ولأقل من هذا .
ولا قوام لحق الأمم في تقرير مصيرها إلا في حدود هذه الضرورة الحرية .

حق تقرير المصير والقوة الاقتصادية

لقد أدرك الساسة الذين وضعوا معاهدة فرساي أن القوة الحرية تهدد
بالخطر حق الأمم في تقرير مصيرها وحق الدول الصغرى في الاستقلال
بنفسها . على أنهم لم يعرفوا حق المعرفة مبلغ هذا الخطر الداهم بعد أن
تطورت أساليب الحرب في الوقت الحاضر وبعد أن بلغت أدوات الحرب
ما بلغت من قوة جارفة . ومع ذلك فقد فاتهم أمر آخر لم يفتنوا إليه ولم يدركوا
شيئاً من خطره وهو التطور الحديث في القوة الاقتصادية . وذلك راجع إلى
سببين : أولهما أنهم قوم اطمأنوا إلى المذهب الاقتصادي الذي كان متبعاً في
القرن التاسع عشر ، وهو عدم التدخل في شئون الاقتصاد ، والسبب الثاني
هو أنهم لم يدركوا العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة .

لقد تعلم هؤلاء الساسة من دروس الحرب الماضية — حرب
سنة ١٩١٤ — أن القوة الاقتصادية أداة قوية في الدفاع ، ولكنهم لم
يدركوا ، بل لم يخطر ببالهم ، أن تلك القوة الاقتصادية قد تكون أداة قوية
في الهجوم . فلما اقترحت دولة روسيا السوفيتية بعد معاهدة فرساي بوضع
سنتين أن تصلح المعاهدة بعقد اتفاق يقضى بعدم الاعتداء الاقتصادي لم يتنبه
أحد إلى خطورة ذلك الاقتراح ، ولذلك لم يجد من أحد قبولاً .

حقاً أنه من العسير أن نحدد معنى الاعتداء الاقتصادى ، فهو أخفى وأدق على الأفهام من معنى الاعتداء الحربى على ما فيه من صعوبة فى التحديد . ولكن ذلك العسر فى تحديد المعنى ما كان ينبغى له أن يحجب عن الأفهام أن منع الاعتداء الاقتصادى ضرورى فى ذاته . فيشاق عصبية الأمم كان ناقصاً من جهتين : أولاً أنه لم يكن كافياً لعلاج مشكلة التسليح ، وثانياً أنها لم يكن فيه محل للنظر فى مشكلة القوة الاقتصادية . وقد ظهر فى ذلك الميثاق نقص شبيه بهذا عندما عقدت المعاهدات التى قصد بها علاج مشكلة الأقليات فى سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ .

قال أحد الذين اشتركوا فى وضع صيغ تلك المعاهدات : « كان الساسة يهتدون بتجاربهم إذا أرادوا أن يعالجوا مشكلة من المشكلات ويثبتوا ما هو جوهرى فيها وما هو غير جوهرى . وقد دلهم تجربتهم على أن الأقليات فى بلاد الغرب ظلت تناضل من أجل حريتها فى أثناء القرن السابق كله . فكانت آراء أصحاب مذهب الأحرار تتمجج بالطبع نحو معالجة مشكلة الأقليات على هدى ما عرفوه من تجربتهم وما أحاط به علمهم . » ولهذا استقر رأى على أن تمنح الأقليات الحقوق السياسية المعروفة فى ديمقراطية القرن التاسع عشر ، لأنها كانت الحقوق التى يطمح إليها الناس فى الغرب . ولكن تلك الحقوق لم تشمل حق العمل ، ولم تشمل حق الناس فى ألا يموتوا جوعاً . وقد أرسلت إلى جنيف رسائل تتضمن استنكار التفرقة بين الناس على أساس أنهم منحدرون من أصول مختلفة وتجرى فى عروقهم دماء من أجناس متباينة .

وكان الساسة يعملون على فرز الأجناس ليلحقوا المنتمين إلى الجنس الواحد

بعضهم ببعض بتبادل السكان ونقلهم من إقليم إلى آخر . وقد نظرت العصبة في هذه الرسائل وقلبت الآراء فيها . ولكن الدول لم تعجز عن أن تجد مئات من الوسائل تحتال بها على أن تقوم بكل تعهداتها في الظاهر وأن توفى بما يتطلبه حرف ميثاق العصبة من عهود ، وأن تعمل في الوقت عينه ما يؤدي إلى إيقاع الأذى بالأقليات والقذف بها في مهاوى الفاقة واليأس . فقد كانت تستطيع مثلاً أن تلجأ إلى حيل بسيطة تبلغ بها غايتها كأن تمتنع عن إقراض المال للمؤسسات الصناعية التي يديرها أفراد من الأقليات أو التي يقوم بالعمل فيها طوائف من تلك الأقليات ، أو كأن تأبى الاعتراف بسرطان العقود في بلادها إذا كانت معقودة مع أفراد أو هيئات من الأقليات . فالمعاهدة التي وضعت لحماية الأقليات لم تجد شيئاً في حمايتها من جور القوة الاقتصادية ، فكانت بذلك شبيهة في النقص بميثاق العصبة ذاته . وقد كانت القوة الاقتصادية هي المحرك الأكبر في الحياة بين سنتي ١٩١٩ و ١٩٣٩

ألف المستر كينز كتابه الشهير « الآثار الاقتصادية للصالح » وجعل جوهر موضوعه الكلام عن الخطأ الأكبر الذي وقع فيه الساسة الذين وضعوا معاهدة فرساي وهو إغفالهم العامل الاقتصادي في تلك المعاهدة .

وقال فيما قال : « ولو أدرك المستر لويد جورج أو المستر ولسن أن المشكلة الكبرى التي تستحق كل عنايتهم إنما هي المشكلة المالية والاقتصادية وليست هي المشكلة السياسية أو الإقليمية ، وأن الأخطار الجاثمة التي تهدد المستقبل ليست راصدة في حدود البلاد أو نظم الحكم فيها ، بل هي كامنة للدول في مسائل أقوات الناس وما يحتاجون إليه من فحم ونقل

وأمثالها — لو أدرك هذان السياسيان أحدهما أو كلاهما هذا لكان مصير أوروبا خيراً مما كان .

وقال أيضاً . « كانت المسألة الاقتصادية الكبرى التي تقضاهل إلى جانبها كل المسائل هي مسألة الجوع والانحلال اللذين كانا يهددان أوروبا ، ومنع ذلك فقد كانت هي المسألة التي لم تجد قبولاً عند الساسة الأربعة العظام ولم تحرك في قلوبهم ساكناً » .

ونحن اليوم إذا رجعنا بالنظر إلى الماضي لم يصعب علينا أن نرى الحقيقة ظاهرة وأن نعرف السبيل التي كانت الحكمة تقتضي أن يسلكها الساسة في تديرهم . وإذا تحدثنا بذلك عن الماضي فإن قولنا يصح في وصف الحاضر كذلك . فلقد كان أولى بالساسة أن يعتمدوا في تديرهم إلى معالجة الجانب الاقتصادي من الحياة أولاً ، وهو الجانب الذي كانت الحاجة إليه أمس وأشد ، فاذا ما تم لهم ذلك اتجهوا على هدى تجربتهم إلى التوفيق بين ضرورات الاستقلال الاقتصادي ، وبين مطامح الشعوب إلى الاستقلال السياسي .

ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، فانهم صرفوا همهم أول شيء إلى مطامح الأمم نحو تقرير مصيرها ، وحققوا تلك المطامح ما استطاعوا تحقيقها بانتقاص أقاليم الدول المغلوبة ، وأغفلوا بعد ذلك كل الآثار الاقتصادية التي تنجم عن تديرهم ، ووكلوا أمورها إلى القضاء بصرفها كما يشاء . وصرفوا أفئدتهم عن تأمل حقيقة القوة الاقتصادية التي ما فتئت تزداد قوة ، ولم يأبهوا لما قد تجره من عواصف لن تلبث أن تعصف بكل البناء الذي بالغوا في إقامة صرحه من استقلال سياسي وتقرير مصير . وليس من العسير أن نعرف السر في هذه الغشاوة التي غطت على أبصار هؤلاء ، فقد كان ساسة سنة ١٩١٤

من أهل جهل عاش في عالم ذاهب مضى عصره وانقضى ، وحسبوا أن أحوال العصر المتصرم الذي عاشوا فيه سوف تصلح للعهد الجديد الذي يستقبلونه ويننون أساسه . كانت الدول في القرن التاسع عشر يعتمد بعضها على بعض في الحياة الاقتصادية شيئاً من الاعتماد . فكانت بريطانيا العظمى ترى مصلحتها الكبرى في إطلاق التجارة وإباحة انتقال السلع والأموال حرة من كل قيد ، وهي دولة تسيطر على عالم التجارة والمال ، فاستطاعت بما لها من قوة أن تكفل سريان عرف مقبول في المعاملات الاقتصادية بين الدول . فأصبح من المتفق عليه أن تمتنع الدول كافة من محاربة بعضها بعضاً في ميادين الاقتصاد إلا في حدود ضيقة . وكان من المفهوم بينها أن تحافظ على الوحدة في بعض نواحي الاقتصاد ، فاتفقت مثلاً على قبول معيار الذهب في معاملاتها ولم تخفض إحداها قيمة عملتها ولم تحاول إحداها أن تتخلص من ديونها أو تنكرها .

وكانت الضرائب الجمركية التي يقصد بها حماية المنتجات الوطنية معتدلة في كل الدول ، وكانت تخفف من وقعها بأن تتفق فيما بينها في المعاهدات على « شرط أحسن الدول معاملة » ، ولم تكن قد لجأت بعد إلى الاحتيايل على مخالفة ذلك الشرط وإبطال أثره في المعاملة . وأما الإعانات ونظام الحصص في التجارة الدولية ، فقد كانت لا تزال ناشئة في مهدها لم يعم بعد أخذ الدول بها . وبالجملة فقد كانت القوة الاقتصادية لا تجد سلاحاً خطيراً في السياسة الدولية ، أو لقد كانت تلك الفكرة لا تزال ضئيلة تكاد من ضآلتها تعزب عن الأذهان . ففي تلك الظروف السعيدة كانت السيادة البريطانية كفيلاً بتحقيق نوع من الترابط والتساند الاقتصادي بين الدول

يعتمد فيه بعضها على بعض حتى كانت الدولة الصغرى المستقلة لا تخشى الغنى أو الحيف فى المعاملات الاقتصادية . وقد حسب ساسة فرساي أن الظروف تدوم أبد الدهر ، فلم يخشوا أن ينشأ عامل اقتصادى جديد يعمل على هدم ما أقاموه من دول مستقلة احتفلوا فى إقامتها احتفالا بالغاً وتزمتوا عند خلقها فى رعاية حق تقرير المصير . فمن الظاهر أن معاهدة سنة ١٩١٩ كانت قائمة على أسس اقتصادية وحرية لم يعد لها وجود . وكان تاريخ السنوات العشرين التى تخللت الحربين مشهدا لنضال متصل كانت فيه الدول الكبرى تستخدم السلاح الحديث ، سلاح الاقتصاد ، يطمئن به بعضها بعضا ، أو تحطم به تلك الكبرى ما يليها من الدول الصغرى ، على حين كانت الدول الصغرى لا تفتأ تحز به الواحدة الأخرى بما لها من طاقة . وليس يجدينا شيئا أن نجادل فى أى الدول كانت صاحبة البدء فى هذا النضال ، فالقاء الوزر على دولة لا يفنى شيئا ، لأن الأمر لعلاقة له بالأوزار ، إذ هو لا يمت بسبب إلى الخلق . فالأمر لا يعدو أن يكون حدثا وقع لاجمال للوم فيه . فان أحوال الانتاج الصناعى فى العصر الحديث ، قد أدت إلى نمو قوة الاقتصاد نموا كبيرا ، فأصبح العامل الاقتصادى ذا أثر عظيم فى السياسة كلها ، سواء منها سياسة الأمم فى داخلها أو سياستها الخارجية فيما بينها . فلما زاد عدد الدول المستقلة على أثر ما طرأ من تقسيم بعض الدول الكبرى وتفكيكها ، اتجهت القوة الاقتصادية فى سبيلها سريعة نحو التجمع فى مراكز معدودة .

قال كاتب أمريكى : « قد أدى تطور القومية فى الوقت الحاضر إلى تعارض وتصادم بين رغبة الشعوب فى الاستقلال بأنفسها فى دول صغرى تضم

العناصر المتجانسة في الثقافة ، وبين رغبة أخرى تطمح إلى التجمع في وحدات اقتصادية كبرى . وتبين بعد قليل أن تحقيق مطامح الشعوب إلى الاستقلال وتقرير المصير قد أدى إلى خلق المشاكل الاقتصادية وتعقيدها . وكانت الأزمة التي وقعت في سنة ١٩٣٠ دليلا على أن الصرح الذي أقيم في فرساي ليس سوى هيكل أجوف واهى الدعائم قبل أن ترتفع يدهتلز الحديدية في قسوة تهوى عليه وتذهب به خطاما .

فالدول العدة الصغرى إذا كانت تستخدم القوة الاقتصادية مطلقة من القيود والحدود ، إنما كانت تمهد السبيل إلى تطاحن الدول المتمدنة وفناء المدنية ذاتها .

لقد سار الساسة في رسم خططهم في المعاهدة على هدى مذهب حق تقرير المصير بغير أن يقيدوه بقيود ، فكانت لذلك آثار اقتصادية زادت على مرّ الدهر حتى تضاءلت إلى جانبها كل آثار الحروب السالفة ، لأن تلك الآثار الاقتصادية تمس حياة الناس في غدوهم ورواحهم . وقد تغير العالم ولا يزال كل يوم يتغير . قال كاتب إيرلندي حديث نقلا عن شاب من قومه إذ يقول : « إن العالم اليوم ليس في مثل سعته في عام ١٩١٦ » . فقد تزايدت رغبة الناس في الفوز والمزيد من الخير . قال ذلك المؤلف الإيرلندي : « فلما تغير العالم على هذا النحو صارت هذه البلاد الصغيرة (إيرلنده) أضال سماء كانت من قبيل . فهي اليوم لا تقوى على أن تقوم بحاجات أبنائها جميعا بعد أن تحركت أمانيتهم للطموح إلى ما هو أعلى مما كان عليه آباؤهم » . فالجيل الناشئ أخذ في السخط على أن تكون بلاده تلك الرقعة المحدودة التي تقوم حولها الأسوار . ولم تجد الملايين من جماهير الشعوب في

الحقوق السياسية ما يرضى أمانها . فالحقوق السياسية لا تجدى إلا قليلا ، إذا هي لم تؤد إلى أن يكون للفرد حق العمل في سبيل التماس الرزق الذي يقيم الحياة . وكذلك حق تقرير المصير لا يكون له في الغالب سوى مدى ضئيل ، إذا هو أدى إلى تضيق مجال الاقتصاد . لحقوق الأمم مثل حقوق الأفراد تصبح جوفاء لا يكون لها معنى إذا هي لم تمهد السبيل إلى الرخاء في الحياة ، وقد تصير بلاء وشرا مستطيرا إذا هي لم تكفل الكفاف ولم تفرج عن جماهير الشعوب ما حولها من العقد التي تمس حياة التاجر في متجره والصانع في مصنعه والزارع في حقله .

لقد سبق لنا القول أن الديمقراطية السياسية لن يقدر لها البقاء إلا إذا وضع لها تأويل جديد وجعل لها من الحياة الاقتصادية مدلول ملموس . وهكذا نقول في حقوق الأمم في تقرير مصيرها ، فلا بد من أن توفق الأمم بين استقلالها وبين ضرورات التساند الاقتصادي فيما بينها .

مستقبل تقرير المصير

إذا نحن أدركنا حقيقة الداء كان في استطاعتنا أن نصل إلى تفسير جديد لحق الأمم في تقرير مصيرها ، فهذا التفسير الجديد لا يقل خطرا عن تأويل الديمقراطية الجديد الذي تحدثنا عنه آنفا .

وأول ما يجمل بنا أن نذكره هو أن نميز بين مذهب حق تقرير المصير وبين مذهب « القومية » ، فإن هذا التمييز يساعدنا على أن نفهم أن تقرير المصير ليس معناه تفكيك الدول . فقد يرغب الناس في تقرير مصيرهم بالانضواء تحت علم وحدات كبرى ، كما قد يرغبون في تقرير مصيرهم

بالانفصال وخدم والاستقلال بأنفسهم في وحدات صغرى .
ولقد تحدثنا فيما سبق أن الناس قد أخذوا ينكرون المذهب الذى سار
عليه الساسة فى عام ١٩١٩ ، وهذا دليل على أن الشعوب قد أخذت تتجه فى
السبيل الذى نشير اليه . حقاً أن الفرد يطمح دائماً إلى أن يرى الجماعة التى
هو عضو فيها متمتعة بالحرية والاستقلال . ولكن من الحق كذلك أن
الفرد يحب أن ينتمى إلى جماعة لها من القدر والقوة ما يكفل لها أن تقوم
بقسطها ، وأن تنال نصيبها من الحياة بين الدول ، فيكون للفرد من وراء ذلك
ما يجعل عمله فى وطنه ذا ثمرة وجدوى . فإذا كان جهد الجماعة التى ينتمى
إليها الفرد جهداً ضئيلاً لا أثر له ، كان انبئاؤه إليها عبثاً ، وقد يحمله ذلك على
أن يلتمس لنفسه جماعة أخرى ينقل إليها ولاءه تكون أوسع رقعة
وأعظم شأنًا .

وإذا كان الفرد لا يستطيع ذلك بنفسه فقد يستطيعه أبنائه من بعده .
فاليوم الذى يحس فيه الناس أن الدول المستقلة الصغرى تسد فى وجوههم
أبواب الرزق لأنها تجعل أسواقهم أضيق ميداناً ، أو تسد مسالكهم فى
الحياة السياسية لأنها تجعل نظمهم القومية السياسية أضال مجالاً ، أو تحجر على
حياتهم العقلية لأنها تجعل ثقافتهم القومية أتفه غذاء ، فى ذلك اليوم الذى
يحس الناس فيه أن الاستقلال الضيق قد حد من مدى حريتهم ، يكون قد
حان أجل تلك الدول الصغرى ، وآن لمذهب سنة ١٩١٩ أن تزول
وتعفى آثارها .

لقد مضت الدول الصغرى فى هذه السبيل قدماً منذ أول هذه الحرب ،
ولا تزال ماضية فيها سواء منها ما أصابته كوارث القتال وما قبع فى حياده

على خوف من وقوع الكوارث . وكانت تلك الدول تزداد اندفاعا في هذه السبيل كلما تمثلت ضعف قوتها الحربية وعجزها عن الاستقلال الاقتصادى وهى محصورة في رقعتها الضيقة . وقد تحدث وزير خارجية الحكومة النرويجية المؤقتة في خطاب له أذيع من لندن ، فتكلم عن التعاون بين بلاد النرويج وبين الدول الأخرى التى تحب الحرية فى العالم ، فوصفه بأنه « عمل يؤدي إلى بناء أساس حالة ينبغي لها أن تستمر بعد الحرب ، بل هى حالة سوف تبقى وتستمر ، حالة من التعاون السياسى الذى يكفل لنا الحرية ويحمينا من اعتداء الطغاة ، ويقم لنا حياة يتوفر فيها التأمين الاجتماعى وتحمى فيها الحياة الاقتصادية من كوارث الأزمات المالية التى تقتلها ، وتقف سداً منيعاً يحول دون التقدم الاجتماعى » .

فقد أدرك الناس اليوم فى مشارق الأرض ومغاربها أن تقرير المصير ليس من هينات الأمور ، وأنه ليس مجرد اختيار بين شيئين متباينين يراها الإنسان تحت ناظرية واضحين ، لكل منهما حدوده التى تفصله عن الآخر وتميزه عنه ، فيكفى فى الاختيار بينهما أن يبين رأيه بعلامة على ورقة استفتاء تقدم اليه كما كان مفهوماً فى عام ١٩١٩ .

فاذا صح أن الشعوب كانت حقاً ترغب فى عام ١٩١٩ أن يستقل كل منها فى دولة ، وأنها كانت حقاً ترضى عن وجود تلك الدول الكثيرة الصغرى ، فإن الحال اليوم غير ما كانت عليه بالأمس ، فالشعوب اليوم لن ترضى ذلك ولن ترغب فيه . وإنه لمن أوجب الواجبات أن نتعرف النظام الصالح الذى يجدر بالعالم المستقبل أن يأخذه به ، وأن نتعرف الحدود التى توجبها علينا الضرورات الحربية والاقتصادية ، وأن نلتمس الوسيلة إلى التوفيق بين هذه

الحدود وبين الطبع الغالب الذي جبل عليه الناس ، وهو حبهم للحياة في جماعات بعضها مستقل عن بعض ، يقف كل منها من الآخر موقف التحفز للعداوة ، ويحتفظ كل منها بلغته وتقاليده وعاداته وطرائق حياته ومصالحه المشتركة . وإنه لمن السهل أن نرى طائفة من أحكام تبدو لنا واضحة . وأول هذه الأحكام هو أنه لا بد لنا من أن ننبد الرأي الذي أخذ به أهل القرن التاسع عشر ، أن الشعب والدولة يجب أن يكونا شيئاً واحداً . أو بقول آخر : يجب علينا أن نميز بين « الشعب » من الوجهة الثقافية وبين « الشعب » من حيث الدولة التي ينضوى تحت لوائها . فينبغي لنا أن ننكر رأى من يقولون إن الشرط الأول في تكوين وحدة سياسية مستقلة هو وجود شعب متجانس منحدر من أصل واحد وأرومة لغوية واحدة ، تربط بينهم تقاليد واحدة وثقافة واحدة . ونأني هذه الأحكام أنه لا بد لنا من أن نجعل أكبر اهتمامنا بالشروط والحدود الضرورية لوجود دولة مستقلة ، وأن نجعل المحل الثاني من اهتمامنا لحق تقرير المصير في ذاته . فلا ينبغي أن تتبع ذلك الحق على إطلاقه كما فعل الساسة في عام ١٩١٩ . فلقد كان الناس في القرن التاسع عشر لا ينظرون إلا إلى الحقوق . وإنه لجدير بنا أن ننظر كذلك إلى الواجبات لكي نحقق للأمر اعتدالها .

فاذا تحدثنا عن حق تقرير المصير وجب علينا أن نقرنه بالتبعة التي لا مفر منها ، وهي أن تكون شئون الحرب والاقتصاد وموارد الثروة في يد تدبر سياستها تديراً يكفل الوفاء بمطالب مجتمع شامل ، على أن يكون القصد من ذلك التدبير تحقيق مصالح الناس في حياتهم المعتادة ، وليس مجرد الاحتياط لما قد يقع من الحوادث أو العداوات في يوم من الأيام . هذان هما الحسنان

اللذان يظهران لنا واضحين بادىء ذى بدء ولنا فيهما بعد ذلك قول مفصل :
إذا نحن فرقنا بين معنى الشعب وبين معنى الدولة أو بقول آخر إذا نحن
فرقنا بين الشعب من حيث ارتباطه بالثقافة وبين الشعب من حيث ارتباطه
بالدولة ، كانت نتيجة هذا أن الناس إذا أرادوا تقرير مصيرهم كان لهم أن
يختاروا لأنفسهم إذا شاءوا أمورا معلومة ، ولم يكن لهم أن يختاروا لأنفسهم
أمورا أخرى . أو بقول آخر يكون لهم أن يقرروا مصيرهم في الانتماء إلى
مجموعة معلومة لغرض من الأغراض والانتماء الى مجموعة أخرى لغرض
آخر . وليس في هذا التقسيم ما يتعارض مع الطبع البشرى ولا مع المطامح
الطبيعية للانسان . فالبشر جميعا من رجال ونساء ينتمون عادة الى مجموعات
مختلفة لكل منها غرض خاص به وكل منها يسد لهم حاجة معلومة . فهم
لا يجدون مشقة في التوفيق بين انتمائهم الى مذهبهم الدينى وبين انتمائهم الى
منتدى رياضى أو جمعية زراعية أو نقابة تعاونية . بل إنه لمن المقبول عقلا أن
يقال إن الحياة الاجتماعية الصحيحة لا تتوفر إلا إذا توفرت هذه الروابط
المختلفة المتشابكة من المصالح والصلات ، حتى لا يستقل بولاء الأفراد ويستولى
على كل نشاطهم جانب واحد منها كالدولة وحدها أو الدين وحده أو النقابة
التعاونية وحدها .

وإنه لمن السهل أن يوفق الإنسان بين حقوق هذه الروابط كلها ،
فولاؤه لها جميعا ممكن لا تعارض فيه ، ولا أثر على الولاء للدولة من اتصال
الفرد بهذه الروابط كلها . فلن يعترض معترض علينا إذا نحن قلنا مثلا إن
الكثيرين من أهل ويلز قد أفلحوا في أن يكونوا ولزيين مخلصين في
ناحية من حياتهم ، وأن يكونوا في الوقت عينه بريطانيين أوفياء في ناحية

أخرى من الحياة . وكذلك الحال في أهل قطلونيا بأسبانيا وأزبكستان من أقاليم الاتحاد الروسى ، فكل من هؤلاء قد يكون مخلصاً لإقليمه الضيق في ناحية من الحياة ومخلصاً لوطنه الأوسع في الوقت عينه في ناحية أخرى . هذا هو الحل الأمثل لمشكلة تقرير المصير ، ونعنى به أن يقسم الناس بولاءهم فتكون لهم روابط لا تعارض بينها وإن كانت مختلفة . فهذه هي الوسيلة التي لا وسيلة غيرها للجمع بين ما تقضى به ضرورات الحرب والاقتصاد وبين ما تدعو إليه الطبيعة البشرية من تكوين الجماعات المتجانسة في اللغة والعادات وسنن الحياة .

لسنا نشك في أن تعدد الروابط على هذا النحو أمر تعترضه صعاب وعقبات في عصر نرى فيه سلطان الدولة يزداد سيطرة في كل أرجاء الأرض ويعتمد إلى تدبير شئون الحياة شأنا بعد شأن ، حتى أصبح من واجب الحكومات أن تهتم على تنظيم الاقتصاد ، وعلى التعليم وبث الدعاية التي توجه الناس إلى ما تشاء من آراء ، لتكفل الأمن والطمأنينة في ربوعها . وإنه لمن العبث أن يطمح أحد في قلب هذه الحال ونزع سلطان الدولة عما أخذت تبسط سلطانها عليه . ولكن اجتماع أزمة الأمور كلها في يد الدولة على هذا النحو الذي سارت عليه لا بد أن يفضى إلى ضرورة جديدة تقضى بالتوزيع والتفريع . ذلك بأن الدول كلما زادت في أعبائها وكلما نوعت في جهودها وكلما عدت في وظائفها ، وجدت أنه من الضروري لها أن توزع الإشراف على مصالح الناس حتى تبلغ ما تريد من الاحسان في أداء واجباتها وإدارة الشئون المتعددة التي تعالجها . فعلى أن نلتمس حل مشكلة تقرير المصير حيث ينبغي لنا أن نلتمسه ، وذلك أن ندرك الحقيقة التي لا بد

لنا من إدراكها ، وهى أن بعض مصالح الناس يقضى أن يكون الزمام فى يد مجموعة كبرى ، وأن بعضها الآخر يكفى فيه أن يكون الزمام فى يد مجموعة صغرى ، وأن واجب الدول أن تصرف الأمور بحسبها ، فبعضها يستلزم اجتماع الأزمات فى قبضة واحدة وبعضها يستدعى التوزيع والتقسيم بين قبضات عدة . هذه هى الحقيقة التى لاغنى لنا عن إدراكها لكى نلتمس الخلاص من المشكلة .

قال أحد كبار الباحثين : « إن المتاعب التى تكربنا فى هذا العصر إنما ترجع إلى فهم معنى الدولة القومية ، أو بقول آخر ترجع إلى أننا نحسب أن الغايات السياسية التى يرمى إليها أهل دولة من الدول لابد أن تكون هى الغايات التى ترمى إليها ثقافة الشعب الذى تتكون منه الكثرة من أهل تلك الدولة . فالحقيقة أن هاتين الغايتين تختلفان اختلافا جوهريا . فإذا نحن فرقنا بينهما لم يحل شئ بعد ذلك دون اجتماع شعوب مختلفة متعددة فى دولة واحدة ، يعيشون جميعا فى وئام وتظلمهم جميعا راية واحدة » . فإذا ما استقر الأمر على قرار فى البشئون الجليلة من مسائل الحرب والاقتصاد ، وأقيم السياج الأوسع الذى يكفل المصلحة من هاتين الناحيتين ، كان من الممكن أن يترك كل ماعدا ذلك للوحدات القومية الصغرى لتدبر فيه أمورها على ما تشاء وتهوى ، بالغا ما بلغ عددها ومهما اختلفت طبائعها . وبهذه الوسيلة يمكن تحقيق مطامح الشعوب التى ترضى طبائعها ، ويمكن إطلاق العنان لكل ما تنبض به قلوبها من أمان فى تقرير مصيرها وتدير شئونها .

والحكم الآخر الذى لاغنى لنا عن لفت الأنظار إليه هو أن حق تقرير المصير لا يزال فى حاجة إلى إيضاح جديد يعاد به فهم معناه كما أسلفنا

عند التحدث عن الديمقراطية ، فإن الحقوق لا بد من أن تقابلها واجبات تعادلها .

ففي عام ١٩١٩ كان من المقرر أن الأمة إذا اعتبرت أمة أو كما قيل « قوما » أكسبها مذهب تقرير المصير حقاً مطلقاً في أن تكون أمة مستقلة ، وكان هذا الحق مقدماً في الاعتبار على كل اعتبار آخر .

وأما العلاقات بين الدول ، وما قد يكون لبعضها من حقوق على بعض فقد كان في المحل الثاني من الحرمة والرعاية .

فكان هذا نقضاً ظاهراً لأنه ضيع التعادل بين الحقوق والواجبات بين الدول ، وهو التعادل الذي تقضى به حكمة التنسيق بين مصالحها .

والحق أن ذلك النقص أثر من آثار سياسة ولسن وتفكيره ، فقد كان ولسن يذهب في رأيه مذهباً لا يرى فيه تردداً ولا شكاً ، وهو أن حق تقرير المصير إذا استقر وعم الأمم جميعاً كان قيناً أن يذيع السلام في العالم كله . وهو لعمري رأى لسنا ندرك اليوم حكمته ، بل نراه جد بعيد عن إدراكنا . كان ولسن يرى أن الحق معنى مطلق ، وأن تقرير الحق وإنفاذه أمر مستحسن في حد ذاته ، وأما تقرير الواجبات التي تعادل الحقوق فأمر موكول للاختيار ، وأنه لا يليق أن يعلق إعطاء الحقوق على القيام بالواجبات . ولسنا نجهل أن تحقيق الرأي الجديد الذي نعرضه هنا أمر مستصعب . فما من شك في أنه من الواجب أن تتغير آراء الناس وعقائدهم وطرق تفكيرهم قبل أن يمكن حملهم على قبول مандعو اليه من جعل حق الأمم في تقرير مصيرها مرتبطاً بواجبات لا بد من القيام بها . فالدول الصغرى إذا تحقق ماندعو له تصبح ملزمة بأن تنزل عن ميزة كانت من قبل لها في القرن التاسع عشر ، إذ كان

لا يطلب منها ثمن لسلامتها وأمنها غير أن تبقى على الحياد . وكانت مصالحها وأرضها وكل ما لها من أقاليم (وقد تكون لها ممتلكات فسيحة واسعة الغنى عبر البحر) ، كان ذلك كله مكفولا لها لا تتحمل في حفظه مشقة ، ولا تبذل في سبيله جهدا ولا مالا ، إذ كانت تتولى حفظه عليها دول أخرى ذات قوة قاهرة وأساطيل عماليق تجوب بحار الخافقين . فالدول الصغرى ملزمة بأن تقوم بواجبات لقاء حقوقها غير مجرد الوقوف على الحياد في الحروب . وأما الدول الكبرى فإنها تصبح وقد ألتى على عاتقها عبء ثقل في الحرب والاقتصاد ، وهو عبء دائم قلما كانت الدول الكبرى تحب أن تحمله من قبل ، ألا وهو كفالة مصالح الأمم الأخرى . وإذا أردنا أن نضرب مثلا ملموسا ، ضربنا مثل بريطانيا العظمى ، فإنها إذا تحققت الرأى الذى نذهب اليه كان عليها أن تحتط في الدفاع خطة تكفل الأمن لطائفة من بلاد أوربا فضلا عن الدفاع عن نفسها . وكذلك كان عليها أن تجعل للاقتصاد خطة شاملة ، تراعى فيها مع مصالحها الخاصة مصالح طائفة كبيرة من الدول الأخرى ، مثل مصالح الصناعة فى فرنسا وبلجيكا وألمانيا ، ومثل مصالح الزراعة فى الدانمرك وهولنده . فسلامة الدول الكبرى والصغرى كلها من الناحية الحربية ، ومصلحة الدول الكبرى والصغرى جميعا من الناحية الاقتصادية ، كل هذه متوقفة على قبولها المعنى الجديد الذى أشرنا اليه ، وهو مراعاة تبادل الواجبات بين الدول .

وهذا المعنى نفسه يمكن أن يفيد فى حل مشاكل معقدة أخرى فيما يتعلق بحق الأمم فى تقرير مصيرها إذا كانت من الأمم الخاضعة للاستعمار . فقد طالما اتهمت حكومات الأمم المتحالفة فى عام ١٩١٩ بأنها قصرت حق

تقرير المصير على أمم أوروبا ، وأنكرته على أهل أفريقيا وآسيا . ولو شئنا أن نلزم الحق والعدل في المنطق لما كان لنا مفر من التسليم بصحة هذا الاتهام . ولكن الأمم الشرقية لها خصائص تجعل حق تقرير المصير لها عسيرا متعذرا على من ابتغاه . فكثير من تلك الشعوب لا تزال في حال لا تستطيع معها أن تستقل بحكم نفسها ، كما أن بعضها منها تعترض استقلاله مشا كل خاصة به ، كما هو الحال في الهند ، فانها تشتمل على شعوب متعددة وأديان متباينة . ومع ذلك فانا لو شئنا أن نذهب مع أمم الشرق في حق تقرير المصير إلى مثل ما ذهبنا اليه في أوروبا في عام ١٩١٩ ، فعملنا على تفكيك الوحدات الاقتصادية الكائنة وهدمنا الوحدات الحربية التي تحفظ عليها كيائها ، لكان هذا رجوعا بها القهقري وإفسادا لها . فالحاجة تدعونا اليوم إلى أن نقيم وحدات كبرى في أمور الحرب والاقتصاد مع الإبقاء على الوحدات القومية الصغرى لكي تحقق من أغراضها ما تطمح اليه . وأما في (مجاهل) أفريقيا وآسيا فان الحاجة تدعو إلى إبقاء ما هو قائم من نظام الاقتصاد والدفاع الحربي الشامل الذي تندمج فيه القارات في وحدات كبرى (ولا يشترط في ذلك أن تكون تلك الوحدات الكبرى هي الكائنة اليوم بمحدودها في الوقت الحاضر) ، على أن تنشأ في قلب تلك الوحدات أقسام شتى ، ويعمل فيها من التقسيم والتوزيع ما يسمح بوجود عدد عظيم من حكومات تستقل بإدارة أمورها على ما يقضى به عرف أهلها ، وما لهم من تراث في سنن الحياة وفي القانون والعادات . فان القضاء على ما اعتادته شعوب تلك البلاد من أساليب الحياة ثم حملهم كرها على الخنوع لنظم إدارية تفرض عليهم فرضا ، كان في أغلب الظن شرا خطيرا أدى إلى اضمحلال السكان في كثير من المستعمرات أوفنائهم ، وهذا

القسر في الحكم لا يقل في أثره المخرب عن الاستغلال المنكر الذي عمدت إليه المؤسسات الاقتصادية في تلك المستعمرات . فافريقيا اليوم عبارة عن مجموعة من أقاليم فسيحة تكاد تتشابه في أشكالها ، وتفصل كلا منها عن الأخرى حدود من خطوط هندسية اتفقت عليها الدول المستعمرة فيما بينها . ولكن الواجب يقضى بأن يتغير هذا كله ، ويحل محله نظام آخر يؤدي إلى أن تكون الوحدة في حكم الشعوب هي القبيلة تدبر أمورها على ما تحبه لنفسها . فنحن نتطلع إلى اليوم الذي نستطيع فيه أن نجعل في أفريقيا نظاما يشبه نظام شعوب البلقان في حكم نفسها .

إننا إذا شئنا تجنب الفوضى والطفيان الوحشي في علاقة الدول فيما بينها في المستقبل فلا مفر لنا من أن ندرك معنيين وأن نتجه في سيرنا على هديهما . الأول أن ندرك الحاجة إلى وجود وحدات كبرى في شئون الحرب والاقتصاد لا تنتهي حدودها عند حدود « الشعوب » أو « الأقوام » ، وأن نعمل على تحقيق أكبر قسط من التقسيم والتوزيع في داخل تلك الوحدات الكبرى ، حتى تستطيع الشعوب المختلفة أن تبلغ كل غاياتها الأخرى . وأما المعنى الثاني فهو أن حق الأمم في تقرير مصيرها لا يصح إلا إذا أحاط به أولاً سياج متين من الواجبات الحربية والاقتصادية التي تتبادلها الأمم فيما بينها . فأزمة حق تقرير المصير تشبه أزمة الديمقراطية في أنهما تنشآن من علة معنوية واحدة وإن كانت في مظهرها تبرز لنا جانبيين ، أحدهما اقتصادي وهو الأكبر ، وثانيهما حربي وهو الأقل ، ولن نستطيع أن نجد لتلك الأزمة علاجاً إلا إذا جردنا الهمم أولاً للجانب الأول منها ، وهو الأعظم خطراً والأبعد في حياتنا أثراً ، وهو « الأزمة الاقتصادية » .

الأزمة الاقتصادية

الأزمة الاقتصادية هي السر الذي يكمن طى الأزمة السياسية وبيعها ، وفيها يظهر بأجلى مظهر كيف أخفقت الدول الراضية في التوفيق بين الآراء البالية المتينة وبين العصر الجديد الذي تطور وتحول وطفّر في التغيير طفرة عظمى . فالمذاهب الاقتصادية التي كان يطلق عليها اسم المذاهب « الاقتصادية المقررة » لم تكن سوى مذاهب نظرية ، وكانت كسائر المذاهب النظرية لا تتحقق في الحياة العملية على الوجه الكامل . فكان يباح الخروج عنها أحيانا ويسمح بالتحلل من قيودها أحيانا . وكثيراً ما تجرأ بعض المفكرين على نقدها وإظهار الدعوة عليها ، ولكنها مع ذلك بقيت على وجه الإجمال مقررة متبعة إلى ما قبل عام ١٩١٤ ، على أنها « جماع السنن الصحيحة » . ولا تزال إلى اليوم تعتبر عند البعض صحيحة قائمة على حقائق لا تقبل الجدل ولا سبها في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة . وهذا أمر طبيعي لا غرابة فيه ، فالمذاهب النظرية لا تموت إلا بطيئة ، وقد تمتد بها الحياة حتى تزول الأحوال التي سببت خلقها . ولكن بقاء هذه المذاهب كان راجعاً إلى سبب آخر غير هذا ، فإنها كانت وليدة عصر مجد باهر ورخاء اقتصادي فذ في إنجلترا والولايات المتحدة ، عصر بلغت فيه هاتان الدولتان قصارى ما بلغته من عظمة السلطان والهيبة .

فمن الضروري على ذلك أن يقبل الأنجليز والأمريكيون على أنفسهم يناقشونها ويجادلونها في تلك المذاهب القديمة حتى يتبينوا أن الآراء التي قررها المفكرون في العصور الماضية في شئون الاقتصاد إنما هي مما يصح

فيه التبديل ومما يطرأ عليه التحول والتغير .

وقد جاء في أقوال (بيجوت) في الأيام السنية الباهرة من القرن التاسع عشر ما يدل على أنه أدرك « أنه قد أتى على الناس حين من الدهر كانوا لا يعرفون فيه آراء المذاهب الاقتصادية المقررة ، بل لقد كانت تلك الآراء لا تجر على الحياة إلا الأذى إذا كانت مصالح الناس تتطلب اتباع آراء غيرها » . وهذا قول صريح يدل على أن أصحاب المذاهب الاقتصادية المقررة القديمة يدركون حق الإدراك أن آراءهم لم تكن في كل العصور الماضية صحيحة مقررة . ولكنهم مع ذلك قلما كانوا يتنبهون إلى إدراك أمر آخر كان يجدر بهم أن يدركوه ، وهو أن هذه الآراء التي يقررونها في مذاهبهم قد تصبح في يوم من الأيام بعد حين غير صحيحة .

وإننا اليوم لنى أمس الحاجة إلى أن نجعل تفكيرنا حراً مطلقاً . قال أحد المحدثين من الكتاب : « إذا أردنا أن نبحث في الاقتصاد كان واجباً علينا ألا نقصر بحثنا على وسيلة واحدة بانتهاج خطة مذهب واحد » .

وإننا لو توخينا الحق في البحث لاهتدينا إلى أن العصر الحديث الذى طلع على العالم فجره منذ سنة ١٩١٨ قد عاد في بعض اتجاهه إلى آراء أصحاب مذاهب اقتصادية قديمة العهد مثل مذهب (التجارين) ومذهب (الدراسيين) . فالعالم الحاضر آخذ في بحث آراء المذاهب الاقتصادية المقررة بحثاً جديداً وتعديلاً وتنقيحاً من وجوه ثلاثة كبرى : فأما الوجه الأول فهو أنه قد عدل عن رأى الذى يجعل المحرك الأكبر في نظم الاقتصاد هو سعى الأفراد لتحقيق مصالحهم . فرأى العالم الجديد يشبه مذهب إليه (الدراسيون) في أن الغاية التى ينبغى للمجتمع أن يسعى لتحقيقها إنما هي

التماس الخير والرفاهية للأفراد . على حين أنه يشبه ما ذهب إليه (التجارىون) فى أن المجتمع إنما هو مجموع السكان الذين يعيشون فى الإقليم من مختلف المشارب والطبقات .

وأما الوجه الثانى فهو أن العالم الجديد يتجه اليوم نحو اعتبار الغاية من الجهد الاقتصادى إنما هو توفير الخير والرفاهية للمجتمع ، وليس ما كان من قبل يعتبر غاية ، وهو تنمية الثروة وزيادة مقدارها .

وهذا الاتجاه الثانى ليس سوى عودة إلى رأى معروف عند أصحاب مذهب (الدراسيين) ، وإن كان عندهم قائما على أساس اعتبار اجتماعى آخر يختلف اختلافا عظيما عن الأساس الاجتماعى الذى يعتمد عليه العصر الحاضر فى تفكيره .

وأما الوجه الثالث فهو أن العصر الحديث يتجه فى تفكيره إلى التماس علاقة جديدة بين الإنتاج والاستهلاك والتنسيق بينهما ، وهذا الاتجاه ناشئ من أن تنمية الثروة فى ذاتها وزيادة مقدارها أكبر زيادة ممكنة لم تصبح اليوم الغرض الذى ترمى إليه نظم الاقتصاد .

فالمسائل الاقتصادية فى العصر الحديث تدور كلها حول البحث فى مبدأ الفردية والمبدأ المقابل لها وهو الجماعية ، وحول الثروة والرفاهية ، وحول الانتاج والاستهلاك .

الفردية والجماعية

كان أصحاب المذاهب المقررة يحملون أساس مذاهبهم أن المجتمع مكون من أفراد كل منهم مستقل بنفسه ، وكل منهم قد جمع العلم كله ، ولا يمنعه

شئ من أن يبلغ في مجتمعه ما يشاء بما استطاع من سبل ، وكل منهم يعمل لنفسه وله من القدرة على تدير الصفقات ما لغيره ، وهم جميعا يتساوون في الاهتمام بالنظام الاقتصادى المتبع ، سواء أكانوا من المنتجين أو من المستهلكين . ولكن مجتمعا مثل هذا لم تهيأ له الحياة في هذه الدنيا ، بل لم يشأ الله أن يخلق مجتمعا قريبا منه . فبلاد أوربا كلها قد ورثت من العصور الوسطى نظما اجتماعية فيها طبقات من الناس تفصل بينها فروق كثيرة ، تكون أحيانا شديدة قاسية صلبة لا يستطيع تخطيها ، وتكون أحيانا هينة لينة ، ولكنها في كل الأحوال فروق بقيت قائمة لم يستطيع مَرُّ الدهر أن يقضى عليها ، وإن استطاع أحيانا أن يغير منها ويحوّر فيها . وإنه لمن أقوى الحجج دلالة على ما نقول أن مبدأ الفردية في الاقتصاد لم يلق نجاحا أطول أمداً مما لقيه في الدولة العظمى ، دولة الولايات المتحدة التى كان نظامها الاجتماعى أقرب إلى أن يكون خلوا من فوارق الطبقات . فكانت ظروف الحياة على ذلك أقرب هناك إلى تحقيق التساوى بين الناس وإتاحة الفرصة لهم جميعا في مجال المجتمع .

وإذا كان الماضى قد أورث أمم الأرض ميراثا من القيود يجعل مذهب الفردية لا ينفى بحاجات المجتمع ، فإن العصور الحديثة قد خلقت ظروفًا جديدة تجعل مذهب الفردية أقل وفاءً بحاجات المجتمع ، ونعنى بذلك ما جرّه تقدم الصناعة من تبدل في شئون الحياة .

فالعصر الذى نشأت فيه مذاهب الاقتصاد المقررة لم يعرف من الصناعة إلا قدراً ضئيلاً تضطلع به طائفة من صغار أصحاب الأعمال وطائفة أخرى من الصناع الذين كان كل منهم يمهّن بيده في صناعته مستقلا بنفسه . وإلى جانب

هؤلاء كانت طائفة ثالثة من أفراد التجار يقومون على تبادل السلع . فكانت الفردية عند ذلك تلائم حال المجتمع والأحوال الاقتصادية التي فيه ، وكانت الصناعة والتجارة إذ ذاك لا تحتاجان الا الى قليل من رأس المال .

ولهذا كان من اليسير في ذلك المجتمع أن يغير الناس ويبدلوا في أمور صناعتهم وتجارتهم بما يلائم أحوال الحياة ، بغير أن يحدث التغيير والتبديل خلافا في الأعمال أو اضرازا بالأفراد أو الجماعة . فكان المذهب الاقتصادي المقرر هو المذهب الانطلاق وترك الأمور تجري في مجراها ، ولم يكن به من بأس في مثل تلك الظروف .

ولكن تلك الأحوال قد مضت مع عصرها وزالت مع مرور القرن التاسع عشر ، وطرأت على العالم أحوال جديدة منذ نشأت الصناعة الكبرى التي تختلف عن الصناعة القديمة بأن الصانع أصبح غير مستقل بنفسه ، وصار لا يقوم على صناعة السلعة كاملة بيده ، بل أصبح العمال في المصانع يختص كل قبيل منهم بصناعة قطعة من السلعة لا يتعدها . وهذا الصنف الجديد من الصناعة يحتاج الى رأس مال جليل القدر وإلى جموع زاخرة من الصناع . وليس من المتيسر مع كل هذا أن يحدث التغيير والتبديل في الصناعة إذا استلزمه تغير وتبدل في إقبال الناس على شراء السلع المصنوعة ، لأن التغيير في مثل هذه الأحوال يعود بالضرر البالغ ويختل من ورائه أمور الصناعة .

ومعنى هذا أن الفرد لم يصبح كما كان من قبل هو وحدة المجتمع . بل أصبحت الوحدة هي الشركة المساهمة أو شركات الاحتكار بأنواعها المختلفة أو اتحاد البنوك أو النقابة . وهي كلها مجموعات من الناس مؤتلفة مترابطة كأنها في الاعتبار شخص واحد ، ولهذا قد أصبح من الباطل أن يزعم الزاعمون

أن المجتمع يتكون من أفراد مستقلين متساوين فيما بينهم ، لكل منهم القدرة على التنقل ، ولكل منهم أن يغير من شئون أعماله ما بدا له أن يغيره . وما زال العالم يسير قدما في هذه السبيل ، وما زال الإنسان الفرد كل يوم يقل في المجتمع شأنًا ويتضاءل خطراً .

وما زال الأمر يمضي على هذا النحو حتى صار السلطان الذي يتحكم في الإنتاج والتوزيع ويسيطر على ميدان الاقتصاد كله إنما هو سلطان الجماعات المنظمة ذات المصالح ، وما زالت تلك الجماعات تزداد سطوة كلما عظم شأنها واتسع نطاقها .

فالسفر في القضاء على ما يسمونه «عمل الأفراد» ليس كما يزعمون راجعاً إلى الاشتراكية ولا إلى تدخل الحكومات ، بل هو راجع إلى هذه الجماعات الكبرى صاحبات رؤوس الأموال المتنافسة فيما بينها ، إذ تعتمد إلى الاندماج بعضها في بعض لكي تحتكر الأعمال وتحوزها جميعاً في يدها موحدة .

وقد بدأ انهيار أساس المذاهب الاقتصادية المقررة من قبل عام ١٩١٤ منذ صار شأن الأفراد ضئيلاً لا خطر له في عالم الاقتصاد . حقا أننا نسمع اليوم قول الباحثين إذ يتحدثون عن مذهب الفردية ويقابلون بينه وبين مذهب «الجماعية» . ولكن المقصود من هذين اللفظين قد أصبح معنى آخر غير ما كان مفهوماً منهما من قبل . قال كاتب أمريكي لطيف الفكاهة : «يتحدث السادة أحياناً عن مذاهب مقررة لا يأتونها الشك من بين يديها ولا من خلفها، فيصفون المؤسسات الاجتماعية بأنها أموال خاصة يملكها الأفراد ، على حين أنها في حقيقة أمرها شيء آخر غير ما يصفون ، فلا هي بالأموال ولا هي بالخاصة ولا هي بالملوكة للأفراد . »

وقد وضع القانون صورة وهمية للشركات المساهمة ، فجعلها كأنها أشخاص ، وهذا تصوير بعيد عن الحق ، وهو يزداد بطلانا على مر الزمن . فنحن اليوم إذ نتحدث عن الفردية لا نقصد من قولنا ما يتبادر إلى الذهن ، وهو أن يكون الأفراد هم القائمين بالأعمال في عالم الاقتصاد . وإذا تحدثنا عن الجماعية فلسنا نقصد أن توكل الأعمال إلى الجماعات . ليس هذا هو المعنى المقصود بالفردية والجماعية ، بل المقصود معنى آخر وهو هل ينبغي أن يكون القائم بالأعمال الاقتصادية هو هيئات الشركات أم هو هيئة الدولة ؟ حقا لقد بقيت بقية من معنى الفردية بمعناها القديم في الولايات المتحدة ، وذلك راجع إلى أن الأمريكيين يميلون بطبعهم إلى الرمز والتجسيد ، فهم إذا أرادوا أحيانا أن يتحدثوا عن جماعة أطلقوا عليها اسم فرد من بينها . وهم أحيانا يغالون في الإعلان عن ثروة بعض الأغنياء الذين جمعوا ثروتهم من الصناعة . وما مثل « هنرى فورد » بعيد عن الأذهان ، فهو اليوم آخر بقية من تلك الأسماء الضخمة التي اعتاد الناس أن يرددوها إذا أرادوا ذكر نوابغ الأفراد . ومهما يكن من الأمر فإننا إذا تحدثنا اليوم عن الفردية والجماعية فلسنا نقصد المفاضلة بين قيام أمثال « فورد » بالأعمال وهيمنتهم عليها ، وبين قيام الدولة بها وهيمنتها عليها ، بل نقصد المفاضلة بين أن تهيمن على الأعمال هيئات مسؤولة تشرف الدولة عليها وبين أن يهيمن على الأعمال هيئات أخرى غير مسؤولة لا علاقة بينها وبين الدولة مثل شركة « جنرال موتورز وشركة بتلحم ستيل » . فليست المفاضلة إذاً بين نظام يؤدي إلى وجود أفراد يتنافسون فيما بينهم وبين نظام آخر يؤدي إلى احتكار الدولة للأعمال ، بل هي مفاضلة بين أن تحتكر الأعمال هيئة خاصة غير مسؤولة لا علاقة لها بالدولة وبين أن تحتكر

تلك الأعمال هيئة عامة مسئولة لها علاقة بالدولة . فإذا نحن أدركنا حقيقة الأمر على هذا النحو لم يكن في المسألة موضع للخلاف ولا للشك . فقد كانت الدول تستطيع فيما مضى من الأزمان أن تباعد ما بينها وبين أصحاب الأعمال فلا تتدخل في شئونهم ، أو أن تقتصر في التدخل على ما لا بد منه إذا هي خشيت ضرراً معلوماً أو أرادت تقويم فساد معروف . كان ذلك ممكناً في تلك الأزمان ، إذ كان أفراد الناس هم عماد نظام الاقتصاد ، وأفراد الناس في أنفسهم ضعاف لا يبلغون من السطوة أبداً ما يستطيعون به أن يهزوا أركان المجتمع أو يلحقوا به الأذى . وأما اليوم فقد أصبحت الأعمال في أيدي هيئات عماليق من مؤسسات صناعية ومالية ومن نقابات عمال منظمة . فالدولة لا ينبغي لها أن تعزل وتباعد ما بينها وبين أصحاب الأعمال . على أن أصحاب الصناعة الكبرى لا يرون مصلحتهم في أن تباعد الدولة بينها وبينهم . قال الرئيس روزفلت في بعض أحاديثه : « إن الرجل الذي يحرص على أن يجعل بينه وبين الدولة سداً حتى لا تتدخل في أعماله هو أول رجل يسارع إلى العاصمة (واشنطن) ليتوسل إلى الحكومة أن تحمي مصنوعاته بفرض الضرائب التي تمنع ما ينافسها من مصنوعات البلاد الأخرى » .

وكانت الدولة تتدخل فيما بين الناس والشركات منذ أول عهدها . فلما أنشئت السكك الحديدية ، كانت أول ماعهد في البلاد من الأعمال الكبرى التي تستلزم رصد المال الكثير عليها ، وقد تدخلت الدولة حينذاك لكي تقف بين الشركات والأفراد ، حتى تكبح من أهواء هؤلاء ، وتخفف من غلواء تلك .

وقد كان هذا دأب كل دولة من دول هذا العصر الحديث ، فما منها

إلا وقد تدخل في أول الأمر بين الشركات وبين العمال لكي يحمي أصحاب الأعمال من تعصب نقابات العمال ، ثم تدخلت فيما بعد لكي تحفظ على النقابات حقوقها وتحميها من عسف الشركات . فإذا نحن أردنا أن نصور لأنفسنا صورة صحيحة من صرح الحياة الاجتماعية والاقتصادية اليوم ، كان واجبا علينا ألا نصور مجالا تجول فيه أعداد من الأفراد قد يتنافسون فيما بينهم حيناً ، وقد يتعاونون حيناً . فما هذه بالصورة الصحيحة من الحياة . بل لنصور مجالا آخر تجول فيه جماعات مجتمعة كل عصابة منها تنافس الأخرى أحياناً وتعاونها أحياناً كيفما تشاء لها مصلحتها . والدولة راصدة لهذه الجماعات لا تزال تبسط عليها سلطانها وتزيد من تملك زمامها خشية أن يؤدي تدافعها فيما بينها إلى تفكك المجتمع وانفراط عقده . فليس من الحكمة أن نتبع مذاهب القدماء من علماء الاقتصاد ونجعل الفرد المستقل بنفسه أساس المجتمع ووحدته . فالإقتصاد الحديث إنما يبحث في شؤون الإنسان مجتمعاً في طوائف وجماعات ، طوائف وجماعات يجاهد كل منها في سبيل الغلبة والقوة . وليست الدولة في الوقت الحاضر سوى الجماعة الكبرى صاحبة السلطان الأعظم والنظام الأكمل ، هي الجماعة الشاملة التي تنطوي فيها كل الجماعات وكل الطوائف . فليست مسألة اليوم هي الموازنة بين الفرد والمجتمع ، بل هي الموازنة بين أن نلقى حبل المجتمع على غاربه ، فتضطرب طوائفه وجماعاته في سبيل مصالحها ، وندع مصيره مسيباً تصرفه كما تشاء المصادفة ، وبين أن نملك أزمة هذه الطوائف والجماعات فنصرفها كما تشاء مصلحة المجتمع كله ، ونلائم بين جهودها حتى تؤدي جميعاً إلى تحقيق المصلحة العامة .

الثروة والرفاهية

زعم أصحاب المذاهب المقررة في الاقتصاد أنهم قد وطفوا دغائم علم الاقتصاد وجعلوه علما دقيقا يتناول مباحث الثروة على شهادة الأرقام ودلالة حسابها ، لا يفوته إحصاء ولا تعرب عنه حقيقة . ولا عجب في أن يزعموا مثل هذا الزعم في عصر بلغ من جرأته أن يدعى أن الألم واللذة نفسيهما قد يقاسان قياسا وقد يوزنان وزنا ، وقد تعرف مقاديرهما كما تعرف مقادير الأشياء ذات الجرم .

فهؤلاء الاقتصاديون يزعمون أن الثمن ليس سوى المقياس الذي تقاس به ميول طلاب السلع ، يزعمون أن الربح هو المقياس الذي تقاس به ميول المنتجين . فهم يزعمون على ذلك أن أهواء طلاب السلع وميولهم يمكن تقديرها بمبلغ من المال وهو الثمن الذي يبذلونه في السلعة . وكذلك يزعمون أن أهواء المنتجين وميولهم تقاس بمبلغ من المال ، وهو الربح الذي يجنونه من إنتاجهم . ولذلك يقولون إن سير النظام الاقتصادي كله ليس سوى نتيجة محتومة لهذين العاملين نعتي الثمن والربح ، وأن هدف هذا النظام إنما هو الحصول على أكبر مقدار ممكن من الثروة ، نستطيع أبدا أن نعرف قدره بالوزن أو القياس أو ما إليهما .

وعلى هذا كان علم الاقتصاد السياسي في نظرم يُشبه علوم الطبيعة والميكانيكا . فالسبب المعلوم فيه يؤدي إلى النتيجة المألومة ما لم يؤثر عامل خارجي فيعطل إحداث النتيجة أو يغير منها . والنظام الاقتصادي كله في نظرم ليس سوى آلة بديعة الصنع تتجه من تلقاء نفسها حيث تتجه ، وتحقق النفع للناس جميعا إذا انصرف كل منهم إلى مصلحته الخاصة يلتمسها ، وإذا لم تتدخل الدولة بسلطانها فتعطل سيرها العلمي المحكم . وكان من

البديهيات التي لا تحتاج عندهم إلى برهان أن تحقيق أكبر قسط من الرفاهية للناس إنما يكون بإنتاج أعظم قسط من الثروة . ولهذا اعتبروا أن الدافع الذي يدفع الأفراد إلى الربح ، إنما هو دافع من الخير يؤدي إلى نفع المجتمع كله ، إذ أنه يحقق له أكبر قسط من الثروة . وبهذا التأويل العجيب أصبح الربح الشخصي الذي يطلبه الأفراد هو مقياس النفع العام للمجتمع . فكان رأياً جديداً لا عهد للعالم به من أقدم الأزمان .

وكانت الدول تحاول أن تخفف من شدة وقعه منذ أواسط القرن التاسع عشر ، فكانت تتدخل بين حين وحين في شؤون الاقتصاد ، لأن الضمير الاجتماعي لم يرض أن يستقر على أن الغاية الكبرى للجهود الاقتصادية إنما هي إنتاج أكبر مقدار من السلع بأقل ما يمكن من النفقات ، ثم بيعها بأعلى ما يمكن من الأثمان . فكانت السلطات العامة تؤدي للناس طائفة من الخدمات وتوفر لهم طائفة من دواعي الأمن والعافية ، وهذه بغير شك من الحسنات الاجتماعية التي يشكرها الناس عليها ويحمدون موقعها . ولكنها مع ذلك لم تكن مما يوائم مذاهب الاقتصاد التي لا تعرف سوى الأثمان والأرباح .

ولقد طال الجدل حيناً من الدهر في صلاح المجالس البلدية للأعمال التجارية وفي أيهما أصلح لتلك الأعمال ، أهم الأفراد أم الهيئات العامة . ثم تحول الجدل إلى مسألة أخرى ، وهي التساؤل عما إذا كان يصح للمجالس البلدية أن تتجه إلى القيام بأعمال لا يجني الربح من ورائها .

فاذا بالرأي يتجه عفواً إلى التمييز بين أمرين لا ينبغي لهما أن يختلطا على أحد : الأول أن تجعل « الرفاهية » هي المقياس الذي تقاس به الأعمال العامة ، والثاني أن يجعل « المال » أو « الربح » هو مقياس تلك الأعمال .

ولم تلبث الآراء أن اتجهت إلى إظهار الرأي الأول ، وهو أن المقياس الأمثل في الأعمال العامة إنما هو « الرفاهية » ، وعدلت عن اعتبار الثمن والربح في المكان الأول الذي ينبغي لموارد الانتاج كلها أن تجعلها غايتها . ولكن الرفاهية معنى لا يمكن فيه القياس ولا الوزن كما هو شأن الثروة .

وقد كانت الحروب الحديثة من أكبر ما وجه الأفكار إلى هذا المعنى الجديد بما تقتضيه من جعل موارد الدولة كلها وقفا على حاجات الدفاع . ففي حرب سنة ١٩١٤ أدرك المهيمون على موارد الأمة « أنه من التجوز في القول أن يزعم الزاعمون أن المال الذي يتمكن به الناس عادة من الشراء هو الشيء الأكبر الذي ينبغي أن تنصرف الهمم إلى توفيره » . وهذا المعنى لا مراء في صدقه ، وإن كانت هذه العبارة التي اقتبسناها لا تمثل الحقيقة على أكمل صورتها . فان المال قد صار في الحرب لا يصلح لأن يكون معيارا لقيم الأشياء . قال مؤلف يصف هذا المعنى : « أصبحت الصناعة والتجارة لا يقصد منهما إلا سد حاجات الأمة عامة ، ورسمت لها خطط حتى تكون مقادير المصنوعات مناسبة لحاجة الناس إليها ، يقدم منها ما تكون الحاجة إليه أشد ، ويقدم بعدها ما يليها في شدة احتياج الناس إليها . وأصبحت الدول لا تقيم وزنا في الانتاج لما يشتهيه الأغنياء الذين يملكون من الأموال ما يقدرون به على الشراء » .

وبذلك كانت الحرب سببا في قلب معايير الاقتصاد رأسا لعقب ، إذ قد أظهرت حقيقة لا يأتيها الشك من بين يديها ولا من خلفها ، وهي أننا إذا شئنا أن نجرد موارد الدولة لتحقيق غاية من الغايات كان علينا ألا نجعل المال قصدا في الانتاج .

ولكن هذا الدرس الذى علمتنا إياه تلك الحرب لم يلبث أن تناوله الجدل ، فزعم الناس أنه لم يكن سوى حكم مقيد بالشروط والظروف ، وأنه إن صح فى أوقات الحرب لا يصح فى أوقات السلام . وقد وصف المستر تشرشل فى أسلوبه البارع القوى ما كانت عليه الحال فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، عند إعلان الهدنة فقال :

« لقد كانت وسائلنا التى توصلنا بها ونظمنا التى دبرنا بها أمورنا آيات من الروائع فى القوة والمرونة . فقد أقبل أصحاب العقل من رجال الأعمال يبتنا على أعمالهم فى كد متصل مدة عام ونصف عام ، وكل منهم يدبر أمور طائفة كبرى من أقسام العمل ، كأنما هم فى شئون الصناعة هيئة وزراء . ثم عودتهم الحرب أن يكونوا على أهبة دائمة ، فكلماً فاجأهم فيها تقلب الحظوظ بادروا إلى تعديل خططهم لكى يواثبوها ، فلم يكن ثمة فى ميادين الانتاج ما يعجز حيلتهم أو يغلب همتهم . ولم يكن تدبير إقامة نصف مليون من البيوت بأشق مما كنا فيه من تدبير إنشاء مائة ألف طائرة أو عشرين ألف مدفع ، أو تدبير شئون المدافع المتوسطة فى الجيش الأمريكى أو إنتاج مليونين من أطنان القذائف .

ومضى الحال على هذا حتى شارفنا النهاية ، ثم إذا به يتبدل ويتحول . لقد كنا لانقيم وزناً للنقمة ولا نعبأ بالأموال الطائلة التى كنا نبذلها فى سبيل انتاج ما يلزم للجيش من مؤونة وعدة ، فلما انتهت الحرب لم نلبث أن رأينا المال يستعيد قدره وأصبح بعد حين هو الفيصل فى الأمور .

وأقبل الناس على ما انقلب من معايير الاقتصاد يريدون أن يعيدوها سيرتها الأولى ، وجاهدوا يبتغون أن يعيدوا للمال سلطانه فى قياس قيم الأشياء ،

فأدى بهم ذلك إلى إخفاق ذريع وجرحهم إلى كارثة عظمى .
وكان لذلك سببان : أحدهما اقتصادى والآخر معنوى . فقد أعقب الحرب
اختلال فى الأمور أدى إلى ألا يفرق الناس ولا سيما الجيل الناشئ الجديد
بين ما فيه خير المجتمع وبين ما يعود عليهم بربح من المال .
قال أحد الكتاب : « أصبح الناس لا يرضون بأن يكون السير فى ميادين
الاقتصاد على هدى السنن المعروفة التى تجعل الحكم لأسعار الأسواق
تتنافس فيها السلع ، فيروج منها ما كان أقل نفقة من بين أمثاله فى النوع .
وأخذوا ينادون أنهم لن يخضعوا لما تحكم به التجارة الدولية فى
تقدير الأثمان » .

وكانت الأزمة التى أصابت العالم فى السنوات التى أعقبت عام ١٩٣٠
هى الضربة القاضية التى أتت على بقايا مذهب عدم التدخل فى شئون
الاقتصاد .

قال الرئيس روزفلت فى خطاب افتتاح المجلس يوم ٤ مارس سنة ١٩٣٣ :
« لقد أخفق المسيطرون على أسواق السلع فى العالم ، وكانت خيبتهم ناشئة
من عنادهم وعجزهم . وهما هم أولاء يقرّون بالخيبة ويعتزلون سلطانهم . ولن
نستطيع أن نعيد الأمور إلى نصابها إلا إذا جعلنا المقياس الذى نقيس به قيم
الأشياء هو ما يعود منها على المجتمع من نفع ، وليس ما يجنيه من ورائها
من ربح المال » .

هذا هو ما هدانا إليه العمل وما دفعتنا إليه ضرورة الحياة ، ولكن
نظريات الاقتصاد لم تسارع إلى إدراك روح العصر الجديد ، بل تخلفت وتريثت
قبل أن تستطيع إدراكه . لقد مضى حين من الدهر كانت فيه تلك النظريات

مستقرة يصدر الناس عن إيمان بها ، لأنها كانت في نظرهم أحكاما علمية لا شك فيها ، مستمدة من حقائق الحياة كسائر الأحكام العلمية المقررة . كان ذلك إذ كانت الحياة الاقتصادية لا ترمى إلا لغرض واحد ، وهو الإكثار من إنتاج السلع وما يتبع ذلك من أعمال لها في الأسواق أثمان مقومة بمقادير معلومة من المال . فإذا نحن جعلنا الحياة الاقتصادية ترمى إلى غرض آخر غير هذا ، وهو توفير الرفاهية والخير للمجتمع بدلا من توفير المال ، كان أثر ذلك أن الانتاج لن يكون له قيمة معلومة مقومة بالدرهم والدينار . وعند ذلك لن يصبح لعالم الاقتصاد مقياس تقاس به قيم السلع قياسا دقيقا ، وتستمد الأحكام منه على نمط علمي دقيق . فإذا تحقق ذلك صار الاقتصاد علما تستند أحكامه على المعاني والأوصاف لا على الأرقام والحقائق ، وهذا لعمر الحق بعيد عن شئون العلم .

بل إن ذلك يؤدي إلى ما هو أشد وأقسى على العقول التي تعودت تقديس الأسماء المقررة في الكتب ، فإنه يجعل علم الاقتصاد في نظرها سائبا لا تفرق بينه وبين سائر العلوم الاجتماعية تلك الحدود الوضعية المصطنعة التي تعودتها وأغرمت بها وأحلتها في محل التقديس . هذا التقديس بغير شك هو الذي يفسر لنا السر الذي يحمل أصحاب المذاهب الاقتصادية المقررة على التمسك بمذاهبهم بعد زوال الأحوال التي خلقتها ، ويجعلهم يصرون عليها إصرارا أعمى بعد أن ظهر بطلانها ، لا لشيء سوى تقديسهم لها يزعمونه من الإبقاء على سلامة حدود علم الاقتصاد الصميم .

ولا يزال جمهور الاقتصاديين إلى اليوم في إنجلترا والولايات المتحدة ينظرون إلى أثمان السلع والأرباح التي تعود منها على المنتجين على أنها المعيار

القويم الذى ينبى أن تقاس به سلامة السياسة الاقتصادية ، ويرون أن الخروج على هذا رأى إنما هو شذوذ لا يلجأ إليه إلا اضطراراً فى حالات الضرورة القصوى . وقد نشأ من هذه الحال تباعد ما بين النظريات الاقتصادية وبين العمل فى الحياة الاقتصادية . فالساسة يجدون أنفسهم مضطرين إلى مخالفة ما تنص عليه المذاهب على صفحات الكتب ، لأن الحياة الاجتماعية تحملهم على مخالفتها حملاً . وقد ظهر للعيان أن النظريات الاقتصادية تقصر كل التقصير عن الوفاء بحاجة الأمم فى أوقات الشدائد والمحن ، ولكنها لا تلبث أن تسير فى آثار حركة الحياة الاقتصادية العملية مرغمة تخبط على غير هدى ، وهى تتردد وتجادل وتمازى . فهذا هو الجزاء الذى يصيب حياة الاقتصاد من جراء الإصرار على الإيمان بالمذاهب التى لا تعتد إلا بالربح المالى فى عصر أصبح منذ حين طويل يحس الحاجة إلى تبديل المعايير الاقتصادية والتماس معيار جديد يكون القصد منه تحقيق الرفاهية والخير للمجتمع .

ولقد حسب بعض أنصار المذاهب القديمة أن العدول عن مقياس الربح المالى واعتباره الدافع الأكبر فى الحياة الاقتصادية سوف يؤدى إلى صعب ليس من اليسير التغلب عليها . والحق أن علماء الاقتصاد قد ظلوا دهرًا طويلاً يسبحون بذكر الربح المالى ويجعلونه القبلية التى لا يجوز للمنتجين أن يتجهوا إلى سواها ، حتى أوقعوا فى روع الناس أنه كذلك وصاروا يعدونه أمراً تحتمة الطبيعة البشرية ذاتها . وما أجدر تسبيحهم هذا بأن يحق عليه ما قال الأستاذ دىوى إذ قال :

« إن من العلماء من يوهمون الناس أن بعض مسالكهم المألوفة فى الحياة الاجتماعية تنبعث من طبائع إنسانية أصيلة ، ثم إذا بهم يعودون إلى

تلك الطبائع المزعومة فيفسرون بها مسالك الناس في حياتهم الاجتماعية .
والزعم المألوف الذي طالب رده الاقتصاديون هو أن الإنسان ينبعث
في الحياة الاقتصادية عن طبيعة كامنة فيه تغريه بحب الربح المالى . وهذا زعم
قد أخذ بطلانه يظهر شيئاً فشيئاً بعد أن ناقضته الحقائق . فأكثر الناس
لا يعملون في هذه الأيام لاجتناء الربح والاستزادة منه ، لأنهم يعملون
لقاء أجور محدودة أو يصيبون أرزاقاً من وظائف معلومة . وكثير من
هؤلاء الذين يعملون لقاء الأجر والوظيفة المعلومة قد يختارون من الأعمال
ما لا ينظرون فيه إلى زيادة الربح ، بل قد يؤثرون على الربح المالى نوعاً من
العمل يكون أليق بهم أو أمثل في نظرهم . وقد يفضلون ما هو أكفل
بتحقيق مصلحة يحرصون عليها أو استخدام مواهب فيهم يريدون أن
يفيدوا الناس منها ..

فاذا كان من هؤلاء من هو أحرص على اجتناء الربح المالى فإن أكثرهم
لن يبلغ مأمله من ذلك ، لأن الربح لن يعود عليه من وراء العمل الذى يقوم
به . فالربح إنما يعود على طائفة قليلة ممن يشاركون بحصة في المؤسسة التى
يعملون فيها . حقاً أن من المؤسسات من تهب أنصباء من الربح مكافأة لعمالها ،
ولكن هذه المكافآت لا تبلغ إلا قدراً ضئيلاً إذا قيست بأجورهم أو
الوظائف المرتبة لهم . ولو كان العمال جميعاً يشاركون في ربح المؤسسات التى
يعملون فيها لدعا ذلك إلى أن يهجر العمال كل عمل آخر فى دواوين الحكومة
التي لاتسعى للربح أو فى المؤسسات العامة التي لا تحقق من الربح إلا القدر
القليل ، ولانصرفوا جميعاً إلى المؤسسات التي تجعل كل سعيها المضاربة
ومضاعفة الأرباح . ولكن هذا لم يحدث ، ولسنا نجد أية تدل على وقوع شيء

منه في جل ماتقع عليه أبصارنا من أنواع الأعمال .

بل إن أصحاب المال من البريطانيين الذين يستغلون أموالهم في شراء الأسهم في المؤسسات لا يبدو منهم ما يميز عن إشار الأعمال التي تقصد الاستزادة من الربح بالمضاربة . فقد كانوا في السنوات العشرين السابقة يؤثرون أن يودعوا أموالهم في إحدى مؤسستين : إما مؤسسة تكفل لهم فائدة ثابتة في صورة نسبة مئوية معلومة ، وإما مؤسسة من تلك الشركات الكبرى التي ثبتت أرباحها واستقرت عند حد لا تكاد تتعداه ، إذ تعتمد إلى تدبير دخلها على مر السنين تدبيراً يضمن بقاء أرباحها عند ذلك الحد بأن تفتقص في سنوات الزيادة والرخاء جزءاً من الربح تنجيه احتياطاً ، فإذا دعت الحال في سنوات العسر أضافت من ذلك الوفر قسطاً يزيد به الربح حتى تبلغ به الحد المعتاد ؛ فالربح في مثل تلك الشركات لا يبدو في الحقيقة أن يكون أشبه الأشياء بالفائدة الثابتة . فإذا تحولت كل شركات الصناعة البريطانية فأصبحت مؤسسات عامة لا تقصد إلى تحقيق الأرباح ، لم يكن ذلك في أغلب الظن داعياً إلى قلقلة أو اضطراب في شئون الناس ، سواء منهم العامل وصاحب المال .

ومع ذلك فلسنا نظن أنه من المتوقع حدوث انقلاب مثل هذا ، فإن فيه من الأعباء ما لا طاقة للدولة بإحتماله ، ولكن الذي نتوقعه هو أن نتعلم من الدرس الذي ألقاه علينا هذا الانقلاب الاقتصادي الذي نشهده حولنا اليوم ، فندخل على نظامنا تغييراً جوهرياً لامناص لنا منه ، بأن نقلل من شأن الربح المالى بعد انقضاء هذه الحرب وننظر في الانتاج إلى أهداف أخرى سواء .

سوف نحدد لأنفسنا ما ينبغي لنا أن نتججه من السلع وأين نتججها ، ونرسم الخطط لاستخدام أموالنا المدخرة ، ونختار لأنفسنا أين نضعها وفي أى

المنشآت نستخدمها . ثم سوف نقدر أجر العامل الذى يخرج السلع ونحدد الثمن الذى يشتريها به المستهلك فى الأسواق .
ثم لامناص لنا من أن ننظر فى ذلك كله إلى أهدافنا فلا نجعل الربح وحده مبتغانا .

فاذا أصبح ثمن السلع والربح الذى يجنى من ورائه قليل الخطر فى نظامنا الاقتصادى ، أدى ذلك إلى تغيير جوهرى فى معنى الملكية عندنا .
وإنه لمن الحق أن نقول إن الحياة الحقيقية كانت فى هذا المضمار أيضا سابقة لنظريات الاقتصاد . فقد بدأ منذ عهد بعيد فى أفق حياتنا علمان جديدان مازلنا منذ حين نسعى نحوهما : أما الأول فهو أننا قد تنبهنا إلى ضرورة وضع الحدود التى تضيق من سعة ثراء الأفراد وتقيدهم من حق كبار الأغنياء فى استخدام أموالهم . فالיום يجبى من الضرائب فى كل مكان ما كان منذ خمسين عاما يعتبر مصادرة واغتصابا . وقد عمد كثير من الدول إلى الممتلكات الواسعة من أرض الزرع فزعتها من أصحابها الأغنياء قسرا ووزعتها على العامة من الأهلين .

وأما فى بريطانيا والولايات المتحدة فقد جرى الأغنياء على سنة التبرع بأن يهبوا من أموالهم قسما لأعمال الخير والنفع العام ، وأصبحت هذه السنة اليوم أقوى أثرا وأعم سيرة من أى وقت مضى .

وأما الأشياء التى كان ماركس يسميها (وسائل الانتاج) فقد قسمت ملكيتها تقسيما ، ووزعت توزيعا على أسهم بين أعداد كثيرة من الناس ، وحيل بين أصحاب الأسهم وبين إدارة شئون المؤسسات ، فاذا قيل إن المنشآت الصناعية فى بريطانيا والولايات المتحدة يملكها بضع مئات من

الآلوف من أصحاب الأسهم الذين يتداولونها في الأسواق لم يكن هذا تملكا بالمعنى الصحيح ، فما هو إلا شبيه بتملك عامة الشعب في روسيا السوفيتية لوسائل الانتاج في بلادهم . وتلك الشركات العامة التي نتحدث عنها قد أصبحت اليوم وفي عنقها أمانة يجب عليها أن تؤديها لجمهور الناس من المستهلكين ، لا بل إنها لتعترف بتلك الأمانة وتتعهد بالقيام بها .

وأما توزيع أنصباء الربح على أصحاب الأسهم فقد أصبح اليوم محمدا ضيق المدى ، وذلك راجع الى نص القوانين أحيانا وإلى العرف المتبع أحيانا . وخلاصة القول أنه قد أصبح اليوم من المسلم به أن الانتاج لا ينبغي له أن يقصد الى الاستزادة من الربح ، بل يجب أن يحقق مافيه الخير للمجتمع كله .

وهناك مظهر آخر من مظاهر الاتجاه الاقتصادي الجديد نحو التحلل من معايير الأثمان والأرباح وإحلال معيار الخير الاجتماعي محلها ، وذلك هو تقدير أجر العامل ؛ فقد كانت الأجور من قبل ضئيلة لاتكاد تزيد على ما يمسك الرمق ، لأن ذلك كان أكفل لزيادة ربح أصحاب المصانع . وأما اليوم فان الأجور قد قدرت وروعى فيها أن تكون على الأقل كافية لحياة ذات مروءة ؛ وهذا بغير شك خروج صريح على المذهب القديم الذى كان من أصوله إطلاق الأعمال من كل القيود ومنع التدخل فى شئون العمال .

وقد تبع هذا أن أجور العمال فى هذه السنين أصبحت لاتكاد تقذبذب بين الزيادة والنقصان مع سنوات الرخاء والكساد ، مع أن هذا التذبذب كان من أصول المذاهب الاقتصادية القديمة . ومن المسلم به اليوم أن الأجور لا بد أن تزيد كلما زادت نفقات الحياة زيادة ذات شأن ..

فالرأى المتبع اليوم هو أن يقلل من أرباح المؤسسات ، فلا تتعدى حدا

معلوماً ، وأن تزداد أجور العمال حتى لا تهبط دون حد معلوم . وقد أصبح كذلك من المسلم به أن البطالة أمر لا ينبغي وقوعه ، لأنه من أقسى النوازل التي تصيب المجتمع ، ولا يسمح اليوم بصرف العمال عن أعمالهم وتعطيلهم منها بحجة أن زيادة عدد العمال تؤدي إلى نزوب معين الربح . هذا أمر مسلم به اليوم مع أنه لم يكن كذلك في عام ١٩٣٥ عندما كان العمال يطردون لكي يزيد ربح المنشآت . ففي ذلك العام أعلنت الحكومة « أنه من الخطأ أن يحسب الناس أن ميدان العمل لا يزال فسيحاً يتسع لأعداد عظيمة من العمال » ولم يكن معنى هذا بالطبع أن ميادين الأعمال قد ازدحمت بمن فيها وامتنع وجود سواها وأصبح من المستحيل أن تبتغي أبواب جديدة للأعمال النافعة التي تتسع لكثير من الناس يعملون فيها . لم يكن هذا هو المعنى المقصود ، بل كان المراد بهذا القول لا يزيد على أنه من المتعذر فتح أبواب جديدة لأعمال تدر على أصحابها الأرباح .

فهذا المذهب القديم الذي يجعل الربح هو المقصود من كل منشآت الإنتاج لا بد أن يزول ويمحى أثره ، ولا بد كذلك ألا يكون تنظيم استخدام العمال تابعاً لما ينتظر من الربح أو الخسارة . وإنه لمن اليسير علينا أن نتنبأ منذ الآن بأنه قد انقضى العصر الذي كان فيه أصحاب الأعمال يفعلون ما بدا لهم ، يستخدمون العمال إذا رأوا مصلحتهم في ذلك ، ثم يدفعونهم عنه إن كان ذلك أعود بالربح عليهم ؛ فقد دعت ظروف الحرب إلى العدول عن هذا الرأي القديم في النظم التي رسمت لأكثر أنواع الإنتاج . ولا شك في أن ذلك الرأي القديم لن يعود إلى الحياة بعد انقضاء هذه الحرب ، بل سيصبح هدف المنتجين إنما هو تحقيق الخير لجمهور الناس لا تحقيق الربح لأنفسهم

لامناص من أن نتجه شيئاً فشيئاً نحو الغاية المرجوة ، وهي أن نجعل العامل الأكبر في الحياة الاقتصادية الجديدة منبعثاً من عالم المعاني الإنسانية والأخلاقية بعد أن كان ينبعث من عالم المادة والمال . ولسنا نشك في أن الناس كافة يحمدون هذه الوجهة الجديدة ويرجون زيادة السعي في سبيلها . ولا يحسن أحد أن عدول الاقتصاد عن الخطة القديمة التي كان يخضع فيها خضوعاً كاملاً لعوامل العرض والطلب هو رأى جديد لم يسبق للعالم مثله ، فقد سبق للعالم أن كان هذا رأيه في عصر من العصور الخالية . فنحن اليوم نريد إعادة وضع الأمور في موضعها . لقد أتى حين من الدهر كان فيه الاقتصاديون ينادون بوجوب تحليل الاقتصاد من المعاني الخلقية ، وهو النداء الناطق برأى أصحاب المذاهب الاقتصادية القديمة المقررة . وأما اليوم فنحن نريد أن نجعل نداءنا بوجوب العدل في الأثمان ، فيكون النظر عند تقدير ثمن السلعة متجهاً إلى تحقيق المعاني الخلقية لا التحلل منها . يجب أن يخضع الاقتصاد لقوانين الأخلاق لا لقوانين الأسواق التي لا تعرف الأخلاق . نريد أن نحل معايير القيم الاجتماعية في محل معايير القيم المالية ، وفي هذا مافيه من انقلاب عظيم في الآراء والعمل جميعاً .

لقد اتجه العالم منذ أوائل القرن السادس عشر نحو جعل الفرد أساس النظام الاجتماعي ، وذلك منذ اتخذ تحصيل المال أساس الاقتصاد . فإذا نحن قننا اليوم بحركة جديدة نقصد بها التباعد عن قصد تحصيل المال كنا بذلك عاملين على أن نعيد للمجتمع كيانه ونتجه به نحو (الجماعية) .

لقد مات النظام الذي قام عليه المجتمع القديم — ذلك المجتمع الذي كان قوامه أفراداً مستقلين يسمى كل منهم إلى غايته من الربح ، وذلك النظام

الذى كان يصلح للمذاهب الاقتصادية المقررة القديمة . كان ذلك المجتمع وتلك المذاهب معا من خلق عصر يرى أن أساس التقدم إنما هو إثارة هم الأفراد لكي يزيدوا الانتاج ويوسعوا مداه . ولكن ذلك العصر قد مضى وانقضى ؛ فان ذلك العصر كان يعالج بمذاهبه الاقتصادية عوامل القحط بأن يغرى الأفراد بالربح ليحملهم على الانتاج . ونحن اليوم في عصر نزع فيه أن الإنسان المتمدن قد بسط سلطانه على الحياة وأمن القحط والاقلال ، وأصبح قادرا على توفير الخيرات ، يملك أن يخرج ما يكفيه من الأشياء جميعا بغير جهد قاطع أوكد مضمّن .

فليس الاقلال هو ما ينجشاه العالم اليوم ، بل هو التعطل من العمل . وليست المسألة الكبرى التي يتساءل العالم اليوم عنها هي كيف تزيد الإنتاج ونوسع مداه ، بل كيف نكفل توزيع الخيرات على الناس توزيعاً عادلاً وكيف ندبر قوى الإنتاج تديراً أكثر انتظاماً واستقراراً . فالآفتان الكبريان اللتان يشكو منهما هذا العصر الحاضر إنما هما التعطل من العمل وقلة المساواة بين الناس في توزيع الأرزاق .

ولا نقصد بالتعطل من العمل الإنسان وحده ، بل نقصد كذلك تعطل الخيرات التي تجود بها الأرض . فإذا نحن أردنا أن نعالج هاتين الآفتين كان علينا أن نقلب كل أوضاع الاقتصاد القديمة التي نشأت ونمت في أثناء القرن الماضي في رعاية أصحاب مذاهب الاقتصاد القديمة المقررة ، ثم نعيد التنسيق بين الانتاج والاستهلاك على هدى خطة جديدة ورأى جديد .

الإنتاج والاستهلاك

كان النظام الاقتصادي القديم يقصد أول شئ إلى الإنتاج . وكانت دعواه الكبرى أنه كشف الغاية من حياة الاقتصاد ، ألا وهي تحقيق أعظم قدر من الإنتاج بأقل مقدار من النفقة . فإذا ماتم هذا كان كل خطب سواه جلاً ، ولم يكن على أحد من بأس إذا سارت الأمور تجري في مجراها كما يتفق لها . وكان من المقرر في هذا النظام أن السبيل إلى توفير كل ما يحتاجه الإنسان إنما هو « تقسيم العمل » . فالمستهلك هو الذي يستطيع أن يوجه المنتج إلى ما ينبغي له أن ينتج ، لأن ذلك المستهلك هو الذي يملك في يده قوة الشراء . وقد جاء في المثل القديم « أن المشتري هو المتحكم في الثمن » ، فكانت مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك في ذلك النظام في كفتي ميزان ، وإن كان المستهلك هو صاحب الكلمة العليا .

على أن الذي وقع فعلاً كان أمراً غريباً لم يتوقعه أحد . فإن هذا النظام قد أدى إلى أن صار المنتج هو صاحب الكلمة العليا والقوة العظمى .

فقد كان مؤسسو المذاهب الاقتصادية القديمة يستنكرون دائماً اجتماع المنتجين وترابطهم فيما بينهم ، سواء أكانوا من أصحاب المنشآت أم من العمال . ولكن ميل الناس إلى الاجتماع والترابط كان أقوى من أن يمنع الاستنكار ، وكان اتساع نطاق الصناعة وعظم محصول إنتاجها وما يؤدي إليه ذلك من تصرف المنتجين في مقادير عظيمة من مواد الصناعة والعمل ، كل ذلك قد انتهى بالمنتجين إلى أن صاروا أصحاب الجاه الأكبر في دول القرن العشرين ، وما قبله من أواخر القرن التاسع عشر . وبلغ الحال في

الولايات المتحدة أن أصبح أصحاب الصناعة الكبرى لا يسيطون سلطانهم على أداة الحكم . وأما في قارة أوروبا فقد حل أصحاب الصناعة الكبرى محل أمراء الاقطاع في احتكار وظائف الدولة والاستئثار بالجاء الاجتماعى .

وأما المستهلك فقد كان فردا لا حول له ولا قوة ، لا يستشعر ما بينه وبين سائر أفراد المجتمع من وحدة في المصلحة ، ولهذا لم يستطع أن يظهر في عالم الاقتصاد سلطانا . فالذى استطاع أن يسخر الدولة ويخضعها لنفسه هو المنتج دون المستهلك .

وأما في إنجلترا حيث كان يظن أن مصلحة المستهلك هى التى أملت على الدولة سياستها في حرية التجارة ، فان الأمر لم يكن كذلك ، بل إن تجار الصادرات وأصحاب السفن هم الذين كانوا يملون على الدولة تلك السياسة دون المستهلكين . فهم الذين استمسكوا بسياسة حرية التجارة ودافعوا عنها دفاع المستيئس هذا الرذخ الطويل من الزمان . وأما في غير بريطانيا فقد كانت حرب الضرائب بين الدول إنما تثار لتحقيق مصلحة المنتجين ، ولم يكن المستهلك إلا مستضعفا لجاه له ، بل انتهى الأمر بالمستهلك إلى أن صار تحت رحمة المنتج بعد أن توصل المنتجون برعاية الدول وبالضرائب التى تحمى سلعهم إلى التضافر معا والترابط فيما بينهم ، فكونوا العصب المختلفة ، واحتكروا بيع السلع فى الأسواق ، ومازالوا حتى صار المستهلك لا يملك إلا أن يخضع لما يريدون به كائناً ما كان . ولنضرب مثلاً صانعى الصابون ، فانهم إذا اجتمعوا فى عصبة ولم يخرج عليهم أحد منهم ، فأغلقوا بذلك كل باب آخر يستطيع المستهلك أن يشتري منه الصابون ، لم يبق له إلا أن ينزل على حكمهم ويرضى بما تبعث به عصبة الصابون إلى الأسواق .

وليس من الإنصاف إذا تحدثنا عن المنتج أن نجعل الحديث مقصوراً على أصحاب الأموال وأرباب الأعمال أو موظفيهم الذين يديرونها لهم لقاء أجر . فان أصحاب رأس المال لم يلبثوا أن رأوا لهم قرناً كفيئاً يبرز لمكافحتهم ، ألا وهو شخص الهيئات المنظمة التي تضم العمال . وقد أشرنا فيما مضى إلى أن أصحاب رأس المال والعمال جميعاً قد اجتمعوا في الدول الصناعية الكبرى على مصلحة واحدة في وجه المستهلك ، وكانت مصلحتهم تقضى عليهم بالسعى إلى زيادة الإنتاج وزيادة الربح الذي يعود من ورائه .

حقاً أن العامل رجل من المستهلكين ، ومصلحته في رخص أسعار السلع أكبر من مصلحته في زيادة ربح الصناعة . ولكن العامل الذي كان له الصوت الأعلى في سياسة نقابات العمال لم يكن العامل المسكين صاحب الأجر الضئيل ، بل كان ذلك العامل الذي يعمل بمرتب جليل لا ينقطع ولا يمتنع . فهذا العامل الكبير وإن كان مستهلكاً فإن له من المصلحة في زيادة ربح الانتاج أعظم مما له في رخص السلع ، وكان يلقي جزاءه موفوراً في صورة مرتب ضخيم يتقاضاه شهراً بعد شهر وعاماً بعد عام . ولو قيل إن الأمر لم يسر على هذا القصد في كل الأحوال فلا أقل من أن نقول إن العامل العادي في صناعة القطن أو في شركة من شركات السكك الحديدية كان لا يدرك أن زيادة أجره سوف تكون سبباً في غلاء المعيشة بعد حين . فكان يحرص على زيادة أجره ولا يبالي بعد ذلك شيئاً . وقد كان يحدث في أوقات الرخاء خلاف شديد بين العامل وبين صاحب العمل على تقسيم الربح بينهما ، ولكنهما كانا في أوقات الشدة والأزمات يقرب بعضهما من بعض ويتساندان لكي يطمئنا إلى تحقيق ربح يقسم فيما بينهما . قال أحد الأذكياء من النقاد :

« إن كل ما يعود بالربح على رأس المال سوف يعود طبعا بالفائدة على هذه النقابات ويعينها على سعيها ، لأن الربح يزيد في الدخل القومي الذي يقسم بين الطبقات جميعا . فحركة الاشتراكية في داخل هيئة الانتاج ضرورة لا بد منها ، وهي نافعة للجميع ، ولكنها لا مفر لها من الرضى بالنظام الرأسمالى وطى الاشتراكية فى نطاقه » .

وقد كان ضعف سلطان رأس المال فى السنوات العشرين التى مضت سببا فى ضعف أصاب نقابات العمال ، فان حرب سنة ١٩١٤ قد أصابت الدولية الثانية فى الصميم كما أصابت فى الصميم نظام رأس المال . ولما نهضت دولة روسيا السوفيتية بدأت بالقضاء على نظام رأس المال ، ولكنها لم تلبث أن طوت نقابات العمال المستقلة تحت جناح الدولة طيًّا .

وأما ألمانيا النازية فقد بدأت بالقضاء على نقابات العمال ثم لم تلبث أن ألحقت بها نظام رأس المال .

ومجمل القول أن تجارب السنوات الماضية القريبة قد دلت على أن رأس المال ونقابات العمال مرتبطان معا فى قرآن ، وأنهما يعيشان معا أو يموتان معا . فكلهما يصيب قسطا من ربح الانتاج وكلاهما يمثل مصلحة المنتج ، وهما جميعا إلب على مصلحة المستهلك ودافع الضرائب .

وإنه لمن السهل أن نبرهن على أن سياسة بريطانيا الاقتصادية كانت منذ أيام الحرب الماضية تتجه حيث توجهها مصالح المنتجين ، ولا سيما بعد عام ١٩٣١ . فإذا كانت الصناعة والزراعة ضحت بشيء من ربحها فى سبيل إرضاء العامل ، فقد استعاضت عن تلك التضحية بما حبتها به الدولة من إعانات مالية

وصنوف أخرى من الحماية ، وكان هذا كله حيفاً على المستهلك ودافع الضرائب . وكانت السياسة التجارية تجرى على نسق توفق فيه بين مصلحة الصناعة والزراعة ، بأن تراعى مصلحة إحداها في أمر من الأمور إذا كانت تلك المصلحة هي الكبرى ، وأن تراعى مصلحة الأخرى في الأمور التي تكون مصلحتها فيها هي الكبرى . وأما مصلحة المستهلك أو الجمهور فقلما كان ينظر إليها في أمور التجارة .

وقد كانت هذه الحرب الحاضرة برهاناً جديداً — إن كان الأمر مازال في حاجة إلى البرهان — على أن المنتج يسيطر كل السيطرة على أداة الحكم . فلما صار لا مناص للدولة من أن تهيمن على الانتاج لكي تعد للحرب عدتها ، لم تجد وسيلة لهذه الهيمنة سوى أن تجعل كبار رجال الصناعة هم (المراقبين) الذين يشرفون على إنتاج السلع التي كانوا من قبل هم الذين يصنعونها ، ثم جعلت الهيمنة على شئون الزراعة من نصيب « لجان الزراعة للحرب » وجل أعضائها أو كلهم من الزراع . ولعل هذه كانت خير الوسائل في مثل الظروف التي كانت قائمة قبيل الحرب لضمان زيادة الانتاج هذه الزيادة السريعة . ولكن هذه الوسيلة وإن كفلت زيادة الانتاج قد مكنت للمنتج في سلطانه . وقد عقد اتفاق خاص بالسكك الحديدية بعد بدء الحرب فروعيت فيه مصالح حملة الأسهم ومصالح العمال بعد وزن ومفاضلة وبحث دقيق ، ولكن مصالح الجمهور لم تلق من الرعاية قسطاً . قال أحد أعضاء البرلمان من حزب العمال في خطاب له في المجلس : « ليس في هذا الاتفاق ما يدل على أن الجمهور يعتبر ذا مصلحة في هذا الأمر مع أنه بغير شك صاحب المصلحة الكبرى فيه » .

كان هذا السلطان الذى بسطته مصلحة المنتج على الحياة الاقتصادية هو العامل المحرك الأكبر فى تاريخ الاقتصاد الحديث ، ولا يمكننا أن ندرك حقائق ذلك التاريخ إلا إذا فهمنا أثره فيه . وقد ساعدت حرب سنة ١٩١٤ على زيادة ما تخرجه المصانع من السلع المختلفة فى كل الدول ، سواء منها البلاد التى شاركت فى الحرب والبلاد التى بقيت على الحياد ، فلما وضعت الحرب أوزارها تنازل المنتجون للنضال فى شتى البلاد وتصارولوا ، وكانت حكوماتهم تشد أزرهم من وراء ، وكل منها يطمع فى الإبقاء على أكبر عدد من الصناعات التى استحدثت فى مدة الحرب . فكان هذا عاملاً على بقاء الإنتاج الزائد الذى استلزمته الحرب ، فلم يكده ينقص منه شيء يذكر مع الاستغناء عنه . وأخذت غشاوة الاضطراب الفكرى تنقشع شيئاً فشيئاً ، فتبين للناس أن زيادة الإنتاج لم تكن وليدة الحرب وحدها ولا هى أثر من آثارها ، وتعاقبت الأزمات بعد الحرب فكانت تنجاب حيناً ، ثم لا تلبث أن تعود حتى أصبح الكساد فى أسواق المنتجات الزراعية داء متأصلاً فى كل مكان ، وأصبحت البطالة الشاملة فى عمال الصناعة شراً مستطيراً لا خلاص منه فى كل أنحاء العالم .

فحال العالم بعينيه فيما حوله فرأى حالا لم يعهدها من قبل ولم تخطر لأصحاب المذاهب الاقتصادية القديمة ببال ، ألا وهى داء المغالة فى الإنتاج . وكانت آثار ذلك الداء تتزايد وتتراكم على مر السنين . وأصبح زارع القمح مثلاً يرى قمحه المتراكم جاثماً عنده لا يجديه شيئاً ، فلا هو قادر على أن يشتري الملابس لكسوته ولا أن يشتري البن ليدوق من قهوته ، فلم تلبث صناعة الملابس أن كسدت سوقها ولم تلبث زراعة البن أن بارت حاصلاتها .

وهكذا اجتاحت العالم طوفان من المغالاة في الإنتاج أتى على كل ما فيه من المنتجات .

أزمة المغالاة في الإنتاج

أين إذاً كان موضع الخطأ في آراء المذاهب الاقتصادية القديمة المقررة التي تزعم أن توسيع نطاق الإنتاج وتسهيل وسائله يمكن الناس من إدراك منابع جديدة للثروة ، فيزيد الإنتاج بذلك وتكثر أنواعه ويعود ذلك على الناس بالرخاء والوفر ؟ ولقد كانت هذه المذاهب تزعم كذلك أن المغالاة في الإنتاج أمر غير متوقع إلا أن يحدث عرضاً ، ثم لا يلبث أن يزول ويعود الحال إلى مستقره بعد حين بفضل التعادل الذي يحدثه العرض والطلب من تلقائهما . فأين موضع الخطأ من ذلك كله ؟

لقد نشأ الخطأ من أن أصحاب تلك المذاهب صوروا المجتمع على أنه مكون من أفراد منتجين يسهل عليهم التنقل والتحول بغير قلق ولا اضطراب كائناً ما كان ، وصوروا رأس المال والعمل في ذلك المجتمع على أن كلا منهما مما يسهل تحويره وتعديله وتبديله كيفما يشاء الناس وكيفما تقضى به الأحوال بغير أن يحدث من ذلك اختلال أو خسارة . ولكن هذه الصورة التي صوروها للمجتمع أصبحت تختلف عن صورة المجتمع الحقيقي ، وتباعد ما بين الصورتين شيئاً فشيئاً في مدة القرن الذي أعقب ظهور كتاب « ثروة الأمم » (الذي كتبه الاقتصادي الكبير آدم سميث) وكانت الصورتان تختلفان من جهات ثلاث .

فأما الأولى فهو أن الصناعة أصبحت تتطلب من الأموال مقادير جلية ،

وهي أموال إذا أتقت في التأسيس لم يكن من اليسير استرجاعها أو نقلها .
فاللّال الذي يتفق في مد سكة حديدية أو في إنشاء مصانع للحديد يكون بقاؤه
زهنا بنجاح ما أنفق فيه من الأعمال ، فإذا قدر للسكة الحديدية أو لمصانع
الحديد أن تبور أو تكسد سوقها كان ما أنفق فيها من المال مضيّعا .

ولو حدث ذلك لما كان لأصحاب ذلك المال بد من أن يبذلوا كل ما في
وسعهم للابقاء على ذلك العمل الخائب الذي لا يعود عليهم بربح ، مع أنه على
رأى أصحاب المذاهب الاقتصادية المقررة قد صار عملا « غير اقتصادي » .
وأما جهة الخلاف الثانية فهي أن الصناعة اليوم تعتمد على آلات دقيقة
معقدة ، قد أعدت كل آلة منها لعمل خاص بها لا تعداه ، وأصبح العمال
اليوم يختص كل منهم بصنع صنف معلوم أو قطعة مخصوصة من الشيء
المصنوع ، ولا يتسنى مع هذا التخصص أن يحدث تغيير سريع في أحوال
الصناعة ، على حين يبنى أصحاب المذاهب الاقتصادية القديمة مذاهبهم على
زعم أنه من اليسير إحداث التغيير والتبديل في شئون الصناعة إذا دعا الأمر
إلى ذلك ، بغية التوفيق بين الإنتاج وبين ظروف الحياة . فلن يستطيع
الصناع الذين ينتجون قضبان الفولاذ مثلا أن يصبحوا بين عشية وضحاها
صناعاً لآلات « الفونوغراف » ، ولن يستطيع صناع الأنسجة القطنية أن
يصبحوا في لحظة صناعاً للجوارب الحريرية .

وأما جهة الخلاف الثالثة فهي أن المذاهب القديمة لم تقدر الطبيعة
البشرية حق قدرها ، إذ زعمت أنه من الهين على الناس أن يسارعوا إلى
التغيير والتبديل في شئون الصناعة إذا دعا الداعي إلى ذلك . فان الطبع
البشري يميل بالناس إلى أن يحافظوا على ما عرفوه وألفوه . فاللاليون

وأصحاب الأعمال والعمال كل هؤلاء كانوا إذا عملوا في صناعة واطمأنوا إلى نجاحها ، وجنوا ثمارها مدة سنين ، كان من العسير عليهم أن ينكروا أمرها أو يدركوا أنها قد اضمحل شأنها عند الناس ، واستغنت الأسواق عنها . فاذا شهدوا يوماً كساداً في تجارتها ، أَسندوا ذلك إلى أزمة طارئة ، أو إلى منافسة خبيثة ، أو ما إلى ذلك من أسباب يحسبون أنها لن تلبث أن تزول فتعود أحوال صناعتهم إلى عادتها . فيكون أكبر همهم في تلك الحال منصرفاً إلى إقالة صناعتهم من عثرتها ، وإعادتها إلى سابق عهدها . ولا يخطر لهم ما زعمته المذاهب الاقتصادية القديمة من تحويل أموالهم وعملهم إلى ميادين أخرى ، تكون الحاجة إليها أشد ، والعمل فيها أجدى .

وقد كانت بريطانيا العظمى من البلاد التي عرفت بهذه الخصلة من المحافظة على مألوفها ، وكانت صناعة المنسوجات من الصناعات التي ظهر فيها أثر هذا الطبع ظهوراً جلياً ، وكان السر في ذلك هو طول اعتياد الرخاء ، والنجاح في صناعتها ، والميل الطبيعي للمحافظة على ما يتوقع من استمرار الرخاء والنجاح . هذه طبيعة تساوى فيها رأس المال والعمل وليس في أمرها غرابة . ولا عجب في أن يكره الإنسان التبديل في مألوف عمله ، وما قد يجره ذلك من معاناة عمل جديد أو مفارقة الوطن العزيز . وينبغي لنا ألا ننسى أمراً آخر ، وهو الخطة التي سارت عليها نقابات العمال ، فهي تقاوم جهد استطاعتها تحويل العمل من صناعة إلى أخرى . وقد أصبحت أجور العمال متكافئة أتي كان العمل ، فلا منفعة للصانع في مفارقة عمله لكي يستأنف عملاً جديداً في ميدان آخر من ميادين الإنتاج .

هذه هي حال الصناعة التي تقدمت وتعاضمت قدرتها ، فلم يعقب لها

ذلك إلا جهوداً على ما استقرت عليه ، وتوسعاً في إنتاج ما تخصصت له .
فلنسائل أنفسنا : ما هي حال المستهلك وما آل إليه أمره ؟ إن حاجات الحياة
ما زالت تتزايد وتتنوع . قال أحد الاقتصاديين البريطانيين في عام ١٩٣٠ :
« يمكننا أن نستخلص من كل تجارب الماضي القريب حقيقة خطيرة وهي
أن تغييراً جوهرياً قد طرأ على تقدير الناس لحاجاتهم . فبعد أن كان أكبر
ما يحرصون عليه هو الغذاء والكساء والسكن وما إليها من ضروريات
الحياة أصبحوا يحرصون كذلك على تحصيل الكمال من السلع والخدمات » .
وليس في هذا ما يدعو إلى عجب فهو أمر طبيعي . فالإنتاج كلما زاد علا
معه مستوى الحياة ، وأصبح الاستهلاك منصرفاً إلى نوعين من السلع ،
نوع منها ضروري ، والآخر كمال . وليس معنى الضروري والكمال واحداً
في كل البلاد ، بل هو معنى يختلف باختلاف البيئات وتباين العصور .
وامتلاك السلع الضرورية يكون في الكثرة والقلة بحسب عدد سكان
الإقليم ، ولكن استهلاك الكماليات لا يزيد إلا إذا زادت قوة الشراء عند
الناس . فالسلعة إذا عدت ضرورية عند الناس أصبح استهلاكها لا يتأثر
إلا قليلاً بزيادة القوة على الشراء عندهم . ولقد دلت التجربة على أن مستوى
الحياة عند ما ارتفع بزيادة قوة الشراء عند أهل بريطانيا العظمى والولايات
المتحدة لم ينشأ عن ارتفاعه ازدياد في استهلاك الخبز ، بل نشأت عنه قلة
في استهلاكه . وإنا لنظن أنه لن يمضي زمن طويل حتى نرى كذلك أن علو
مستوى الحياة في هذين القطرين لن يؤدي إلى زيادة في استهلاك بعض
السلع الأخرى التي أصبحت من الضروريات مثل السكر والملابس التحتانية
القطنية . ولكن الكماليات التي هي من وسائل الترف من شأنها أن

استهلا كما قابل للمط قبولاً عظيماً . فشراء السيارات مثلاً لا يستطيع شيء أن يحدد مداه إلا نقص القدرة على الشراء . وكذلك الحال في طوائف الأغذية المحفوظة في العلب وزخارف الملابس والكتب والتحف الفنية والمطور والأدهان ووسائل التسلية . فلا عجب إذاً إذا رأينا أن علو مستوى الحياة السريع في العصور الحديثة قد أدى إلى الإضرار بالسلع الضرورية . فالزراعة مثلاً كانت أشد الصناعات كساداً ، على حين كانت أسواق الكماليات أروج الأسواق . وقصارى ما نرى إليه من وراء ذلك كله أن تظهر أن الطلب للضروريات بقي جامداً ، على حين كان الطلب للكماليات يتذبذب ويضطرب بغير ميزان . قال أحد الكتاب : « وكان اضطراب الطلب وتذبذبه راجعاً كذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الثروة ، وإلى التغير الذي طرأ على توزيع الثروة بين الناس ، وإلى التبدل الذي حدث في نسبة عدد الناس بحسب أسنانهم ، وإلى ما أتيح للناس من زيادة في وقت الفراغ واتساع في أفق الثقافة . فمن الأشياء ما لا يستغنى عنه مثل الطعام والملبس والضروري من المسكن ، فإذا ما توفرت هذه الحاجات التي لا بد منها بقي قسط آخر من الحاجات يختلف الناس فيه ولهم الخيار في الحصول عليه إذا شاءوا » .

ففي أزمئة الاستقرار لا يتعذر على الإنسان أن يقدر في كثير من الدقة ما ينتظر استهلاكه في عام مقبل من الخبز أو السكر أو المعاطف ، ولكنه لن يستطيع بحال من الأحوال أن يقدر ولو على وجه التقريب ما إذا كان الناس يقبلون على شراء زى خاص من أزياء الثياب أو ما إذا كانوا يحبون شرب نوع معلوم من الشراب أو يفضلون عليه نوعاً آخر ، أو ما إذا كانوا يفرمون بأغطية المصابيح الحربية أو الأثاث المعدني ، أو ما إذا كانوا يزيدون

رغبة في شراء آلات الطرب أو شهود سباق الكلاب .

ولقد كان من أعظم أسباب تفاقم الاضطراب الاقتصادي في خلال السنوات العشرين الماضية ، هو عدم الاهتمام إلى هذا السر الذي أشرنا إليه ، نعى به اجتماع تقيضين : أولهما جمود نظام الإنتاج واستقراره ومضيه فيما ينتج من السلع وإن كانت زائدة عن الحاجة ، وثانيهما تذبذب أهواء المستهلكين فيما يطلبونه من الحاجات . فكانت الحال أشبه بنضال خفي متصل بين المنتج والمستهلك ، وكان المنتج يصول في هذا النضال بما توفر لديه من أسلحة ماضية . قال الكاتب الذي اقتبسنا منه الكلمة السالفة : « وسعى زعماء أصحاب الأعمال جهد استطاعتهم لكي يأمنوا الخطر الذي كان يهددهم من قبل تقلب أهواء المستهلكين وتذبذب الطلب لسلامتهم ، ومن قبل ما جره تقدم العالم من التغير السريع في وسائل الإنتاج ، فكانوا يلجأون إلى حيل متعددة منها التنسيق بين المصانع المختلفة والتقريب بين جهودها ، ومنها توحيد إدارة تلك المصانع المختلفة وجمع صناعاتها المتباينة تحت هيمنة هيئة موحدة . وبذلك صار الأمر في ميدان الاقتصاد إلى حال وقف فيه جانبان متقابلان وجها لوجه ، أحدهما مستهلك متذبذب الطلب ، وثانيهما منتج محتكر لما يعرض من السلع في الأسواق » . ولجأ المنتج فوق ذلك إلى الإعلان لكي يحمل المستهلكين على طلب ما ينتج من بضاعة ، ولكي يجعلهم يقبلون على شراء أعظم مقدار يمكنهم شراؤه من السلع التي يعرضها . وألف المنتج طائفة من السجعات جعلها شعاراً لإعلانه مثل : « اجعل شراؤك مما ينصح به الاعلان » و « لا تشتري إلا بضاعة مُعلّمة » . وما قصد صاحب الاعلان من ذلك سوى الاحتيال على المستهلك لكي

يستسيغ ما يقدم له فيطمئن المنتج إلى ترويج بضاعته وتحقيق مكسبه . ولما أخفقت كل الوسائل في حمل المستهلك على شراء السلع التي أزعجت لها كل هذه الدعاية لجأ المنتج إلى وسيلة أخرى ، وهي الرشوة — نغني رشوة المستهلك . فإذا واطب المستهلك مثلاً على شراء نوع من دهان الأحذية أو نوع من (المقشات) أو (السجاير) كان له الحق في هدية تهدي إليه كبرة أو معطف من الفرو . ولجأ أصحاب السلع الضخمة إلى حيلة أخرى ، وهي البيع بالتقسيط في صورة إجارة وهمية ، وما هذه سوى حيلة لإخضاع المستهلك لإرادتهم . وقد أطلق المنتج وصفاً على المستهلك الذي يتردد في شراء البضاعة ولا يقدم عليها عن رضى ، فسماه «مقاوم البيع» وأقبل عليه «يحطم» مقاومته بالاعلان البارع . قال أستاذ جليل منذ عشرين عاماً يعجب : « إذا سمعت أحاديثهم حسبت أن الله قد خلق الناس لكي يشتروا البضاعة ، ولم يخلق البضاعة لكي يشتريها الناس » .

وقد أصاب ذلك الأستاذ فيما قاله . فان تاريخ الاقتصاد في هذه السنوات القريبة يدل أعظم الدلالة على صحة ماذهب إليه .

كانت هذه حال المنتج والمستهلك في داخل بلادها . وأما فيما بين الدول فقد كان لاضطراب شئونهما أثر أى أثر . كانت السلع التي يحرص المستهلك في بلد على شرائها من منتجات البلاد الأخرى لا يباح استيرادها إلا بعد لأى وتردد . وكانت الدول لا تبيع ذلك الاستيراد إلا بقدر ما يكافئ أثمان البضائع التي تصدرها إلى البلاد الأخرى . فساسه بريطانيا إذا أباحوا شراء اللحم الدافمركي أو الدراجات اليابانية ، فانهم لا يفعلون ذلك لأن تلك البضائع تساعد على زيادة عدد البريطانيين الذين يأكلون اللحم أو يكون

الدراجات ، وهذا ما كان يقضى به العقل السليم ، بل كانوا يبيعون شراءها بالقدر الذى يمكن بريطانيا من زيادة ما تصدره من فحمها وفولاذها .

فكانت التجارة الدولية فيما بين سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣٩ تدل على معنى واحد ، وهو أن المستهلك هو صاحب الفضل على المنتج إذا اشترى بضاعته ، لا أن المنتج يخدم المستهلك باخراج السلع التى تنفعه فى حياته . وكان الساسة يبدون ما فى ضمائرهم من ذلك المعنى فى المناسبات الرسمية بغير نخرج ، وهم لا يدركون ما فيه من خلط وتناقض . فى اجتماع عصبة الأمم قال المستر إيدن : « إن بريطانيا أباحت أن تستورد من بلاد العالم الأخرى مقداراً متزايداً من السلع » ، وقال إنها بذلك « تساعد مساعدة كبرى على تدعيم التجارة الدولية » .

والحقيقة هى أن بريطانيا إذا تفضلت على الدانمرك أو الأرجنتين بشراء زبدتها أو لحوم حيواناتها ، فإن الدانمرك كذلك والأرجنتين تتفضلان على بريطانيا بأن تشتريا فحمها ليستدفى به أهلها .

فالعلة إذاً واحدة . فهى فى تجارة الدول فيما بينها نفس العلة التى أصابت تجارة الدول فى داخلها ، وهى أن التجارة إنما ترمى إلى جعل المستهلك يشتري ما يحب المنتج أن يبيع له ، لا أن يصنع الصانع ما يطلب المستهلك أن يستهلك .

ولكن بعض الدول لم تلبث أن أدركت السر الذى عجز المستهلك الفرد عن إدراكه ، وهو أن إلحاح المنتج فى عرض سلعه جعل المستهلك فى موضع المُدِلِّ الذى يغلو فى دلاله عليه ، ويستطيع أن يوقع الضرر به . فاستطاعت ألمانيا أن تستخدم ذلك السر على أكمل الوجوه . قال الدكتور شاخت

الألماني : « إن لب المسألة كلها هو أن نعرف ما إذا كان العالم يريد أو يستطيع أن يغفل شأن سوق تضم ثمانين مليوناً من الناس ، أو أنه يريد أن يواصل المعاملة مع تلك السوق الكبرى » . وكانت البلاد التي لا غنى لها عن أسواق ألمانيا هي دول أوروبا الوسطى ودول البلقان . ولم يكن لتلك الدول بد إذا شاءت أن تبيع منتجاتها لألمانيا من أن تشتري منها لقاء ذلك ما تنتجه ألمانيا من مصنوعات ، سواء أ كانت تلك المصنوعات مفضلة عندها أو غير مفضلة . ولجأ كثير من الدول إلى بيع منتجاتها للدول الأخرى بأثمان أقل من نفقات إنتاجها لكي تحمل أهل تلك الدول على الشراء منها . وكان عبء التعويض عن تلك الخسارة يقع على كاهل المستهلكين من شعوبها هي ، لأنها تملك أن تحملهم على الشراء بغير عناء ولا كلفة .

فكانت السلع الزائدة في الإنتاج تجمد مصرفاً في داخل البلاد ، لأن المستهلك كان لا يملك إلا أن يشتريها ، وأما في الأسواق الأجنبية فكانت المغالاة في الإنتاج تفضي إلى مثل تلك الوسيلة التي أشرنا إليها من البيع بالثمن البخس . وكان أثر ذلك كله اضطراباً لا حد له في التجارة الدولية . فكان من الواضح لكل ذي عينين أن تلك الحال المضطربة لا شك تنطوي على عيب خفي من خطأ في التفكير لم يهتد الناس بعد إليه . فما ذلك العيب وما هي الوسائل التي تؤدي إلى علاجه ؟ حاول الكثيرون أن يلتمسوا كشف ذلك فكانت مساعيهم لا تؤدي إلا إلى زيادة في خطورة الداء .

وسائل الإسعاف والعلاج

كان أول الأخطاء التي وقع فيها الباحثون ناشئاً من جهلهم مواطن

الداء ؛ فقد ضللتهم الآراء القديمة وحسبوا أن الإفراط في الإنتاج لا بد أن يكون حدثاً طارئاً ، فلم يأبهوا لبحث ما يكمن تحته من أسباب . لم يعيروا إلاقليلاً من العناية لمعرفة كنه ذلك الإنتاج المفرط ؛ فلم يعرفوا أن الإفراط في الإنتاج قد يكون حقيقياً ، ومعنى ذلك أن ينتج بلد من البلاد مقادير من السلع لا يحتاج الناس إليها كلها ، كأن ينتج من المطاط مقادير لا تستنفدها الصناعات التي تستخدم المطاط ، أو كأن ينتج من زيت الحوت أو غزل القطن ما يزيد على حاجة كل من يحتاجون إليهما ، أو كأن يزرع من القمح أو القطن في بعض الأوقات ما يزيد على حاجة العالم أجمع منهما .

ففي كل هذه الأحوال يكون الإفراط في الإنتاج حقيقياً . وقد يكون الإفراط في الإنتاج نسبياً ، وهذا هو الذي يقع في أغلب الأحوال ، ومعناه أن يكون الإنتاج أكثر من طاقة الناس على الشراء ؛ ومثل ذلك أن تنتج شيكاغو من الدهن مقادير لا تستنفدها الأسواق ، فيقال إن إنتاجها مفرط ، مع أن الفلاح في بلاد الجنوب من الولايات المتحدة أو في شرق أوربا يكون عند ذلك في أمس الحاجة إلى الغذاء الدهني .

وقد يكون التفريق بين الإفراط الحقيقي والإفراط النسبي في الإنتاج دقيقاً يتعذر إدراكه في بعض الأحوال ، هذا لا شك فيه ، ولكن النوعين موجودان على كل حال ولا بد من التمييز بينهما ومعرفة خصائص كل منهما ، وما يلزم له من العلاج الخاص به . وقد كان الإنتاج المفرط النسبي هو سبب المشكلة الاقتصادية التي انتابت العالم في تلك السنوات العشرين المنصرمة .

وقد وقع الباحثون في خطأ آخر وهم يحاولون معرفة حقيقة الداء ، فإنهم آمنوا بالمذاهب القديمة إيماناً جعلهم يعيشون عن رؤية الحقيقة التي مثلت

أمام أبصارهم ، وهي أن الإفراط في الإنتاج قد صار داء مزمناً نشأ في أول أمره من اختلال التوازن بين قوة المنتج وقوة المستهلك كما أوضحناه آنفاً . وكان الخطأ الأكبر هو أنهم أخذوا يعالجون المشكلة من وجهة نظر المنتج ، وبغرض تحقيق مصلحته وحده . فقد كانت مصلحة المنتج ذات السلطان الشامل الأعظم في الدولة ، فاتفقت الآراء في أطراف الأرض على أن الوسيلة لعلاج الداء إنما هي التماس معونة الحكومة للمنتج . وكانت الخطوات الأولى في سبيل العلاج متجهة نحو هذا المقصد . ولنضرب مثلاً وسيلتين مختارتين كانتا أحب الوسائل لبلوغ ذلك المقصد وهما : إعانة الإنتاج بالمال وتسهيل عقد القروض له لقاء فوائد ضئيلة ، ثم تحديد الانتاج بغية زيادة أثمان السلع .

أما الوسيلة الأولى فقد كانت مفضلة عند كثير من علماء الاقتصاد . ولعلمهم كانوا يرون أحياناً أن الإنتاج يؤدي إلى مكافحة البطالة ، فليس بالإنتاج بأس أيّاً كان نوعه ومهما كان مقداره ، لأن العمل في ذاته يدر الأجر للعامل ، ويعود بالربح على صاحب المال ، ويعين بذلك على زيادة قوة الشراء في جمهور الناس ، فيستطيعون أن يشتروا ما أخرجه الإنتاج من السلع .

وأما غير العلماء من رجال العمل فقد أحسوا أن في هذا المنطق مغالطة وإن لم يعرفوا كنهها . وكان أحب إليهم أن يلجأوا في علاج المشكلة إلى الوسيلة الثانية ، وهي تحديد الانتاج . وأخذت اتحادات الصناعة على اختلاف صنوفها تعمل على تقليل الانتاج من جهتها ، وأخذت الدول تعقد العهود على تحديد الإنتاج فيما بينها ، فقيدت بتلك العهود إنتاج القصدير والشاي والمطاط والنحاس ، ثم قللت من إصدار القمح والسكر ، وهذا أدى بالطبع إلى تقليل إنتاجهما . ولكن الوسيلتين كليهما لم تؤدي إلى المقصود ،

بل زادت الشر تفاقماً ، وصار الانتاج أشد إفراطاً إذا قيس بطاقة المستهلك ، على الشراء . وكان هذا الاخفاق أمراً محتوماً . ثم جاءت الطامة الكبرى إذ لجأت الحكومات إلى إغاة المنتجين بالمال لكي ينتجوا سلعاً لا تجد في الأسواق رواجاً ، ثم أعانهم بعد ذلك لكي يهلكوا تلك السلع إهلاكاً . وقد حدث في مدة السنوات العشر الماضية في بعض الدول التي تعد من أرقى بلاد العالم وأعلاها مدنية ، أن كان القمح والقطن يحرقان قبل أن يؤتيا ثمارهما ، وكان البن يحرق والحيوان يقتل والألبان تدلق دلقاً .

وبالجملة فقد كانت وسيلة تثبيت الأسعار هي الوسيلة المفضلة في طول مدة ما بين الحربين . وكان معنى تثبيت الأسعار دائماً أن يعمل على زيادتها لا على خفضها . فكانت تلك آية واضحة على تغليب مصلحة المنتج والنظر إليها دون غيرها . ولكنها مع ذلك لم تقض إلا إلى خيبة ، شأنها في ذلك شأن الوسائل الأخرى التي قصد بها إصلاح الاختلال الذي طرأ على حياة الاقتصاد .

ومع ذلك فلم يخل الأمر من محاولة الإصلاح من ناحية أخرى ، وهي ناحية المستهلك . فان الوسائل التي أريد بها حمل المستهلك على الاقبال على الشراء لم تؤد إلى ما كان يرجى من ورائها ، إذ أخفق الاعلان في حمله على زيادة الشراء ، كما أخفق البيع بالتقسيط على طريقة التأجير الصوري . ولكن ذلك كله لم يحمل المنتج على اليأس من أمره . فأقبل على صنوف أخرى من الحيل وجعل يبتكر الوسائل بعد الوسائل لحمل المستهلك على الشراء . فذهب به الظن إلى أن السبب الذي يجعله يمتنع عن الشراء هو أنه يضمن بالمال ويدخره ظناً منه أن الادخار فضيلة . فعقد النية على أن

يزعزع فيه عقيدة الادخار ، ويملاً قلبه بعقيدة أخرى ، وهي أن ذلك الادخار ليس سوى وهم مضلل . ففي بريطانيا العظمى مثلاً ذاع استعمال لوحات كانت تكتب عليها كلمات تشبه الأمثال أو المواعظ مثل « أنفق في سبيل مكافحة البطالة » ، ومثل « أنفق في سبيل الرخاء » . وأقبل الاقتصاديون في بحوثهم يدعون أن قلة الاستهلاك « هو العلة في الكساد وليست العلة هي المغالاة في الانتاج » ، فإذا رضى المستهلك أن يعدل عن بخله وأن يسخو بالشراء وأن يمتنع عن الادخار وشراء الأسهم وما إليها لما بقي في السلع ما يشكو المنتج من كساده .

وإنه لما يسترعى النظر أن هذه الدعاية في سبيل الانفاق هي التي حركت عند الناس اهتماماً دون غيرها من وسائل العلاج التي لجأ إليها أصحاب المصالح يلتمسون بها الدواء للمشكلة الاقتصادية الكبرى . وما أسرع ما ارتفع من الناس صوت يسأل قائلاً : « ألا يكون الامتناع عن الانفاق ناشئاً من فقر الناس وقلة قدرتهم على الشراء ؟ . وإذا صح هذا ألا يكون سبيل الاصلاح أن نغلق جيب المستهلك بالمال لكي نعينه على الشراء ؟ »

فكان معنى هذا أن يكون العلاج بإعانة المستهلك بدل إعانة المنتج ، وما لبث الناس أن رأوا بعض المصلحين يبادرون إلى رسم خطط جديدة يقصد بها زيادة دخل المستهلكين ، صادفت في القلوب هوى ، مثل خطة دو جلاس وصنوها خطة تونزند . ولم تخل البلاد الأخرى من ترديد أصداء هذه الحركة ، وبدأت النفوس تزور عن أصحاب رؤوس المال ، وأخذ الناس ينعتونهم في كل مكان بأنهم أعداء الفقير ، بعد أن كانوا من قبل لا ينعتون إلا بأنهم أعداء العامل وحده . وكان المقصود بالفقير هو المستهلك أبو الأسرة كائناً

ما كان . ولكن هذه الحركة كلها لم تكن سوى هزة سرت في الناس لم يعرفوا حقيقة كنهها ، ولم يستطيعوا أن ينطقوا بحقيقة معناها ، وكانت في جملتها لا تزيد على أن تكون إظهاراً لما في نفوسهم من كراهة سيطرة المنتج على شئون الاقتصاد ، وتدخله فيها تحقيقاً لمصلحته . وكان المعنى المبهم الذي أدركوه هو أن المنتج إنما وجد لخدمة المستهلك ، وأن الاضطراب الاقتصادي الذي يشكون منه وهو اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك يمكن علاجه بأن يعدل الإنتاج حتى يكون ملائماً لحاجة المستهلكين ، وليس بتعديل الاستهلاك حتى يكافئ إنتاج المنتجين . وقد كانوا على الحق كل الحق فيما ذهبوا إليه . فكانت الخطط الجديدة التي رسمها أمثال دوجلاس وتونزند أقرب إلى إصابة الهدف من كل ما رسمته الدولة من خطط أخرى قصد بها إعانة المنتجين أو تحديد إنتاجهم أو زيادة أثمان سلعهم . ولكن الخطط التي رسمها المصلحون لم تكن في تفصيلها سليمة ، ولهذا لم يجد الاقتصاديون مشقة في تنفيذها وإظهار بطلانها ، وعادوا إلى مناصرة رأيهم الذي دعوا إليه من قبل ، وهو أن علة الاضطراب الاقتصادي ناشئة من قلة الاستهلاك ، وأخذوا ينادون بأنه من العبث السعي إلى زيادة الاستهلاك بالوسائل المبهمة التي يدعو لها أصحاب الخطط الجديدة .

وكانت روسيا السوفيتية عند ذلك قد أخذت تعالج مشكلتها الاقتصادية على طريقها ، وكذلك أخذت ألمانيا النازية في معالجة مشكلتها . فاسترعى ذلك أنظار الناس ، ولا سيما بعد أن سمعوا دعوى هاتين الدولتين أنهما قد أفلحتا في التماس العلاج لما كانتا تشكوان منه . ولكن الدول الديمقراطية لم ترض عن الوسائل التي تذرعت بها هاتان الدولتان لبلوغ غاياتهما

فأنكرتها وجاهرت بالسخط عليها بادية ذى بدء ، فمنعها هذا من أن تقبل على بحث ما أسفرت عنه تجارب هاتين الدولتين والاستفادة منها . وقد عمدت روسيا السوفيتية منذ أول عهدتها بالنظام السوفيتي إلى رسم الخطط للإنتاج ، وكان نجاح هذه الخطة في بعض الأحوال داعياً إلى اعتقاد البعض أن تنظيم الإنتاج قد يكون في ذاته علاجاً شافياً لكل ما نشكو منه في حياتنا الاقتصادية .

ولما أخذت بعض دول الغرب تقلد روسيا في رسم خطط الإنتاج لم تذكر الفرق بين ظروف تلك الدولة وبين ظروفها الخاصة بها . فان روسيا كانت لا تزال في أول عهدتها بتنمية مواردها ، وكانت دولة ذات أرض فسيحة فيها من الخيرات ما لم يستخرج بعد ، وكان عدد أهلها يتزايد تزايداً عظيماً ، وهم لا يزالون في حياتهم عند مستوى ضئيل ، وكانت جمهرة صادراتهم من المواد الغفل ، وأسواق بلادهم عظيمة تتسع لكثير من الزيادة في كل السلع حتى الضروري منها . فكانت هذه الظروف مجتمعة تعمل على استيعاب كل ما يعرض في روسيا من السلع ، فما كان من الممكن أن تحس تلك البلاد شيئاً يشبه أن يكون مغالاة في الإنتاج .

وأما تجربة ألمانيا فقد كانت أكثر فائدة من تجربة روسيا . فمنذ سنة ١٩٣٣ بدأ تنظيم الإنتاج فيها ، وهي بلاد بلغت شأواً بعيداً في الاقتصاد الصناعي ، وقد زاد الإنتاج فيها زيادة كبرى في مدة السنوات العشر السابقة ، من أثر ما اجتمع لها من الأموال التي تدفقت عليها من الخارج . فبدأ فيها ما يدل على تضخم الإنتاج وزيادته عن الحاجة . فعمدت إلى رسم خطة ترمي إلى تنظيم الاستهلاك ، أي أن الحال هناك كانت على ضد ما كانت عليه

في روسيا السوفيتية ، حيث كان تنظيم الاستهلاك غير ضروري إذ كانت حاجة الناس فيها أكبر من طاقة الإنتاج ، وكان الاستهلاك هناك يستوعب من تلقاء نفسه كل ما يعرض في الأسواق من أصناف السلع جميعا . وكان تنظيم الاستهلاك في ألمانيا يظهر في صور شتى ، مثل إنشاء المرافق العامة ، وكان أكثره متجها إلى التسليح والاستعداد الحربي . فأدى ذلك إلى حل مشكلة زيادة الإنتاج لأن البرنامج العظيم الذي أعد للاستهلاك كان كافيا لاستيعاب كل ما تخرجه طاقة الإنتاج ، بل لقد كان الاستهلاك يتطلب المزيد من الإنتاج . فلم يلبث المتعطلون من العمال أن وجدوا في ذلك البرنامج من الأعمال ما يستنفد جهدهم . وقد عمدت روسيا وألمانيا كلتاهما إلى تحديد أثمان السلع ، فلما كانتا تراعيان فيها نفقات الإنتاج ، ثم عمدتا إلى تحديد أجور العمال تحديداً يلائم أثمان حاجيات المعيشة . والملاءمة بين الأجور وبين أثمان السلع مشكلة يتوقف حلها على مقدار الجهد الذي يوجه إلى إنتاج ما هو ضروري لحياة الناس من حاجيات المعيشة .

وأما نحن في بريطانيا العظمى فلم نتجه في سبيل حل مشكلة تعطل العمال إلا عند ما أخذنا نعد العدة للتسلح ، فإن الاستعداد الحربي هو أبسط الوسائل التي تكفل تنظيم الاستهلاك . ولم نستطع القضاء المبرم على مشكلة البطالة إلا في أثناء هذه الحرب ، وذلك لأنها اضطرتنا إلى أن نمضي في إنتاجنا على نفس الخطط التي سبقتنا إليها روسيا وألمانيا منذ سنوات .

تنظيم الاستهلاك

يميل الناس إلى الاعتقاد أن حل مشكلة زيادة الإنتاج بوسيلة إعداد

العدة للحرب إنما هو ضرب من الضرورة التي كان لا بد لنا منها ، وأنا إذا كنا نركب الصعب من الأمور في أثناء الحرب فإننا لن نلبث أن نتنفس من تلك الضرورة المنكرة التي نضطر إليها على كره . فإذا ما وضعت الحرب أوزارها عدنا إلى ما كنا عليه وألقينا العصا .

وهذا الاعتقاد جدير بأن يغطى على حقيقة ذلك العلاج الذي حملتنا عليه الظروف ، وهو اعتقاد لا يزيد في حقيقته على أن يكون نسيجاً من الأباطيل . فمعدات الحرب إنما تصنع لكي تستهلك ، وليس فيها ما يضيف إلى الثروة قطميراً ، فهي كما يقول الاقتصاديون (غير منتجة) ، وهي نوافل وفضول ، شأنها في ذلك شأن كل ما يبذل في سبيل مباحج المدنية وترفها . ولا فرق بين النتائج الاقتصادية لصناعة معدات الحرب وبين النتائج الاقتصادية لصناعة جوارب الحرير أو صناعة الأقلام أو إنتاج سمفونيات بهوفن الموسيقي . ففي كل تلك الأحوال تبذل قوى الانتاج لتوفير ما يريد المجتمع أن يستهلكه ، سواء أكان ذلك عن سداد في الرأي أو خطأ في التفكير . وقد تكون رغبة المجتمع في إعداد عدة الحرب متذبذبة متقلبة ، ولكن لا فرق بين تذبذب رغبة المجتمع في هذا الشأن وبين تذبذب رغبته في سائر ما يريده ، فإن تقلب أهواء المستهلك وصف عام لعله تعثرى المجتمع الحديث ، وتشمل النظام الاقتصادي كله ، وإن كانت رغبة المجتمع في التسليح تتقلب وتتذبذب على صورة أوضح .

ونحن إذا تأملنا في طبيعة الحاجة إلى الاستعداد الحربي أمكننا أن تبين الأسرار التي جعلتها تؤدي إلى علاج مشكلة البطالة . فأول تلك الأسرار أن الحاجة الحربية لا حد لها ، فهي تضطرتنا إلى وضع الخطط

الشاملة التي تحدد الإنتاج والاستهلاك جميعاً . والسر الثاني هو أن تنظيم الاستهلاك في تلك الخطط يقتضى ألا ننظر إلى ثمن السلع أو إلى الربح الناشء منها ، فإذا نظرنا إلى الأثمان والأرباح في إنتاج تلك السلع فإنما نفعل ذلك لكي نختار أفضل الطرق التي نتوخاها في إنتاجنا .

وليس في هذين السرين ما يجعلهما خاصين بإنتاج معدات الحرب وحدها ، فإن نظام الاستهلاك الذي وضعته وزارة التموين في بلادنا لا يختلف في جوهره عن النظام الذي وضعته وزارة الأطفعة ، فكلاهما يقصد إلى غاية واحدة وهي تدير شئون الاستهلاك . ووزارة السفن تقصد إلى الغاية عينها ، إذ تدبر نقل الضروريات وتقدم الأهم على المهم منها ، لا تنظر في شيء من ذلك إلى الثمن أو إلى الربح ، بل تجعل كل همها منصرفاً إلى تدير ما يحتاج إليه المستهلك .

فإذا نحن أردنا أن نعيد تنظيم اقتصادنا لكي نجعله ملائماً لحياة السلم بعد أن تنقضى أيام الحرب وتزول الحاجة إلى الاستعداد الحربي ، وإذا أردنا أن نتحاشى البطالة الشاملة التي كنا نشكو منها من قبل ، إذا أردنا ذلك كان من المحتمل علينا أن نضع خطة مرنة للاستهلاك نبين فيها ما هو ضروري في المحل الأول وما هو ضروري في المحل الثاني وما هو مستحب بعد ذلك وما هو أقل استحباً ، ثم نوجه قوى الإنتاج بمقتضى تلك الخطة حتى نكفل أن تتجه بكل طاقتها لتوفير تلك الحاجات جميعاً . فالذي نحتاج إليه في العصر الجديد هو كما قال أحد واضعي الخطط الجديدة « تنظيم الاستهلاك أولاً ثم تنظيم الإنتاج على مقتضاه ثانياً » .

نعم إن الاستهلاك كما قلنا من قبل من طبعه التذبذب ، ويمكننا

أن نعالج هذا بأن نجعل الخطط التي نضعها له مرنة حتى يمكننا أن نعدلها على مر الزمن ، فتكون ملائمة لتقلب أهواء المستهلكين حسبما تهدينا إليه التجربة . ولا شك في أن هذه الأهواء لن تجد في أول الأمر كل ما يرضيها ، ولن يكون لنا مفر من تحديدها وضبطها كما أشار إلى ذلك أحد الكتاب منذ قليل إذ قال : « وينبغي أن نوجه المجتمع توجيهاً يعود به ضبط النفس وحسن الاختيار » . ومهما يكن من الأمر فإن النصف لا يسهه إلا الإقرار بأن مثل هذا التحديد إن عاد بشيء من الضرر فإن ضرره لا يقاس بالضرر الناشئ من إطلاق العنان للمجتمع تتمتع فيه طائفة بكل ما تهوى من مباحج الترف مع حرمان طائفة أخرى من كل مرفهات الحياة . فأول ما ينبغي تحقيقه في النظام الاقتصادي الجديد هو تنظيم الاستهلاك قبل كل شيء ، ثم تنظيم الإنتاج بحيث يؤدي إلى توفير ما يلزم للمستهلكين من الأشياء . فالنظام الاقتصادي الجديد لا بد أن يقلب الترتيب الذي كان مستقراً في مدة الأعوام المائة والخمسين السابقة ، حتى يصبح الإنتاج تابعاً لحاجات الاستهلاك وليس العكس كما هو الحال الآن . قال ماكس ويبر في عام ١٩١٧ ما يشبه أن يكون إشارة إلى هذا المعنى إذ قال : « لم تكن حاجات الإنسان لتحدد كما يريد لها نظام الإنتاج »

وقال الرئيس روزفلت في عام ١٩٣٣ : « إنني أعتقد أننا عند مطلع عهد جديد سوف يؤدي إلى تغيير جوهرى في تفكيرنا الاقتصادي ... فسوف يكون تفكيرنا متجهاً إلى المستهلك أكثر من اتجاهه إلى المنتج »

ولا شك عندنا في أن هذا التغيير الجوهرى هو أول ما يجب علينا

العمل على تحقيقه بعد الحرب ، لأنه الشرط الذى لا يمكن بغير توفره أن يقام بناء النظام الاقتصادى الجديد .

وهذا الشرط نفسه ضرورى لصلاح التجارة الدولية ، فإنه مما لا يحتاج إلى زيادة فى البيان أن الأزمة الاقتصادية الدولية لن يتاح لها الدواء الشافى ما دامت الدول تجعل القصد الأول من سياستها الاقتصادية أن تبيع لغيرها من الدول الأخرى أكثر ما تستطيع بيعه من منتجاتها ، على أن تشتري من سواها أقل ما يمكنها شراؤه ؛ فالطريقة المثلى لإصلاح الاختلال فى التجارة الدولية هى أن تعدل الدول عن خططها التى سارت عليها من قبل ، وهى أن تنظر إلى ما تريد بيعه إلى سواها ثم تنظر بعد ذلك مكرهة إلى ما لا بد لها من شرائه منها حتى تحملها على شراء ما تريد بيعه من سلعها . يجب أن تعدل الدول عن مثل هذه السياسة وتجعل نظرها أولاً إلى ما تحتاج هى إليه من بضائع البلاد الأخرى ثم تنظر بعد ذلك إلى ما تحتاج أن تنتجه لى ترسله عوضاً عما تأخذ .

ولعل الاتفاق التجارى بين ألمانيا والمجر فى ٢١ فبراير سنة ١٩٣٤ هو أول اتفاق فى العصور القريبية ظهر فيه أن دولة تتعهد بزيادة الإنتاج للسلع التى تحتاج إليها دولة أخرى . وهذا هو الروح الذى ينبغى أن يسرى فى معاملات التجارة بين الدول . ولن يكتب الصلاح للتجارة الدولية إلا إذا جعلت كل دولة محور معاملاتها ما تحتاج إليه من سلع سواها وعدلت عن توجيه كل همها إلى تصريف منتجاتها . لا أمل لصلاح تلك التجارة إلا إذا عدت الدول تجارة الصادر وسيلة تتخذها كل منها للتعويض عما تحتاجه من بضائع البلاد الأخرى ، وعدلت عن نظرتها السابقة التى جعلتها تعتبر

تجارة الصادر غايتها الكبرى ، يتضاءل إلى جانبها شأن الاستيراد حتى كانت تنظر إليه كأنه ضرورة تلجأ إليها كرها لكي تحمل البلاد الأخرى على الشراء منها . إن هذه النظرة التي تجعل التصدير في المحل الأول ، إنما هي نظرة الدول إذا كانت قد أضمرت نية الاستعداد للحرب ، فهي لا تشتري من البلاد الأخرى شيئاً إلا إذا كان استعدادها للحرب يتطلب شراءه من البلاد الأخرى . فالاستعداد للحرب إذا دعا إلى الشراء من البلاد الأخرى يكون عاملاً على الإصلاح في التجارة الدولية كما أنه يكون عاملاً على الإصلاح في أحوال الاقتصاد في أسواق البلاد ذاتها .

فإذا أردنا أن نحقق مثل ذلك الإصلاح في أوقات السلام كان الواجب علينا أولاً أن نوجه كل همنا إلى معرفة ما يحتاج إليه المستهلك ، ثم نوجه الإنتاج بعد ذلك إلى توفير تلك الحاجات سواء أكان ذلك بالإنتاج لأسواق البلاد نفسها ، أم بالإنتاج لأسواق البلاد الأخرى .

ومن الضروري فوق هذا كله إذا أردنا أن نقيم حياتنا الاقتصادية على أساس سليم أن نجعل غايتنا في الإنتاج توفير الرفاهية للناس ، وأن نعدل عن جعل الربح المالى غايتنا . ويترتب على هذا ألا نعبأ بأثمان السلع ولا بما يعود على المنتج من ربحها . والسبيل إلى ذلك أن نضع لأنفسنا خطة للاستهلاك نبين فيها ما يحسن بنا إنتاجه لتوفير الخير والرفاهية للناس جميعاً ، ثم نقدر أثمان السلع التي ننتجها على أن يكون رائدنا في تقديرها تحقيق ما نرجوه من خير المجتمع . فبهذا نستغنى عن تلك الطريقة الفاسدة التي تسير عليها الحياة الاقتصادية اليوم ، فإن أساس الحياة الاقتصادية الحاضرة قائم

على ترك الانتاج يفعل ما بدا له ، يعرض السلع التي ينتجها ويجعل لها الأثمان التي تحقق له الربح . ويزعم الزاعمون أن تلك الأثمان هي الكفيلة بإظهار رغبة المستهلكين ، إذ أنهم يقبلون على شراء الأشياء ويبدلون فيها الأثمان المطلوبة إذا هي أرضتهم . فالأثمان في رأى هؤلاء أداة تؤدي من تلقاء نفسها إلى إنتاج ما يطلبه الناس وإبطال ما لا يطلبونه .

ولكن الرأى الجديد الذي ندعو إليه قد لقي قبولا عند الكثيرين منذ حين قبل ابتداء هذه الحرب . فقد رأى الناس أن من الخير تحديد الأثمان تحديداً يكفل مصلحة الناس ، فتجعل أجرة المنزل من المنازل بحيث تمكن الذين يحتاجون أشد الحاجة إلى السكنى من استئجاره ، وكذلك ثمن اللبن فانه يقدر تقديراً يمكن أكثر الناس اضطراراً اليه من شرائه وهكذا .

وقد حدث في أثناء هذه الحرب توسع في تحديد أثمان الأطعمة على هذا المثال تحقيقاً لخير المجتمع . وإنه لمن المحال أن يظن أحد أن من المستطاع الرجوع إلى ما كانت عليه الحال من إطلاق الأسعار من كل قيد إذا ما انقضت أيام الحرب .

فإذا ما استقر الأمر على هذا الرأى الجديد وتبيننا الغاية من تحديد الأسعار ، بقيت مسائل شتى يجب علاجها تفصيلاً ، فيقوم العالم الاقتصادى يبحثها من الوجهة النظرية ، ويقوم واضع الخطط لما بعد الحرب بتقدير شئونها من الوجهة العملية . وقد يكون من المباح أن يطلق للأسعار العنان في غير الضروريات من السلع ، فانه لا ضرر من أن تترك أثمان تلك الأشياء الكمالية مطلقة ، فإذا شاء المستهلك شراء الكماليات اشترى وبذل ثمنها ، وإذا لم يشأ عدل عن شرائها وله عنها مندوحة .

ولسنا نزع من أن من الواجب إغفال جانب الربح كل الإغفال . فمن المستحسن أن يعمل الانتاج على تحقيق الربح بأن يختار من الطرق ما يقلل من النفقة ، فان ذلك يعود على الحياة الاقتصادية بالنفع مادام القصد الأخير لا يتأثر بذلك ، وهو أن تقدر الأسعار تقديرا يجعل السلع في متناول من يحتاجون إليها . فالنظر إلى الأثمان والأرباح ينفع إذا استخدم لاختيار خير طرق الانتاج . ولكن ذلك يتوقف على شرط ، وهو ألا يجعل تلك الأثمان وتلك الأرباح هي الهدف الأسمى الذي يضحى في سبيله بسائر الغايات .

ولا يهولن هذا الرأي أحدا فانه من اليسير على البلاد أن تدبر أمر الانتاج اللازم لتوفير رفاهية الجميع ، فيجد العمال ميادين جديدة يلتهمسون فيها رزقا ، ولن يكلف هذا التدبير مشقة سوى أن يحدد الاستهلاك للناس على النحو الذي أشرنا إليه ، إما طوعا وإما كرها . وليس هذا بالمعجز ، فان الظروف الحربية قد ألجأت أولى الأمر في بريطانيا العظمى إلى الأخذ بمثل هذا الرأي ، واتضح لهم صدقه بعد حين . لقد حملتنا الحرب على أن نعد لها عدة ضخمة ، وكان لا بد لنا من أن تدبر المال لإنتاج تلك العدة ، فعمدنا إلى وسيلة كان فيها التوفيق ، وذلك أننا أخذنا ندعو الناس إلى الادخار والاقتصاد والمشاركة بما يدخرونه في الأسهم والسندات التي يدبر بها المال للانتاج . فبعد أن كانت الدعاية الاقتصادية تنادى بالانفاق في سبيل إعادة الرخاء ، وتتغنى بمدح الانفاق في سبيل مكافحة البطالة ، أصبحت اليوم تنادى بالادخار وتتغنى بفضله ، كما كان يفعل أهل القرن التاسع عشر في حكم الملكة فكتوريا .

ولكن المذاهب الاقتصادية لم تنهض لمسايرة ضرورات الحياة نهوضه

سريعاً ولا كاملاً . فقد أحست الحكومة البريطانية في حياتها العملية أنها إذا شاءت تدبير المال لإعداد عدة الحرب فلا مناص لها من أن تحدد استهلاك الناس للسلع حتى يقل إنفاقهم ويوفروا لها ما يلزم للحرب من مال . وليس بين البريطانيين اليوم من يشك في حكمة هذا الرأي أو يتردد في الإيمان بضرورة اتباعه ، ولكن أصحاب المذاهب الاقتصادية لم يدركوا بعد وجه الشبه بين الاستعداد للحرب وبين الاستعداد للإصلاح الاجتماعي ، ولم يدركوا أن الرأي إذا صح في الأول فإنه حري بأن يصح في الثاني . وإنه لمن اليسير علينا أن ندبر المال اللازم لذلك الإصلاح الاجتماعي الشامل بالوسيلة التي دبرنا بها عدة الحرب ، وهي الادخار والاقتطاع من نفقتنا .

فعلينا إذا شئنا أن نرسم لأنفسنا خطة تؤدي إلى هذا الغرض أن نحدد الاستهلاك ، ومعنى تحديده أن نبين ما هي الأشياء الضرورية التي لا غنى لنا عنها في الحياة ، ثم نبين مراتبها من الضرورة أيها أولى بالتقديم لضرورته القصوى ، وأيها لا يضر تأخيرها قليلاً عن تلك المرتبة ، ثم نكبح النفوس عن أهوائها في طلب ما ليس ضرورياً للحياة من الأشياء ، ونجعل ما نقتصده من وراء هذا وقفاً على تحقيق برنامج الإنتاج الذي نحتاج إليه . وخلاصة القول أنه ينبغي لنا أن نتوصل إلى تحقيق غاياتنا من الإصلاح الاجتماعي في زمن السلم بنفس الوسائل الدقيقة الجدية التي سلكتها لتحقيق غاياتنا في الاستعداد للحرب .

هذا إذاً هو لب المشكلة كلها . فالحرب اليوم في نظرنا باب للانفاق قائم بنفسه ، وقد كان لكل مدنيات الماضي أبواب للانفاق لم يكن يرجى من وراءها إنتاج . وكانت الدول تبذل في تلك الأبواب من أموالها وعملها قسطاً

كبيراً لا تنتظر من ورائه ربحاً ؛ فمثلاً كانت المجتمعات في القرون الوسطى مقسمة إلى طوائف ثلاث : إحداهما طائفة رجال الدين ، والثانية رجال الحرب ، والثالثة جمهور الشعب من الذين يمهنون بأيديهم ويعملون في الإنتاج ، وكانت الطائفة الثالثة تكد لكي تنفق على الطائفتين الآخرين . وأما في هذه المصور الحديثة فالحرب وحدها هي التي تعتمد باباً قائماً بنفسه لا يرجي من وراء الإنفاق فيه ربح مالى ، والناس جميعاً يؤمنون بأن واجبهم الأول أن يضحوا في سبيلها بكل ما يملكون من أموال ومن أنفس . وقد أحسوا جميعاً أنهم قد بذلوا فيها كثيراً وتحملوا في سبيلها كثيراً ، سواء أكان ذلك زيادة في الكد والعمل أم نقصاً في التمتع والراحة ، اللهم إلا فريقاً من المساكين ممن كانوا قبل الحرب متعطلين عن العمل أو ممن كانوا من قبل لا يجدون من الرزق إلا ما يمسك الرمح ، فهؤلاء قد أصابوا في أيام الحرب خيراً كان يفوتهم مثله في أيام السلم . على أن الجميع يرضون بما يصيبهم من عبء الحرب لأنهم يعلمون حق العلم أن لهم غاية يسعون إليها ، ألا وهي إحراز النصر ، وهي عندهم غاية جديرة بكل ما يتحملون في سبيلها . وهذه الغاية تستلزم إنفاذ برنامج كامل من الأعمال يقوم الناس طواعية بالتضحيات الكثيرة لكي يتمكنوا الدولة من المضي فيها . وقد كان من نتائج إنفاذ هذا البرنامج الانشائي أن فتحت ميادين العمل لكل من يقدر عليه ، وزال شبح التعطل الكريه من فوق الأفق . وهكذا أدى الاستعداد الحربى إلى حل الاشكال الذى كان يبدو من قبل مستعصياً على العلاج . وقد بينا فيما سلف أن الانتاج من أجل إعداد عدة الحرب لا يختلف في آثاره الاقتصادية عن الانتاج من أجل أى غرض آخر لا يقصد من ورائه الربح ،

فانه من الواضح مثلاً أننا إذا عمدنا في أيام السلم إلى إنتاج عدة الحروب ثم ألقينا بها في البحر بدءاً لنشأت عن ذلك نفس الآثار الاقتصادية التي تنشأ اليوم من إنتاج عدة الحرب لمواصلة القتال . فإننا نكون بذلك قد استخدمنا كل ما عندنا من طاقة العمل ، وكل ما لدينا من موارد الثروة . وهكذا تكون الحال إذا نحن قمنا ببناء الصروح والقصور أو الأهرام الشاذخة ، أو كما قال المستر كينز في كتابه « النظرية العامة في العمل والفوائد والنقود » : « إذا نحن عمدنا إلى ما لدينا من أوراق النقد فدفناها جميعاً في بعض المناجم المهجورة وأهلنا عليها ردماً حتى دفناها ، ثم عدنا إليها فحفرنا الردم عنها واستخرجناها ، فكل هذه الأعمال تؤدي إلى آثار واحدة ، وهي جميعاً تشترك في أنها أنواع من الاستهلاك لا تتحكم فيها الأثمان ولا الأرباح » . والعيب الذي يؤخذ على مثل هذه الأعمال هو أنها من العبث الذي لا قصد له ولا يجنى الخير منه ؛ فالغاية من مثل تلك الأعمال سخيفة بغير شك ، ولن يرضى عاقل عن التضحية بشيء في سبيلها . ولكننا نسوقها لكي نبين أن تدمير الاستهلاك في ذاته يؤدي إلى الآثار نفسها مهما كانت الغاية المقصودة من ورائه . على أن التاريخ يضرب لنا أمثلة من السخف تقرب من هذا ، فقد حدث في أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى في الولايات المتحدة أن قال (الحاكم لافوليت) : « إن الذين ضيعوا من أموال البلاد أربعين ألف مليون من الريالات في حرب كانت أقسى الحروب الحديثة وأقلها جدوى لم تسخ نفوسهم بالمال اليسير من أجل تخفيف الويل عن الناس » .

وإذا كانت مشكلة التعطل قد وجدت في ظروف الحرب ما يعالجها فإن

ذلك راجع إلى أن الحرب قد جعلت لنا غرضاً نرضى في سبيل تحقيقه بأن
نجد ونضحى من ذات أنفسنا . فالذى يمنع حل تلك المشكلة في أيام السلم
هو أن المدنية الحديثة لا تجد في أيام السلم غرضاً تسعى إليه فيرضى الناس
من أجله كذلك بالتضحية من ذات أنفسهم .

لقد كان سر الحياة الاقتصادية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر
هو سعى الأفراد لتحقيق الربح لأنفسهم ، ولكن هذا السر قد بطل فعله
وأصبح لا يجدنا في الحياة الحاضرة نفعا ، ولم نستطع إلى اليوم أن نجد سراً
آخر في حياتنا يعوضنا منه ، ولسنا نجد اليوم سوى الحرب غاية تسخو
أنفسنا بالتضحية في سبيلها . فالعيب الأعظم الذى يسبب أزمنا الاقتصادية
إنما هو انعدام الغاية التى تملك نفوسنا وتحفزها وتبعثها لتسعى إليها . فليست
أزمنا الاقتصادية في الحقيقة سوى أزمة معنوية .

الأزمة المعنوية

يعانى العالم اليوم أزمة معنوية بعد تحطيم المثل المعنوية التى كانت تهب
الروح للديمقراطية الحرة ، والتى كانت الباعث المحرك في حركة الأقوام نحو
تقرير مصيرهم من قبل ، والتى كانت هى الهدف الذى اتجه إليه الاقتصاد
عندما آمن بسياسة عدم التدخل ، تلك السياسة التى أخذت بها دول أوروبا
في القرن التاسع عشر .

كانت تلك المثل المعنوية بمثابة نظام شامل لشئون الحياة العامة ، وكان
الأصل الذى تفرعت عنه تلك المثل جميعاً هو أن الأفراد إذ يسمعون إلى
تحقيق مصالحهم يحققون في الوقت عينه مصالح المجتمع عامة . فصالح الناس

في هذا المذهب غير متعارضة . بل هي في مجموعها تتواءم وتتناسق ، وليس في تحقيقها ما يأباه العدل ولا الخلق الكريم . وبهذا اجتمع المنطق والخلق على تقرير مذهب واحد يرضيانه جميعاً .

وقد كان لأصحاب مذهب النفعيين تعريف خاص للفضيلة ؛ فقالوا إنها عبارة عن إدراك الإنسان لمصلحته الحقيقية . ومعنى هذا التعريف أن أسمى واجبات الفرد هو أن يعرف مصلحته حق المعرفة ، ثم يسعى نحوها قدماً في ثبات .

قال توكفيل : « إن مصالح الأفراد وتحقيقها مذهب اجتماعي لا بد منه » . وكانت الديمقراطية الحرة ، ديمقراطية القرن التاسع عشر ، تزعم أن آحاد الناس لا بد يدركون أن مصالحهم لا تعارض بينها ، وأنها جميعاً بطبيعتها مصالح متناسقة ، فإذا لاح منها في بعض الأحوال ما يدل على تعارض كان ذلك أمراً طارئاً ظاهرياً لا يلبث أن يعود إلى مجراه الطبيعي من الانسجام بعد حين ، بفضل ما يحدث بين الناس من تقارض الأخذ والعطاء الذي يعود عليهم جميعاً بالمنفعة .

وكانت الديمقراطية خير أنواع الحكم ، لأنها كانت تتيح للفرد فرصة التعبير عن مصلحته عند انتخاب أعضاء البرلمان باختيار من يرى انتخابه محققاً لتلك المصلحة .

وكانت الأمم ترى أن خيرها جميعاً يتحقق بتقريرها لمصائر أنفسها فإن كلا منها إذا سعت لتحقيق مصلحتها العليا كانت بذلك ساعية إلى تحقيق مصلحة العالم أجمع . فكان الرأي السائد أن القومية على هذه الصورة ليست سوى مرحلة تؤدي حتماً إلى تحقيق وحدة العالم .

وكان الرأى السائد فى الاقتصاد أن الحكومات لا تتدخل فى شئونه ، حتى يستطيع الأفراد أن يسعوا إلى تحقيق مصالحهم أحرارا فى ميادين الاقتصاد . فإذا هم فعلوا ذلك كانوا فى الوقت نفسه عاملين على تحقيق مصالح المجتمع بوجه عام .

هكذا كان اتجاه التفكير فى القرن التاسع عشر . فلو حدث يوماً أن طرأ طارئ أضر بمصلحة شخص من الأشخاص ، أو إذا عرضت أحوال تعرضت فيها أمة من الأمم لفساد مصلحة لها ، كان تفسير ذلك عند أصحاب هذا التفكير أحد أمرين ، فإما أن يكون ذلك الضرر وهمياً وليس حقيقياً ، وإما أن يكون ناشئاً من خطأ وقع فيه الشخص أو وقعت فيه الأمة . فقد كان الرأى عندهم لا يتزعزع فى أن مصلحة الفرد ومصلحة المجموع واحدة لا تعارض بينهما ، وأن مصلحة الأمة الواحدة ومصلحة العالم أجمع كذلك واحدة لا تعارض بينهما .

وقد أدى ذلك النظام إلى نتيجة ذات خطورة ، وهى أن الحياة فى نظر أصحاب هذا التفكير كانت فى غنى عن أن يتدخل أحد فى تنظيمها أو توجيهها قصداً ، بغية توفير الخير والرفاهية للناس ، سواء فى ذلك حياة الأفراد وحياة الأمم . وأدى ذلك من باب أولى إلى أنهم رأوا أن الحياة فى غنى عن أن يكون لها غرض معنوى تسعى نحوه أو توجه إليه .

قال كاتب فى وصف ذلك النظام : « إنه مذهب سياسى يفرض أن الأمور تتجه من تلقاء نفسها إلى غايتها ، فليست فى حاجة إلى أن يكون لها غرض معنوى مفهوم تتجه إليه » .

ولم يكن من العجيب فى ذلك العهد أن يكون هذا هو اتجاه الفكر ، فإن القرن الثامن عشر قد بعث فى الناس إيماناً بالعلم لما شهدوه من آياته

ومبتدعاته في عالم المادة . ولهذا كان المفكرون في الشؤون الإنسانية يميلون إلى أن يقيسوها بمعايير العلم ، ويجعلوا أعمال الإنسان كأنها مظاهر طبيعية تصدر عن قوانين ثابتة لا يخرج فيها الأثر عن حكم المؤثر ، ولا يشذ فيها الحادث الفرد عن سر القانون الشامل . فكانوا يرون أن الحياة الإنسانية تخضع لقوانين تحدث آثارها وتتفاعل فيما بينها على قدر ، ثم تبلغ غايتها المحتمومة بغير شك من تلقاء نفسها .

وكانت آراء القرن التاسع عشر كلها تسير على هذا النحو مثل فلسفة هيجل وماركس ، وكلها تصف حركة الحياة ولا تعبأ بغاياتها . كانت كلها تؤمن بالتقدم الذي لا يقف عند حد ، وجعلته بمثابة الغاية من الحياة ، ولم تبتغ وراء ذلك التقدم غايات واضحة ليهدف الناس إليها . وقد بلغ الإيمان بالتقدم عند هؤلاء المفكرين مبلغاً جعلهم يحلون من تقديسهم في محل الدين والعقيدة ، فامتلات نفوسهم بإجلاله ، وكان يؤثر في توجيه حياتهم أثراً عظيماً . فكان الناس يسعون إلى مصالحهم وهم يحسبون أنهم بذلك يعينون على حركة التقدم نحو « غرض أخير بعيد » يُسَبَّح له نساكه ، ويرتل الشعراء آيات حمده ، ولكنه غرض لا ينبغي أن يحيط به الوصف ، ولا ينبغي أن يسمو إلى تصويره العقل .

ولسنا ندرى كيف أمكن أن يبقى مثل هذا الغموض والاضطراب مدة قرنين من الزمان ، كان الناس في أثنائهما يؤمنون بإمكان التوفيق بين المصالح الفردية ، ويحسبون أنه من الممكن أن يسعى كل فرد إلى مصلحته ثم تنشأ مصلحة المجتمع من مجموع هذا السعي عفواً ! كيف أمكن أن يؤمن بهذا كل الناطقين بالإنجليزية إيماناً شاملاً ، ويؤمن به غيرهم بعض الإيمان ؟

وكيف يمكن أن يكون سعى الأفراد هدفاً معنوياً ترمى الحياة إليه ؟ وكيف يكون قوة دافعة تنبعث عنها نظم الاجتماع والاقتصاد ؟

والاجابة على هذه الأسئلة المحيرة نعرض أمرين : أما الأول فهو أن مذاهب الديمقراطية الحرة وعدم التدخل في شئون الاقتصاد التي بقيت حية في هذين القرنين ، لم تُغفل في حقيقة الأمر أن تجعل شعارها التضحية بالمصالح الشخصية في سبيل غرض معنوي . وقد يبدو هذا القول عجيباً ، ولكنه هو الحق . لا جرم أن تلك المذاهب لم تذكر صراحة أن هذا شعارها ، ولكنها كانت في العمل تؤكد وتسير عليه ، بل لقد كانت أحياناً تدعو إليه ، وتصفه بأنه فضيلة يجدر بالأشخاص أن يتحلوا بها في أنفسهم وفي حياتهم في المجتمع . ففي البلاد الناطقة بالإنجليزية شاعت سنة إنشاء المؤسسات الإنسانية والخدمة الاجتماعية . وقد كانت البلاد الناطقة بالإنجليزية هي مهد مذاهب الديمقراطية وعدم التدخل في شئون الاقتصاد ، وهي البلاد التي جعلت هذه التضحية شعارها حقبة طويلة من الزمان . فكان شيوع تلك المؤسسات فيها بمثابة تحقيق للميل الطبيعي الكامن في النفوس نحو الإيثار والتضحية بالمصالح الشخصية في سبيل المصلحة العامة . بل لقد أدى شيوع تلك المؤسسات إلى القيام بخدمات جليلة صارت فيما بعد من الواجبات التي تختص الدول بالقيام بها في أكثر البلاد الأخرى . حدث هذا كله في حين أن المذاهب السياسية والاقتصادية نفسها كانت لا تنص على شيء منه ، بل قد تنكره وتأباه في نظرياتها .

ولقد كانت تلك المؤسسات الخيرية كثيراً ما تدم في مبدأ أمرها ، وينى البعض عليها أنها لا تتفق ومذاهب الاقتصاد الصحيحة أو مذاهب

النفعية الخالصة . ولم يكن من المستطاع الدفاع عن تلك المؤسسات بالحجج المقبولة عند أصحاب تلك المذاهب النفعية ؛ فقد كانت الحجة المقبولة عندهم أن لكل عمل قصداً من الربح ، وما كان ليقال في الدفاع عن مؤسسات الخير أنها تُسر حسواً في ارتقاء ، وتتستر بالخير بغية اجتناء المصلحة الخاصة . ولكن تلك المؤسسات الخيرية التي لم يمكن الدفاع عنها بالحجج المقبولة عند أصحاب المذاهب النفعية قد بقيت على مر الزمن أعلاماً للنظام ودعامات تسنده وتشد قوائمه . فمن الممكن إذاً أن نقول إن هذه الميول الخيرية الكامنة في النفوس ، تلك الميول التي لم يبررها منطق المذاهب النفعية قد اجتمعت في البلاد الناطقة بالإنجليزية مع ميراث آخر من الميول الدينية التي خلفها الأجداد من أتباع مذهب المتطهرين (البيوريتان) ، وكان لاجتماعهما الفضل الأكبر في بناء صرح الديمقراطية الحرة ومذهب عدم التدخل في شئون الاقتصاد في أثناء القرن التاسع عشر . فلم يكن الفضل في حياة النظام الاقتصادي والاجتماعي في القرن التاسع عشر راجعاً إلى مذهب التوافق بين المصالح الشخصية ، بل إلى السنن التي استنها الناس في إحياء فضيلة التضحية والإيثار والخدمة العامة .

ولا ننسى أن نذكر تناقضاً آخر يدب أحياناً إلى مذهب عدم التدخل في شئون الاقتصاد إذا شرحت أصوله . فقد كان أصحاب هذا المذهب يزعمون أبدأً أن الاقتصاد قائم على أصول ثابتة من قوانين علمية لا تتحول ولا تتبدل ، وأن هذه القوانين تؤدي إلى غاياتها بغير تدخل ولا توجيه . ولكنهم مع ذلك كانوا لا يحجمون عن الجهر بأنهم يؤمنون كل الإيمان بحرية التجارة ، وكانوا في ذلك يظهرون من الحماسة ما هو جدير بالدعاة إلى عقيدة معنوية من

عقائد الخلق . وامل الأستاذ روبنز (Robbins) هو البقية الباقية من الأعلام الإنجليز أصحاب هذا المذهب ، وقد قال في صراحة : « إن الاقتصادى لا يعبأ بالغايات المعنوية » . ومع ذلك فقد كان هو الذى قال فى عرض حديثه عن تنظيم الاقتصاد : « لا مفر من أن تبقى صناعات لا ضرورة لها فى مواضع لا تليق لها » فقله عن الصناعات إنها لا ضرورة لها ، وقله عن المواضع إنها لا تليق لها يدلان دلالة واضحة على أنه يعتقد فى غايات معينة ؛ وهو بذلك يناقض نفسه تناقضاً صريحاً لأنه قد زعم أن الاقتصادى « لا يعبأ بالغايات » . فالواقع أن الاقتصاديين من أصحاب تلك المذاهب كانوا بغير وعى يحكمون على الأمور بمعايير يستمدونها من غاية معينة ، وهى أن الاقتصاد الصحيح لا بد أن يقصد إلى الحصول على أعظم قسط من الثروة ، وأن كل وسيلة لا تؤدي إلى إبلاغ الإنتاج إلى أعظم مقدار ممكن له لا بد أن تكون وسيلة مخطئة . فذهب عدم التدخل فى شئون الاقتصاد لم يتحلل من القصد إلى الغاية المعنوية ، ولكنه جعل تلك الغاية هى زيادة الثروة ، ثم سما بتلك الغاية حتى جعلها غاية معنوية ضرورية ، وألحق بها وسيلتها المجربة وهى القصد إلى اجتناء الربح المالى .

هذا هو الأمر الأول الذى نفسر به السر فى بقاء مذهب السعى نحو المصلحة الشخصية ، والتوفيق بينها وبين المجتمع ، وجعل الربح المالى غاية الاقتصاد . وأما الأمر الثانى الذى نتم به التفسير ، فهو أن ذلك التناقض الذى يلوح فى هذا المبدأ كان يمثل حقيقة فى الحياة فى ذلك العصر الذى كان سارياً فيه ، وهو عصر لا يشبه عصر آخر من حقب التاريخ . فالبلاد التى تنطق بالإنجليزية هى التى كانت صاحبة السلطان الأكبر فى ميادين

الفكر والعمل معا في ذلك العصر ، وكانت الأسواق فيها عند ذلك رائجة ، لا يزال نطاقها يتسع على مر السنين . وكانت الأموال تتدفق إليها من كل صوب وقد جذبها اجتناء الربح الوفير . فكان ذلك داعيا إلى زيادة الإنتاج ووفرة الأرباح . وفاض الخير حتى عم طوائف المجتمع كلها ، فلم تبق طائفة منه لم يبلغها خيره ، وعلا بذلك مستوى الحياة ، وزادت قدرة الناس على الاتفاق والادخار . وكانوا كلما ادخروا الأموال ساهموا بها في التجارة والصناعة يبتغون بذلك المزيد من الربح . وزادت همة الاختراع والتفنن في الصناعة فسارت زيادة الطلب على السلع ، ومضت الحياة في سبيلها آمنة مطمئنة لا يحس فيها الناس ضيقا ولا عنقا . ولهذا لم يفكر أحد في تغيير مذهب توافق المصالح الخاصة ، لأن تلك المصالح الخاصة لم تؤد إلى ضرر . وخيل إلى الناس أن الأمور سوف تمضي في سبيلها إلى الأبد ، وأن الإنسان قد وفق إلى الاهتداء إلى سر الحركة التي لا يعترىها خمود ، ذلك السر الذي كان يطلق عليه اسم التقدم . ولكن ذلك كان وهما وضلالا . فقد كانت الآلة الدائرة تسير على دفع قوة منشؤها عند القرن السادس عشر ، وما كان لها أن تسير إلا إلى أمد ثم تنخبو منها القوة التي دفعتها ولوبعد حين . وكانت تلك القوة الدافعة هي اتساع دائرة الأسواق وتزايد عدد السكان . فكان التوسع في رقعة البلاد وفي عدد السكان هو الذي مكن للديمقراطية الحرة أن تنحيا ، وهو الذي مكن لمذهب عدم التدخل أن يزدهر . ولكن الأحوال في هذه الدنيا تمضي إلى أجل ثم تبلغ قصاراها ، ولكل شيء أول ونهاية ، وما كان لهذا التوسع إلا أن يبلغ مداه بعد حين . فما أشرف القرن التاسع عشر على نهايته حتى كانت الأمور قد بلغت مستقرها ، وبلغ العالم المتمدين

آخر حدوده ، وبدأ المستقبل يلوح أمام الدول الكبرى جاهاً ينذر بأن عدد سكانها سوف يتناقص بعد مدة قد لا تزيد على خمسين عاماً . ثم كانت كارثة حرب سنة ١٩١٤ فانقضت على العالم وأوقفت تقدمه . وما أتى عام ١٩٢٣ حتى أغلقت الولايات المتحدة أبوابها في وجوه من يطلبون الهجرة إليها ، بعد أن كانت في مدة الأجيال الثلاثة السابقة تفتح أبوابها على مصراعيها للأشقياء المحرومين والبؤساء المضطهدين في أصقاع العالم كله ، تؤويهم في ظلالها الفسيحة وتطلع عليهم الآمال من أفاقها الرحبية . فكان هذا نذيراً أى نذير بأن العالم قد ألقى العصا واستقر وخذت حركته . وعند ذلك تبين للناس أن السبيل إلى المصالح الفردية لن يكون سبيل الديمقراطية إلى التوافق الاجتماعى ، ولن يحقق للحياة ما كان يرجى لها من الخير والرفاهية . وما إن تبين للناس ذلك حتى أخذت أسس الديمقراطية الحرة تنهار ، وبدأت قواعد سياسة عدم التدخل في شئون الاقتصاد تنهار وتهدم .

فلما زالت غشاوة الوهم عن عقول البشر وعلموا حقيقة المذاهب التي خدعتهم زخارفها حيناً من الدهر هرعوا إلى مثلهم الأخرى يلتمسون فيها النجاة ، فأتجهوا إلى القومية وحق الأمم في تقرير مصيرها ، وهو ثالث المبادئ الثلاثة التي كان القرن التاسع عشر يعتز بها ويقدها ، وحسبوا أنهم يجدون في تلك القومية ما يعصم المجتمع من خطر التفكك الذي كان يحيق به ، وتعلقت آمالهم بها لعلها تكون لهم بمثابة غاية معنوية يهتدون بنورها بعد أن أمست حقوق الإنسان لآتهديهم سبيلاً . لقد علمتهم التجربة أن إطلاق العنان للأفراد يسمون إلى مصالحهم كيفما شاءت لهم نفوسهم بغير قيد إنما كان عليهم نقمة ، لأنه لم ينته بهم إلى التوفيق بين المصالح

المختلفة ، وهو القصد المعنوي الذي كانت المذاهب تزعم لهم أنه يؤدي إلى خيرهم الأسمى ، بل رأوه قد انتهى بهم إلى حيث أشار « نتشه » في فلسفته ، إلى تنافس مطلق على السيادة ينشدها (السوبرمان) أو (الانسان الأكمل) الذي لا يعبأ بالغايات المعنوية .

ولكن القومية التي لجأوا إليها يلتزمون فيها العصمة لم تكن خيراً من الفردية ، إذ قد تجردت هي الأخرى من غاياتها المعنوية . قال أمرها فيما بينها إلى التنافس والتناحر كل منها يلتمس أن يكون الأقوى بغير نظر إلى مثل إنساني أعلى .

إذاً لقد ضاع الأمل في التوافق بين أفراد المجتمع ، لأن مذهب توافق المصالح الشخصية قد ظهر فساداً فيما يخص الأفراد وما يخص الأمم جميعاً . فسمى الأفراد إلى مصالحهم الشخصية لم يؤد بهم ، كما كان يزعم الزاعمون ، إلى تحقيق التوافق بين مصالح المجتمع ، وسمى الأمم إلى تحقيق مصالحها الشخصية لم يؤد إلى تحقيق تماسك دول العالم ، ولا إلى بناء مجتمع عالمي صالح . وزال الحلم الذي كان يخامر الانسانية في القرن التاسع عشر ، حلم القومية الصالحة التي تؤدي بطبيعتها إلى تحقيق مجتمع عالمي واحد ، وحل محله شبح قومية القرن العشرين ، تلك القومية الشوهاء التي أفرخ في ظلها نظام العزلة الاقتصادية ، كل أمة تعمل على أن تستقل في حياتها الاقتصادية وتقطع ما بينها وبين من عداها .

وأعقب ذلك اتساع الشقة بين الأمم والتفريق بين أجناس البشر ، ثم ما لبث الأمر أن انتهى بالأمم إلى ساحات القتال .

وهكذا علم القرن العشرون بني الانسان أنهم لا يستطيعون أن يحياوا

على « حب الوطن » وحده ، وأن الوطنية ليست في ذاتها غاية مُقْنِعة ، وأنها لا تؤدي إلى تحقيق المجتمع العالمى التماسك الأجزاء . ومجمل القول أن سعى الأمم إلى مصالحها لم يؤدي إلى التوفيق بين تلك المصالح ، ولم يكن كفيلاً بأن يخلق غاية معنوية للدول فيما بينها . وكان مثله كمثل سعى الأفراد إلى مصالحهم الشخصية ، إذ أخفق في أن يكون أساساً صالحاً للمجتمع في الأمة الواحدة .

المشكلة المعنوية

وصف أحد الفلاسفة المحدثين صورة دقيقة للمظاهر التي تتم على ما لكل عصر من الآراء الخاصة به ، والتي يسير الناس على هديها ، فقال : « قد تكون في عصر من العصور مذاهب وآراء تتغلغل في أعماق نفوس الناس حتى تصير إلى منزلة تفوق منزلة المذاهب والآراء ، فتصبح كأنما هي جزء من كيان العقول . فالناس لا يقنعون بأن يعدوها مذاهب صحيحة ، بل يجعلونها قطعة من صميم ضمائرهم ، فيصدرون عن وحيها عفواً بغير أن يعملوا الفكر في العمل بها قصداً . فمثل هذه الآراء لا تكون عندهم معاني يدركونها بالعقول ، بل هي أخرى أن تكون بمثابة الحواس يدركون معاني الحياة بوساطتها . فهذه الآراء المجردة التي تسرى إلى أعماق النفوس وتكون عند الناس من البديهيات وأصول الفكر هي التي تميز العصر وتطبعه بطابعها . فاذا أريد تغيير مثل هذه الآراء الدفينة وإحلال غيرها في مكانها كان ذلك انقلاباً وثورة في الفكر .

قال كاتب أمريكي منذ حين قصير يصف ذلك المعنى : « إن إنشاء الآراء الجديدة التي يقصد بها إصلاح المجتمع وإعدادة للملاءمة الظروف الجديدة

لا يخلو أبدا من التعذر والمشقة ، وقد يكون مثار الاضطراب والعنف .
ونحن اليوم في حماة اضطراب من مثل هذا الانقلاب . فان عقولنا أصبحت
تفكر الآراء التي كانت توحى إلى المجتمعات مسالكها في أثناء القرنين
الماضيين . فنحن اليوم لا نؤمن بما كانوا يسمونه « التقدم » الدائم الذي
لا حد له ، ولا نصدق أن مصالح الأفراد تتوافق والأخلاق ، ولا نزع أنها
تؤدي إلى خير المجموع كما كانوا من قبل يزعمون . لسنا نؤمن اليوم بأن
المجتمعات في كل الأمم ، ولا أن الأمم فيما بينها ، تجري في حياتها على سنة
طبيعية لا يتطرق إليها الخلل ، تؤدي إلى الملاءمة بين مصالح الأفراد المختلفة
ومصالح الأمم المتباينة . على أننا مع ذلك لا نزال نجري على العادة الأولى
من التسليم بتلك الآراء القديمة ونستوحى منها أحكامنا على الأمور .

فنحن نضطرب مذبذبين بين العقائد الأولى التي لا نزال نستمسك بها
عن غير وعى ، وبين ماتمليه عقولنا وترضاه بصائرنا وتقع عليه أبصارنا . فإذا
نطقنا في الأحاديث كان قولنا لا يزال مختلطا نعيد فيه الألفاظ التي تعودنا سماعها ،
وإن كنا لا ندرك منها معنى يدل على شيء في حياتنا . ولنضرب لذلك مثلا
لفظ « نزع السلاح » ولفظ « إزالة الحواجز » ، فقد كنا نسمعهما في أثناء
السنوات العشرين الماضية كأنما هما بعض سجعات التعاويذ أو أغاني المزامير .
وكان الناس كلما سمعوها تحركت لها نفوسهم ، فإذا ما خلوا إلى أنفسهم لم
يجدوا لها دلالة على معنى في الحياة . وهكذا نحن نتحدث في هذه الحرب
عن حماية « الديمقراطية » مع أننا كما يقول المستر كينز « لسنا ندري ما تلك
الديمقراطية التي تقاتل في سبيلها » . ونزعم في الأحاديث أننا نحارب في
سبيل استرداد الاستقلال للأمم ، في حين أننا نعلم حق العلم أن هذا الاستقلال

لم يكن جديراً بأن تستقر عليه حياة تلك الأمم . بل لقد عرفنا أنه قد جر عليها صنوفاً من النكبات والكوارث .

فنحن لا نزال نعيد الألفاظ التي جرت على الألسنة في الماضي ، ونطلقها في عبارات مبهمه ، تدل على أننا قد أصبحنا لا نؤمن بها ولا نطلقها من قلوبنا . وليس السبب في هذا كله سوى أننا لا نزال نضمر في نفوسنا تسليماً أعمى بطائفة من تلك الآراء والمعاني بغير أن نصدر عن اعتقاد صحيح فيها .

نحن نضمر في نفوسنا هذا التسليم الأعمى ، لأننا لا نستطيع أن نحيا بغير أن تكون لنا آراء دفينه متغلغلة نتكى عليها ؛ فنحن نتعلق بتلك الآراء القديمة لأننا لم نهتد بذكائنا بعد إلى إدراك طائفة أخرى من الآراء تصلح للحياة الجديدة التي نحياها أو نستقبلها ، أو لأننا لم نجرؤ بعد على استحداث الأسس المعنوية التي تصلح لتلك الحياة . ولهذا فنحن إذا تكلمنا عن مقاصدنا في أوقات السلام لم نجد سوى عبارات سلبية تفيد أننا نريد أن نتجنب كيت أو نتحاشى كيت ؛ فلا نقول إننا نقصد إلى إحداث شيء بعينه . وهذا يدل على أننا لا ننظر إلا إلى الماضي ، ولا نريد إلا أن نتجنب ما نظن أنه كان شراً في ذلك الماضي . وأما المستقبل الجديد الذي يتطلب أغراضاً جديدة ووسائل جديدة فلم ندبر من أمره شيئاً .

قال المستر كينز منذ أكثر من عشرين عاماً : « إن القوى التي كانت تدفع القرن التاسع عشر قد بلغت مداها ، ونجحت فورتها . فالذوافع والغايات الاقتصادية التي كانت تؤثر في ذلك القرن قد أصبحت تقصر عن حاجات حياتنا الحاضرة ، ولا مفر لنا من أن نلتمس لأنفسنا ذوافع وغايات

أخرى ، ولا مفر لنا من أن نقاسى المتاعب والآلام قبل أن يتمخض عصرنا هذا عن عهد صناعى جديد .

وهذا القول الذى يصدق فى وصف الحياة الاقتصادية فى أيام كينز لا يزال يصدق إذا وصفنا به كل ميادين الحياة السياسية والفكرية والعملية فى عصرنا هذا . فإذا أردنا أن نجعل وصف العهد الماضى الذى خرجنا منه أجملنا ذلك فى كلمة قصيرة ، وهى أنه اتخذ مسلكا لم يجعل لنفسه فيه غاية معنوية . فكانت غايته القصوى هى السعى نحو المصلحة الشخصية ، سواء فى ذلك الأفراد والأمم . وكان ما يسمونه « التقدم » هو الأثر الذى يزعمون أنه يحدث من تلقاء نفسه بالتوفيق بين المصالح الشخصية المختلفة . وكان الناس يحسبون فى ذلك العهد أن العلم كلما هذب وسائل الإنتاج وحسنها سوف يؤدي حتما إلى تحقيق الخير للإنسانية عامة والرفاهية لأفرادها كافة . وكانوا يزعمون أن سبل المواصلات كلما زادت سهولة سوف تؤدي إلى وحدة الإنسانية واتفاقها . فكان كل خير ينتظر من وراء سير الأمور فى سبلها بغير نظر إلى غاية معنوية . وأما اليوم فقد صرنا بحيث لا نؤمن بأن الخير يمكن أن يتحقق من تلقاء نفسه ، بسعى الأفراد إلى مصالحهم الشخصية ، بل إنه لا بد لنا إذا أردنا التقدم أن ندبر لأنفسنا خطة تكفل تحقيقه . ومع هذا فمحض لا يزال قاعدين عن التماس العلاج ، ولا يزال نتجاهل الضرورة التى ظهرت لنا جليلة ألا وهى أن نجعل لأنفسنا غاية معنوية نسعى إليها .

قال الأستاذ (تونى) منذ عشرين عاما : « إن أول شئ يجب على الناس

هو أن يتجهوا بعقولهم إلى معنى (الغاية) ، ويجعلوا ذلك المعنى أظهر ما فى عقولهم . »

وقال عضو من أعضاء البرلمان منذ قليل : « فإذا كانت الحكومة ترى — ونظنها على الحق لو رأت ذلك — أن الدافع الأكبر فى الحياة لن يكون دافع الربح المالى ، فسيكون عليها عبء ثقيل حتماً ، وهو أن تهيب لنا دافعاً آخر سوى ذلك الربح . »

ولسنا نشك فى صحة قول هذا العضو المحترم ، وإن كنا لا ندرى هل هى الحكومة التى يقع عليها عبء الإصلاح وتصوير غايات الحياة للناس تغير منها ما تشاء ، ونحل فى محلها ما تشاء . ولسنا ندرى كذلك هل هى تستطيع ذلك أو لا تستطيعه . ومهما يكن من الأمر فالأمر المحقق هو أن الآلة الاقتصادية تأبى أن تدور حتى يُهيأ لها غرض معنوى جديد يحل محل الغاية البالية التى صارت لا تجدى دفعا للحياة ، وهى غاية الربح المالى . فإذا نحن اهتدينا إلى مثل ذلك الغرض المعنوى أمكننا أن نستفيد به من ناحية أخرى ، وذلك أن الديمقراطية ستجد فيه عاملاً جديداً يعمل على شد أواصر القربى بين أفراد المجتمع ، بعد أن أخفق مذهب المصالح الشخصية فى إحداث التوفيق بين مصالح الأفراد لتحقيق خير المجتمع .

إن الناس اليوم يحسون فى مشارق الأرض ومغاربها ضرورة وجود غرض معنوى تقصد إليه المجتمعات فى حياتها ، وهذا الإحساس هو الذى أفضى بهم فى العصور الحديثة إلى أنهم أصبحوا لا يطلبون الحرية المطلقة ، بل يطلبون الزعامة القوية المهيمنة ؛ فليست بدعة الدكتاتورية فى هذه الأيام سوى مظهر من مظاهر عدة تنم على الأزمة التى تشمل العالم أجمع .

وإنا نرى اليوم أن الآراء تتجه إلى الإعجاب بما في روسيا السوفيتية ، ولا سيما آراء الشباب في بريطانيا العظمى ، ونرى آراء الشباب في ألمانيا تتجه إلى الإعجاب بهتلر ، ونرى أن الآراء في الولايات المتحدة تتجه إلى الإعجاب بالرئيس روزفلت . وليس هذا كله إلا دليلاً على وجود أمنية واحدة لهم جميعاً — لا ندرى إذا كانت على الحق أو على الباطل — وهي أن توجد للمجتمع غاية معنوية بعد أن فقدت الديمقراطية الجامدة كل غاية معنوية . وستكون الأشهر التي تعقب انتهاء الحرب من أخطر الفترات التي صرت بنا في حياتنا ، ولن تكون الأخطار التي نتوقعها حربية ولا سياسية ولا اقتصادية بقدر ما هي معنوية نفسية . فإذا أردنا أن نبعث الحياة الجديدة إلى نظم السياسة والاقتصاد ، فلا غنى لنا عن أن نلتمس غاية معنوية جديدة نؤمن بها ونتجه إليها في ميادين حياتنا المختلفة .

وكان ذلك العهد الماضي الذي خرجنا منه يتصف بعيب آخر إلى جانب نقص الغرض المعنوي ، وهو الإيمان بالعقل إيماناً مطلقاً مبالغاً فيه . ففي أواخر ذلك العهد — في تلك السنوات العشرين المشؤمة الأخيرة — كنا لانفك نعتقد في وجود علاج لأدوائنا ، ولا نفتأ نأمل في أن نعثر يوماً على مفتاح يفتح لنا مغاليق أمورنا ، وكان أملنا معقوداً على الخبراء نرجو أن يهتدوا يوماً بمقولهم إلى كشف سر خلاصنا . وإنا لانزال إلى اليوم نسمع بعض الأماثل من قومنا يعربون عن إيمانهم بوجود مفتاح لما استغلق من شئوننا الاقتصادية ويؤمنون بأنه لن يتعذر على علمائنا الأعلام أن يهتدوا إلى ذلك المفتاح في بعض ما يعلمون من فنون التدبير المالي أو في بعض ما يستطيعون الاحتيال فيه من تحديد الأثمان أو تنظيم الإنتاج الصناعي .

ولا يزال الوزراء والساسة يظهرون أشد الحرص في ميادين السياسة الداخلية والخارجية على الاستعانة بآراء الخبراء لعلمهم يهتدون بها في رسم خططهم . فنحن بغير أن نشعر لا تزال تتأثر مذهب (بنتام) في أن الناس إذا ما اهتدوا إلى الحق الذي يبينه لهم جهابذة العلماء يبحثهم العلمى لا يلبثون أن يسيروا نحوه قدما في غير تردد . ولقد سرت عدوى تقديس العقل إلى كل شى حتى صار كل خير في نظر الناس مرده اليه وكل شر وزره عليه ؛ فأما الاصابة فمن العقل ، وأما الخطأ فمن العقل . وهذا بغير شك وهم خطير قد أضلنا عن معرفة حقيقة علتنا . قال ناقد ذكى : « قد ماتت المدينيات التي سبقت في الأزمان الأولى وهي تعمه في جهالتها ، ولكن مدينتنا اذا قدر لها أن تهلك فإنها سوف تمتاز عن كل تلك المدينيات السابقة بأنها قد هلكت والدواء بين يديها ، وهي على قاب قوسين من حياة ناعمة عالية لم يسبق لها مثيل منذ خرج آدم من جنات النعيم » . والحق أن العلم ~~مطلوب~~ أمامنا والمعرفة ميسرة لنا ولا ينقصنا شىء منهما ، بل الذى ينقصنا إنما هو العزم والارادة . والعلماء الخبراء بفنون العلم كثر فينا . ولكن الذى يندر بيننا هم القادة . فالخطر الذى يهدد المدنية اليوم هو نقص شىء واحد قضينا قرنين لا نعبأ بنقصه ، ولكننا اليوم لا نستطيع أن نعيش بدونه ، ألا وهو الغرض المعنوى الذى يتطلب منا أن نضحى جميعا بأشياء من ذات أنفسنا وأموالنا في سبيل الخير العام الذى ندركه حق الإدراك . وإنها لمشكلة محيرة أن يعمد كاتب إلى مثل هذه الأزمة الكبرى فيحاول أن يصور حقيقتها . وقد وصف ناقد أمريكي هذه الحيرة فقال :

« إن الكاتب الذى يريد أن يعالج شئون النظم الاجتماعية لا يستطيع

بحال من الأحوال أن يستغنى عن تصوير فلسفته الاجتماعية . فالناس إذا قرأوا ما كتب ساءلوا أنفسهم عن فلسفته ، وهو كذلك لا يستطيع أن يخرج على طباع عصره لأنه قطعة من ذلك العصر ، وعقليته جزء من عقلية العصر ، فهو لا يستطيع إلا إذا صور لنفسه مذهباً فلسفياً يرتكن إليه في بحثه ويستطيع أن يعتمد عليه في الدفاع عما يورده من الآراء في كتابه .

« ولكننا إذا عدنا بنظرنا إلى التاريخ عرفت أننا من المحال على كاتب أن يعتمد على آراء عصر ثم يصور فلسفة اجتماعية لعصر آخر مستقبل . فهل كان لكاتب في الدولة الرومانية أن يتنبأ بما تكون عليه الفلسفة الاجتماعية الخاصة بعصر الاقطاع مثلاً ، مع أنه كان بالنسبة إليه عصرًا مستقبلاً ؟ وهل كان لكاتب في أواخر القرون الوسطى أن يتنبأ بفلسفة القرن الثامن عشر التي مجدت التاجر وجعلت الجشع الانساني أساساً للدول والأخلاق في المجتمع ؟ فكيف إذاً نحسب أنه كان من اليسير على أصحاب مذهب الفردية المطلقة أن يتنبأوا بما يكون عليه نظام الاحتكار العظيم في هذه العصور الحديثة . »
وإننا لنحسب هذا الناقد على الحق في شكوكه . فالحقيقة كما قال جورج سوريل « تحتجب دائماً وراء غشاوة من الغموض تحميها من الابتذال ، والفلسفة الصحيحة لا بد أن تحفظ على الحقيقة غشاوتها إذا شاءت أن تتجنب التهريج والتضليل والوهم » .

على أنه من العدل أن نقول إن الفلسفة الاجتماعية الجديدة التي تبشر بمطلع عهد جديد على العالم ، هي طائفة من « الآراء المجردة تغفل في النفوس » فتملؤها وتحركها . وهذه لا تنشأ عفواً واتفاقاً ولا يخلقها خيال رجل فرد يوحى إليه بها . فأول أشعة فجر العصر الجديد ينبعث من مغرب

العصر الذى سبقه ، والآراء الجديدة لا يمكن أن تكون مجردة مما يحيط بها من ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والحربية ، بل هى تتصل بهذه الظروف جميعا وتضم إليها صورا معنوية من خَلْق الفكر . والعصر الحاضر يمتاز بكثرة من فيه من الفكرين فى مشارق الأرض ومغاربها ، وهم جميعا يلتمسون ما يهديهم إلى معرفة خير السبل فى الحياة ، ويبدلون الجهد فى بناء ما يرونه أساسا صالحا للحياة الجديدة .

فالعالم اليوم لا يزال ينتظر الزعيم الفكرى أو النبي الذى يشكل المذهب الجديد ويرسم صورة كاملة واضحة للغرض المعنوى الذى ينبغى للعالم أن يقصده حتى تعود الحياة إلى مدينتنا . ولكن ذلك الزعيم الفكرى لن يكون وحده خالق ذلك المذهب الجديد ، لأن المذاهب إنما تنمو شيئا بعد شيء ، ولا تزال تحدث أثرها حتى يتحول الجو الفكرى والجو العملى تحولا بطيئا لا يكاد أحد يشعر بحركته . وإنا لنحس أول ديب هذا التحول الآن بين ظهرائنا ونجد أثره يجيش فى حنايا قلوبنا . ولا مناص من حدوث ذلك التحول سواء أكان ذلك عن رضى وقبول حتى لا يكون انقلابا عنيفا ، أم كان عن كره وقهر ، فيكون عند ذلك انقلابا لا مفر فيه من العنف والاهتزاز .

فأى امرئ يعين على إحداث هذا التحول بيده أو بلسانه يؤدى للمستقبل أجل خدمة ، وإن كان لا يدعى لنفسه مقام النبوة ولا يبلغ مرتبة الذكاء التى تمكن من إدراك حقيقة الفلسفة الاجتماعية الجديدة ولا حقيقة الغرض المعنوى الجديد الذى ينشده المستقبل .

ما أدته الحرب في سبيل خلق الغرض المعنوى

كانت الحرب أقوى أداة في إحداث ذلك التحول الذى أشرنا إليه .
وقد يكون من المفيد أن تقدم كلمة نبين فيها فضل الحرب في خلق الغرض
المعنوى في مجتمعنا .

لقد رفع البعض أصواتهم في بلاد كثيرة ، ولا سيما في البلاد الناطقة
بالإنجليزية ، ينعون على الحرب بطلانها ، ويصفونها بأنها سخف لا معنى له ،
وحمق لا غرض له . ولا نحسب هؤلاء إلا صادقين عن نية حسنة ، وإن
كانوا قد تنكبوا الحق ، لأن الآراء المتخلفة عن القرن التاسع عشر قد
جرفتهم في سبيلها . ومهما يكن من الأمر فقد كانت هذه الصيحات سبباً
في إثارة غشاوة من الشكوك غطت على حقيقة ما قد يكون للحرب من
فضل في خلق القيم المعنوية .

لا جرم أن من الحروب ما يكون سخيلاً وباطلاً ، فالحروب التى وقعت
مثلاً فيما بين عام ١٨١٥ ، ١٩١٤ كانت جميعاً لا معنى لها . فقد كان من
السخف أن يتقاتل أهل أوربا مع أنهم كانوا يقدرون على المضي في سبيل
التقدم والرفاهية ، وكانوا يستطيعون أن يحتفظوا بتماسك طبقات مجتمعاتهم
إذا هم واصلوا التوسع في الإنتاج في أقاليم آسيا وأفريقيا الفسيحة .

ولكن بعد ابتداء هذا القرن العشرين أصبح التوسع في الإنتاج في آسيا
وأفريقية غير متيسر . فالحرب بعد ذلك لا يمكن أن نصفها بما وصفنا به حروب
القرن التاسع عشر من البطلان والسخف . حقاً أن الحروب كانت دائماً
خفية ، وإنه لمن العدل أن ننعتها بالقسوة والوحشية . ولكن هذا شيء ،

ونعتها بالبطلان والسخف شيء آخر . فالحرب اليوم من أجدر النظم بأن يقال فيها إنها تهدف إلى غاية ، ولن نتقدم خطوة في سبيل الاستغناء عنها إلا إذا أدركنا لنا غرضاً يغنيننا عن غرضها ، ودبرنا لأنفسنا خطة تؤدي لنا ما تؤديه الحرب من خدمة اجتماعية .

فما هي الخدمة الاجتماعية التي تؤديها لنا الحرب اليوم ؟ وإذا انقضت الحرب فما هو البديل الذي يمكنه أن يؤدي لنا ما تؤديه ؟

قد أصبحت الحرب اليوم تؤدي عملاً في حياتنا يختلف عما كانت الحرب تؤديه في القرن التاسع عشر . فقد كان أعدى أعداء الإنسانية المتمدنة في القرن التاسع عشر هو قلة الإنتاج ، أو هو ما يمكن أن نسميه الجذب والمحل . فكانت الحرب في ذلك القرن تقصد إلى زيادة الثروة . وكانت الحروب التي تحقق هذا المقصد هي الحروب الإمبراطورية التي اتجهت إلى الفتح في مجاهل الأرض حتى تستخرج خيراتها . فلما انتهى القرن التاسع عشر تغيرت تلك الحال ، وأصبحت الحرب تقع بين الدول ذات الغنى الوفير . فكان للناس العذر في أن يقول بعضهم لبعض : « ما لهذه الدول تتقاتل وتتفانى في غير طائل ؟ فليس يدفع إلى هذه الحروب دافع من ضرورة اقتصادية قصوى » . فالحق أن الأمم المتمدنة في القرن العشرين صارت لا تحس ضيقاً من الفقر ولا الجذب ، بل لقد عرف الناس في كل مكان أن الحال هي على عكس ذلك ، ولا سيما في الأمم ذات الحضارة العالية . فالخيرات متوفرة ، ولا عيب فيها سوى أنها تقسم قسمة جائرة . فأكبر أعداء الإنسانية اليوم هما البطالة وانعدام المساواة في توزيع الأرزاق .

وقد عجزت الديمقراطية الحرة وسياسة عدم التدخل في الاقتصاد عن

ملافاة هذين الشرين ، فلم يبق إلا أن تلجأ الأمم إلى الحروب الكبرى ، فإنها تعود عليها بمكافحة هذين الشرين ولو إلى حين .

وهذه الحقيقة هي التي عبر عنها عالم اقتصادى بريطانى إذ قال : « يلوح لى أنه من الخطأ الخطير أن يظن الناس أن نظام الاقتصاد الذى تدعو إليه ضرورة الحرب نظام فاسد ليس فيه شيء من الخير » .

فلقد مضى الزمن الذى كان الناس فيه يؤمنون بأن الحرب « لا تعود بالربح » ، وصار أهل هذا العصر لا يقتنعون بقوة هذه الحجة ، لأنهم لا يؤمنون بأن الخير كله فيما « يعود بالربح » .

وقد سبق لنا من القول ما فيه الكفاية لبيان ما للحرب من أثر فى توفير العمل للناس ، ولا عبرة بما كان أهل اليسر والغنى من المثقفين يقولونه فى وصف حرب سنة ١٩١٤ ، إذ كانوا ينعتونها بأنها كارثة ليس فيها شيء من الخير . فإن طوائف كثيرة من غمار المساكين كانوا يترحمون على أيام تلك الحرب بعد انقضائها ، ويودون لو بقيت لهم بما كان فيها من عمل دائم ورزق ميسر .

وقد أتت هذه الحرب بما أتت به الحرب السابقة ؛ فوفرت للناس أعمالا ، ووسعت لهم أرزاقا ، وهم اليوم يخشون أن تمضى مدتها ، وتقف رحاها ، خوف أن يعودوا إلى ما كانوا فيه من البطالة قبلها . فليس من الناس من يشك اليوم فى أن الحرب تجر فى أذيالها وفرة العمل والرزق ، ولا يستطيع أحد أن يعرف مدى ما يعقب هذه الحرب من اهتزاز فى النفوس بعد أن أدركت هذه الحقيقة التى قررناها حق إدراكها .

وقد أفضت حرب سنة ١٩١٤ إلى نتيجة أخرى غير هذه . ففى كل

بلاد أوربا أو جلها كانت تلك الحرب عاملا لم يسبق له مثيل على تخفيف الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات الناس . وهذه الحرب القائمة جدرة بأن تعيد هذه السيرة فتزيل تلك الفوارق ، بل لقد أخذت تزيلها فعلا من بين الناس .

فليس يجدينا اليوم أن ننمي على الحرب الشاملة إهلاكها للثروة المكدسة ، ولا يفيدنا أن نزعّم أنها تؤدي بذلك إلى نتائج ضارة ، فليس هذا هو المعنى الجوهرى الذى يجدر بنا أن ننظر إليه . وأجدر بنا أن نتأمل ما نتج عنها من إزالة كوارث البطالة وتقليل الفوارق فى قسمة الأرزاق . فإذا نحن شئنا أن نلتمس بديلا من الحرب فلا بد لنا من بديل يقوم مقامها فى أداء هذه الخدمات عينها .

ولا ينبغي لنا أن ننظر إلى الحرب من الوجهة الاقتصادية وحدها لأن آثارها تتغلغل فى النفوس البشرية إلى ما هو أبعد من هذا . وقد صدرت عن جريدة التيمس كلمة صدق لا يختلف فيها اثنان ، وهى من الكلمات التى يندر صدورها من مثل التيمس لأنها تخرج عن مألوف عاداتها فى التعبير . قالت : « اعتاد كثير من مواطنينا أن يمرحوا فى بحبوحة السعادة مع ما نحن فيه من شدائد وما يقع بنا من كوارث وأهوال ، ونراهم لا يستشعرون الجذ ولا يحسون الألم إلا إذا نال أشخاصهم شئ من تلك الكوارث . وقد آن لهؤلاء أن يقوموا اليوم بنصيبهم من العمل فى هذه الجزيرة » .

ولإنه لمن الجهل أن نسخر من هتلر ونزعم أنه رجل آبق من الإنسانية وأنه قد نزل إلى درك البهيمية والوحشية ، لأنه يعترف على نفسه بأنه فى أغسطس من عام ١٩١٤ ركب شكرا لله « على أن منحه سعادة الوجود فى ذلك

الوقت » ، فقد كانت تلك هزة طبيعية ترددت أمثالها في قلوب غير قلب هتلر . ولا ينبغي لنا أن ننسى أن الشاعر (روبرت بروك) قد ردد مثلها في الوقت عينه في قصيدة مشهورة له . فالحرب معروفة بما تثيره في النفوس من مشاعر ، ولكنها فوق ذلك تجعل للناس غرضاً شائعاً بينهم يشملهم جميعاً وينظمهم في سلك واحد ، وكان مثل هذا الغرض لا يتأتى للناس في أوقات السلام . فالحرب أو الاستعداد للحرب هو أقوى دافع على التضامن الاجتماعي وليس يوجد دافع مثله يحمل البلاد ذات الحضارة العالية على أن تستشعر أن لها غرضاً معنوياً واحداً يكفل تساند كل طبقات المجتمع وتعاونها وتأزرها على التضحية بالنفس والمال في سبيل تمكين الأداة السياسية والاقتصادية من المضي في حركتها . ولم تكن البلاد الراضية تحس ذلك كله قبل سنة ١٩٣٩ لأنها كانت لا تزال تعيش على بقايا ما تجمع لديها من موارد القرن التاسع عشر وخيراته وأمنه واطمئنانه . وإذا كانت تلك الدول الراضية قد أخذت تدرك شيئاً من ذلك المعنى ، فقد أصبح الأمر اليوم لا يحتمل التردد ولا موضع فيه للاختيار . فنحن لا نستطيع أن نعود إلى حال السلام التي كنا نمرح فيها لأن تلك حال كانت من قبل قائمة ثم زالت . ولسنا نقدر على أن نستغنى عن الحرب إلا إذا دبرنا لأنفسنا غرضاً آخر يقوم مقامها في إقامة هدف معنوي تتعلق به نفوسنا ويحملنا على التضحية في سبيله وبذل ما يجب علينا بذله من أنفسنا لتمكين المدنية من البقاء والمضي إلى قصاراتها .

ولما لنرى في العالم اليوم اتجاهين يشران بأن يهبا له قصداً معنوياً يصلح لأن يحل محل الحرب في جمع الشمل والسمو بالنفوس إلى مرتبة

التوضيحية . وأول هذين الاتجاهين الأخذ بأسباب الدين ، وثانيهما الأخذ بأسباب العدالة الاجتماعية .

فالدين عامل من أهم عوامل التوحيد في الشعور ، وهو عامل وإن كان خفياً لا يمكن تصويره باللفظ ، يجعل للناس معايير واحدة يقيسون بها قيم الأشياء ، وبهذا يجمع كلمتهم ويقرب ما بين قلوبهم . فنحن اليوم نقرب وجوهنا قبل المشرق والمغرب في حيرة نلتمس زعامة جديدة توجهنا إلى الخير ، وقد نجد في الدين تلك الزعامة الجديدة التي توجهنا إلى الخير . على أن ذلك يتطلب إصلاحاً كثيراً في فهم الناس للدين ، فأما المقصود هو الجوهر الصافي الذي لم تشبهه شوائب الخرافة أو الجمود . فإذا ما صفى الدين الصحيح من تلك الشوائب كان هو والحياة الصالحة معنى واحداً^(١) .

وأما الأخذ بأسباب العدالة الاجتماعية فله حديث آخر . فالذين يزعمون أنهم قد أخذوا بتلك الأسباب قد أساءوا إلى معنى العدالة الاجتماعية بإخفاقهم في فهمه . وكان السبب الأكبر في إخفاقهم في فهم ذلك المعنى ، هو انصرافهم إلى الجانب المادي منه ، وذلك أثر من آثار اتباعهم لمخلفات القرن التاسع عشر من مذهب ماركس . فهؤلاء لا يعيرون التفاتهم إلى الجانب الروحي أو المعنوي من العدالة . ومهما يكن من الأمر فإن فكرة العدالة الاجتماعية في ذاتها قد أدت إلى خلق غرض معنوي للناس يسعون إليه . فهي مثل الدين تجعل للناس معايير واحدة يقيسون بها قيم الأشياء . ونحن اليوم نعيش في عصر طُلعة يشور به قلق إلى التجديد ، وفكرة

هذا القول يخالف الأصل في لفظه وإن كان يتفق معه في مجمل معناه لأن الأصل يشير إلى المسيحية وحدها وإلى ظروف الغرب وحدها .

العدالة الاجتماعية تتصل اتصالاً وثيقاً بكل مشكلات العصر وحاجاته ، وقد أصبحت مذهباً يؤمن به كثير من أصحاب الهمة في بلاد كثيرة ويتحمسون له ، وسيكون العالم بعد هذه الحرب أكثر إيماناً به وتحمساً له . ولا ريب في أن ضرور الزمن كفيلاً بأن يذهب بزبدته جفاءً ، وأن يبقى ما ينفع الناس ما كثر في الأرض .

على أننا إذا لم نحس بأن المستقبل سوف يؤمن بالدين والعدالة الاجتماعية ويجعلهما شرعته التي يسير عليها فلا شك عندنا في أن المستقبل سوف يهتدى بهما ويستضيء بمعانيهما .

البحث عن الغاية المعنوية

قد يكون من فرط الجرأة أن نحاول التنبؤ بما يكون عليه النظام الجديد المقدر للمستقبل من حيث مبادئه الخلقية وأصوله المعنوية . وقد يكون ذلك التنبؤ غير مجد في حمل الناس على الاهتمام به ، فإن شواغل الحاضر قد تغطي على كل تفكير في أمور المستقبل . وقد يعزف الناس عن الاهتمام بأمر المستقبل لمحض فتور الرغبة في ذلك ، أو لأنهم يشعرون بأنهم لا حول لهم ولا قوة في توجيه الأمور فلا يجدون لذلك ما يحفزهم إلى الاهتمام بالمستقبل . ولكن الذين يؤمنون بمستقبل هذه المدنية ، والذين تمتلئ قلوبهم بالأمل فيها لا يبيحون لهذه العوامل كلها أن تذهب بنزوعهم إلى العناية بالمستقبل ، والسعى إلى أن تكون صورته خير الصور . فلا شيء يحول بين هؤلاء وبين تأمل سبل الإصلاح والإشارة إليها مع ما في هذا من المجازفة بالقول . وقد لا تزيد تلك المجازفة على أن تكون رجماً بالغيب .

ففي هذه الحدود نحاول هنا أن نرسم صورة عامة لما ينبغي للإنسانية أن تسعى إليه من الأغراض أو المعاني إذا هي شاءت أن تحرك نفوس الناس إلى الإصلاح ، وأن تقيم لهم هدفاً معنوياً يسمون إليه ، فيكون في ذلك خلاص المدينة :

(١) لا بد أن يقصد مذهب الحياة الجديدة إلى تحقيق أغراض بعينها . فلا يكتفى بأن يقصد إلى تحاشي كيت أو تلافى كيت من الشرور ، بل يجب أن يكون قصده إلى خلق ما هو صالح وما هو خير . وقد كان من عيوب العصر المنصرم أنه كان يتحدث في أثناء السنوات العشرين الماضية عن أحد أمرين : إما العودة إلى الماضي ، وإما تحاشي وقوع مكروه في المستقبل . فكان المفكرون لا يفتأون يتحدثون عن « تجنب الحرب » ، وعن « تقليل الاستعداد الحربي » ، وعن « إزالة الحدود في التجارة » ، وعن « علاج البطالة » . وإنا لا نزال نسمع اليوم بعضهم إذ يتحدث عن غرض الحرب قائلاً إنه « تحطيم هتلر » . فإذا أرادوا تجنب مثل هذا القول السلبي قالوا : إنهم يريدون « ضمان السلامة الاجتماعية والدولية » . وليس هذا غرضاً إيجابياً ، بل هو غرض سلبي لا يزيد على كل ما سبق ذكره من الأغراض . وقد كان الرئيس روزفلت موقفاً عند ما رسم في بيانه صورة « الحريات الأربع » فإن مثل هذه الصور تنطوي على أغراض إيجابية بغير شك . ولكننا مع ذلك كنا نؤثر لو كانت تلك المبادئ ترمي إلى تحقيق خير بعينه ، وليست كما هي ترمي إلى تخليص الإنسانية من الشر . فإذا أردنا أن نمنع الحرب مثلاً كان علينا أن نقصد إلى خلق نظام جديد ، وإذا أردنا أن نقلل الاستعداد الحربي كان علينا أن نبحث في خلق هيئة مشتركة نجعل

لها وحدها الحق في الاستعداد الحربي ، وإذا أردنا إزالة الحواجز في التجارة كان علينا أن نضع خطة للتجارة الدولية تسير عليها الدول كافة ، وإذا كنا نريد القضاء على البطالة كان علينا أن ندبر أمور الناس فنجعل لهم نظاماً يكفل توزيع العمل عليهم بحيث يتمكنون جميعاً منه ، وبحيث يؤدون من الأعمال ما هو ضروري للحياة .

فإذا نحن قنعنا بالوقوف حيث نحن ، واكتفينا بحماية ما في أيدينا . أو استرجاع ما كان لنا من قبل ، إذا قنعنا بذلك كانت العاقبة إخفاقاً لا شك فيه . فأول هدف من أهدافنا يجب أن يكون غرضاً إيجابياً وهو خلق ما نرى فيه تحقيق الخير ، وهذا أول شرط للغرض المعنوي المنشود .

(٢) لسنا ندري من ذا يكون الزعيم المنتظر الذي سوف يدعو إلى الإصلاح الجديد ، ولسنا ندري من أي طبقات المجتمع يخرج . وقد حدث في كثير من العصور أن خرج من بين ظهرائي طبقة من طبقات المجتمع زعيم يدعو إلى مناصرة طبقة أخرى غير تلك التي ينتمي إليها . ومهما يكن من أمر هذا الزعيم المنتظر فلا شك في أنه سيتجه إلى نصرته حق « الإنسان الصغير » . ذلك المستهلك المجهول الذي لا يأبه له أحد ، ولا يقيم له أحد وزناً ، ولن يكون اهتمامه متجهاً بحال من الأحوال إلى نصرته ذلك المنتج القوي الذي حاز السلطان والجاه والثراء .

سيتجه دعوة المستقبل إلى الفرد الذي لا يملك إلا القليل ، والذي لا حول له ولا قوة في زحمة الحياة ، ذلك الفرد الذي أحاطت به مؤسسات الإنتاج المنظمة فسيطرت على المجتمع كله وجعلت الفرد فيه مستضعفاً شقياً . ستكون الدعوة الجديدة متجهة إلى هذا الفرد الضئيل تبني أن تطلقه

من قيود هيئات الإنتاج الكبرى ، ومن قيود النقابات ، ومن قيود الأحزاب السياسية . وسيكون من مقاصد هذه الدعوة الجديدة كذلك أن تحطم أغلال هذه الهيئات وهذه النقابات وهذه الأحزاب ، لأنها ليست سوى الآلات التي يستعملها أصحاب المصالح الكبرى في السيطرة على المجتمع واستعباده . فإن سيادة هذه الهيئات المنظمة من أظهر مميزات هذا العصر وأسوأها أثراً في حياته . فهي قد تدعى تمثيل الناس وتزعم أنها تسعى إلى مصالح الأفراد . والحقيقة أنها قد أصبحت ذات مصالح خاصة قائمة بذاتها ، وأصبح الفرد لا يجد فيها لنفسه تمثيلاً حقيقياً . ولسنا بهذا ننكر أن التنظيم ضروري ، فإن ضرورته اليوم أشد مما كانت عليه في كل زمن مضى ، ولكن هذه الهيئات المنظمة قد أحنقت العالم بما جرت عليه من مفسد ومظالم . فالعالم إذا دُعى إلى إزالتها لم يتردد أحد في الاستجابة لتلك الدعوة وهب المجتمع ينقضها من أساسها لكي يتخلص أولاً من مفسدها ثم له بعد ذلك أن ينشئ ما يكفل له تحقيق الخير والسعادة . فالذهب الجديد لا بد أن يتجه إلى الفرد ، إلى ذلك الإنسان الضئيل ، فيعيد إليه إحساسه بأنه العضو الذي يتكون المجتمع منه ومن أمثاله . فهذا ، وبهذا وحده ، تستطيع الديمقراطية أن تصبح حقيقة حية .

(٣) يجب أن يعمل المذهب الجديد قبل كل شيء على حل المشكلة الاقتصادية . فإن العلتين الكبيرتين اللتين يشكو منهما النظام الاجتماعي الحاضر هما البطالة وقلة المساواة . ولا شك في أن هتين العلتين من الأمراض الاقتصادية . وليس معنى هذا أن يكون المذهب الجديد اقتصادياً بالمعنى الضيق فيكون كله قائماً على قواعد اقتصادية بحتة . فقد أظهرنا فيما

سبق أن المشكلة الاقتصادية لا يمكن أن تحل إلا إذا أقيم للناس غرض معنوي يؤمنون به . وليس معنى هذا أن المشكلة الاقتصادية من المشاكل العرضية التي تحل من نفسها إذا عولجت مشاكل أخرى . فإذا قلنا إن المسائل الاقتصادية ليست هي كل شيء ، وإن الإنسان لا يستطيع أن يحيا بالخبز وحده فليس معنى هذا أن الخبز لا قيمة له ، بل هو ضروري للإنسان ولا تقوم الحياة إلا به أولاً .

فلسنا نبعد عن الحق إذا نحن قلنا إن الخبز أول الضروريات التي يتوقف عليها كيان الإنسان المعنوي والجهاني . وقد تكون الدوافع المعنوية والنفسانية هي التي تدفع إلى الحروب ، وقد تكون هي التي تسبب كل أنواع الاضطراب الاجتماعي ، وقد طالما كانت العوامل المعنوية والنفسية سببا لتلك الشرور ، فالحسد مثلاً والخوف والكبرياء الجريحة والآمال الخائبة كانت كلها عوامل تدعو إلى الحروب والاضطراب ، ولكن الدلائل كثيرة على أن هذه الدوافع تقوى وتنمو إذا وجدت التربة الخصبة التي تغذيها ، وهي الاختلال الاقتصادي . فلا عيب في رأى من يقولون إن أول ما يجب علينا عمله بعد الحرب ، هو وضع نظام اقتصادي جديد ، وليس في هذا الرأى تناقض ولا تحيز .

(٤) يجب أن يعمل المذهب الجديد على إزالة البطالة عن طريق الإصلاح الصحيح . وليس الطريق الصحيح أن يعمل على منعها ومكافحتها ، بل هو أن نخلق حاجات جديدة تستوعب كل مواردنا ، على أن تكون تلك الحاجات مما تبرره الأخلاق وأن تكون مما يرضى الناس بالتضحية في سبيل إنتاجها . وقد أخفقت كل المحاولات التي بذلت في سبيل مكافحة البطالة ، وكان لابد

لها أن تحقق لأن الممول لا يصح أن يكون على خلق العمل كأننا ما كان لكي يشتغل الناس فيه . وقد يكون خلق العمل سهلا من الناحية الاقتصادية ، ولكنه مع ذلك يكون ممّا تأباه العقول السليمة من ناحية المقصود منه . والممول الصحيح إنما يكون على خلق العمل الذي يحقق غاية يؤمن المجتمع بأنها غاية جديرة بالتضحية من أجلها . وقد بينا أن الحرب مادامت دائرة فهي غاية يؤمن الناس بضرورة التضحية من أجلها ، فإذا ما حلت أيام السلام كان من الضروري أن توجد للناس غاية أخرى يؤمنون بضرورة السعى إليها والتضحية في سبيلها . فإذا حدث ذلك كان فيه فصل الخطاب وحلت مشكلة البطالة من تلقاء نفسها . فإذا لم تزل البطالة بذلك زوالاً تاماً فلا أقل من أنها تصير في حكم الزائلة ، لأن المتعطلين لن يكونوا أكثر مما تقتضيه طبيعة العمل في ذاتها ؛ فانه من الطبيعي أن يتعطل بعض العمال في فترة تنقلهم بين مختلف الأعمال . ومجمل القول أن داء البطالة إنما يعالج إذا أوجد المذهب الجديد غرضاً معنوياً يرى الناس أنه يستحق أن يضضحوا من أجله ، كما كان الدين غرضاً معنوياً للناس في القرون الوسطى ، يضضحون بالنفس والمال في سبيل نصرته ، وكما هي الحرب في وقتنا هذا إذ نراها غرضاً معنوياً جديراً ببذل الأنفس والأموال في سبيله .

(٥) يجب أن يعمل المذهب الجديد على إحياء معنى المساواة وتجديده . فإن هذا المعنى كامن في روح الدين وفي روح العدالة الاجتماعية ، ولكنه قد أغفل قصداً في النظام الرأسمالي . وليس من شك في أن الناس اليوم يتطلعون إلى المساواة تطلعا حقيقيا ويؤمنون بضرورتها إيماناً راسخاً . يدل على ذلك ما نراه حولنا في شتى مظاهر الحياة ؛ فالمساواة تطلب للأفراد

أحيانا ، وتطلب للطبقات أحيانا ، وتطلب للأمم أحيانا ، وهي مطلب الثوار في جل الثورات ، ومطلب الأمم في أكثر الحروب ؛ وليس المقصود بها تلك المساواة الجوفاء التي يقصد بها التسوية بين الناس في الحقوق السياسية وفي نظر القانون كما كان الاعتقاد الدائع في القرن التاسع عشر ؛ بل المقصود بها المساواة الاقتصادية ، وهي العدل في توزيع الموارد الاقتصادية والتسوية في الفرص الاقتصادية .

ولا يتأتى حل هذه المشكلة إلا بالقصد أولاً إلى أغراض بعينها ؛ نعى بذلك أنه لا يكفي العمل على تجنب الحيف والجور ، بل الواجب أن نقصد قصداً إلى تحقيق المساواة . فاذا فرضنا أنه من الممكن بلوغ ذلك القصد تدريجاً بالطرق السلمية بغير وسائل العنف ، كانت أول خطوة في سبيله أن نحقق توزيع كل ما هو ضروري للحياة توزيعاً عادلاً بين الناس جميعاً . على أنه من الواجب أن نفسر معنى « الضروري للحياة » تفسيراً سخياً ، فلا نكتفي فيه بما يقيم الأود ويمسك الرمح . فاذا تم لنا ذلك كان لنا أن ننظر فيما إذا كان من الممكن توزيع الكفايات نفس هذا التوزيع العادل .

على أنه من الواجب ألا يحسب أحد أننا ندعو إلى أن تتجه كل الهممة إلى مثل هذا القصد الإيجابي وحده ، فقد أصبح من نافلة القول أن نتحدث عن الثراء الطائل وننعمه بأنه قد أصبح اليوم مما ينكره الضمير العام . فلا بد للنظام الجديد من أن يقرب ما بين الناس في مستوى الثروة . ولنا أن نستطيع أن نصف هنا بالتفصيل ما يترتب على ذلك من توضيحات ، ولا أن نتكلم عمن يقع عليهم عبء التوضيحية أو عن عددهم . فتلك أمور تتوقف على كثير من الظروف ولا يتأتى الحكم عليها ابتداء عفو الخاطر .

ولكن مالا شك فيه هو أنه لا بد من توضيحات كبرى في مبدأ الأمر ، وأن الحكمة تقضى بضرورة القيام بها بغير تردد .

وقد يرى الكثيرون أن مثل هذا التدبير مما تضيق به النفوس ، لا من جهة ما يتطلبه من التوضيحية وحدها ، بل من جهة ما يستلزمه ذلك التدبير من تقييد للحرية . فالأطعمة مثلاً لا بد من توزيعها بقدر معلوم ، والإنتاج لا بد أن يتجه إلى الضروريات أولاً ؛ وهذا يسبب بغير شك كثيراً من التضيق على بعض من لم يعتقد ضيقاً .

وقد كان من أظهر مظاهر مدينتنا أن طائفة قليلة من الناس تتمتع وحدها بأشياء لا تصل إليها أيدي الأكثرين . وما دامت التسوية الكاملة متعذرة في تقدير أجور الأعمال المختلفة تقديراً واحداً فلا بد من أن تبقى طائفة تتمتع بالكالى ، وتستطيع التنعم بمباهج الترف وحدها ، على حين يحرم الآخرون من كل كالى وكل ترف . وقد يتغير أشخاص الطائفة المحظوظة ، ولكن الطائفة ذاتها لا مفر من وجودها ما دامت أجور الأعمال متفاوتة . وقد يرى البعض أن هذا التفاوت في الحظوظ أمر تستلزمه الطبيعة ذاتها ، ولكن مهما يكن من الأمر فإن الواجب ألا يكون التفريق بين الناس ممتداً إلى الضرورى من الحاجيات . وحسب المتأزين أن يستأثروا بنوافل الكاليات .

(٦) يجب أن يعمد المذهب الجديد إلى تغيير الوجهة التى كان القرن التاسع عشر يتجه إليها ، وهى العناية بالحقوق وحدها ؛ فلا غنى عن أن تكون العناية بالواجبات أعظم منها ، فيكون أول ما ينظر إليه هو ما ينبغى أن يؤديه الناس من خدمات للمجتمع ، وليس ما يستمدونه من المنافع

لأنفسهم . وقد كانت العناية تتجه في القرن التاسع عشر إلى رعاية حقوق الإنسان ، وكان ذلك طبيعياً في مثل ذلك العصر الذي كان فيه النظام الاجتماعي جامداً ، وكان فيه كثير من الحدود بين الناس . فكان لا بد من إزالة تلك الحدود الموضوعة ، حتى لا تحول الحوائل بين الأفراد وبين بلوغهم ما تؤهلهم إليه مقدرتهم الطبيعية . ولكن تلك الحدود قد زالت اليوم وخلا المجتمع منها ، وأصبح عيب المجتمع الحاضر هو غلبة الفردية وتماديها . فالأفراد اليوم يتسترون وراء لفظ « حقوق الإنسان » ، ويأتون من الأعمال ما قد يكون فيه القضاء على تماسك المجتمع .

لقد طالما ردد الناس كلمة جرت مجرى الأمثال فقالوا : « إن الدولة إنما وجدت من أجل الإنسان ، ولم يخلق الإنسان من أجل الدولة » . وتلك كلمة يحق لها أن تكون احتجاجاً على الدول الجماعية التي لا تقيم للأفراد وزناً . ولكنها لا ينبغي أن تتخذ حجة لإنكار ما يجب على الأفراد من واجبات نحو المجتمع .

وكان من الحقوق المعروفة للإنسان حق الامتلاك ، وهو من الحقوق المقررة التي تحترمها الديمقراطية وترعى حرمتها . ولسنا نشك في أن هذا الحق قد أصبح اليوم مطية يتوسل بها البعض إلى غايات تأبأها المصلحة . ولا عجب أن يكون الأمر كذلك ، فقد يُتخذ الحق أحياناً مطية للباطل . ليس بعض أنصار الديمقراطية ينكرون اليوم « حرية القول » ، وينكرونها إذا هي سخرت لخدمة أعداء الديمقراطية ؟ لا جرم أن النظام الاقتصادي أصبح اليوم في نظر الكثيرين من أهل البصائر عاملاً من عوامل التفكك الاجتماعي . ولعل السبب في ذلك هو ما سبق أن أشرنا إليه ، فإن اتساع

دائرة النشاط الاقتصادي لم يمض على سنته الأولى ، بل انتهى إلى نهايته ، وبلغ مداه ، وأصبح الربح المالي وحده غير كفيل باستمرار التقدم في عالم الاقتصاد .

وفكرة التقدم كما بينا من قبل كانت في القرن التاسع عشر بمثابة غاية معنوية يقصد الناس إليها ، وكان الربح المالي فوق ذلك يدفعهم ويحركهم ، لكي يصيبوا جميعاً من خيراته . ولم تكن الدولة تشعر الناس ثقل وطأتها حتى في الضرائب إذ كانت لا تطالبهم إلا باليسر منها . فهذا كله حمل الناس في القرن التاسع عشر على أن ينظروا إلى المجتمع نظرة من بطمح في أن يتقاضى حقاً مقررأ له ، لا من يُطلب منه أداء واجب يلقي عليه . فمعنى الحق كان دائماً أظهر ، ومعنى الواجب كان دائماً أخفى . فلما انقضى القرن التاسع عشر ، وصحونا على حال تبدلت باليسر عسراً ، وبالرخاء ضيقاً ، أصبحت هذه النظرة لا تجدر بنا ، بل هي توشك أن تؤدي بمجتمعنا إلى الإفلاس . فإذا شئنا أن نحفظ على المجتمع تماسكه كان واجباً علينا أن نهب له أكثر مما كنا نهب ، وأن نقنع منه بأيسر مما كنا نصيب .

(٧) يجب أن ينظر المذهب الجديد إلى علاقات الدول فيما بينها في المجتمع العالمي مثل نظريته إلى علاقات الأفراد فيما بينهم في المجتمع القومي . كانت الدول فيما مضى تحصر اهتمامها فيما لكل منها من حقوق قبل العالم ، كما كان الأفراد في المجتمع الواحد يحصرون اهتمامهم فيما لهم من الحقوق قبل المجتمع . وقد آن لهذه الحال أن تتبدل وتتعدل . وليس يجدينا شيئاً أن نعالج هذا الأمر علاجاً سلبياً بأن نقصد إلى تجنب المكروه ، بل علينا أن ننسى إلى تحقيق المرغوب فيه . فليس من المجدي أن نتحدث عن مضار

تباعد الدول واعتداد كل منها بسيادتها في إقليمها ، فان هذا لا يفضى بنا إلى نفع . وخير لنا أن نجعل قصدنا إلى بناء مجتمع عالمي شامل . ولسنا نشك في أن بناء المجتمع العالمي أصعب منالاً من تحقيق التماسك للمجتمع القومي للأمة الواحدة . فان الناس لم يعرفوا إلى اليوم معنى الولاء الواسع للعالم الشامل ، ولا نحسب أنهم يشعرون في قرارة نفوسهم شعوراً صحيحاً يمثل هذا المعنى . والحكومات كذلك ، وهي مالكة أزمة الشعوب تجد مصلحتها في الابقاء على النظام القائم ، فهي لا تبدى حماسة لفكرة المجتمع العالمي الشامل .

فلسنا نطمح في تحقيق مثل هذا القصد إلا أن يكون على الصورة التي سبق لنا تصويرها . ولئن نستطيع أن نبلغ ذلك إلا إذا أتيحت للعالم زعامة رشيدة قوية تحمله على نقض غبار الماضي والاتجاه إلى المستقبل الجديد . وقد قربت هذه الحرب بين الدول ، وأزالت كثيراً من الفوارق والحدود التي كانت بينها ، وأتاحت للعالم أنواعاً جديدة من التعاون بين الأمم التي تشترك جنباً إلى جنب في خوض غمار القتال . وقد يكون ذلك كله أساساً صالحاً تستطيع أن تقيم عليه صرح المذهب الجديد . وسترى أيام المستقبل ما يقدر لمثل هذا النظام الجديد إن استطعنا إقامته ، ولا يعلم إلا الله ماذا يكون عليه من قوة ومن ثبات . فهل يقدر له الوجود ؟ وهل يقدر له البقاء ؟ إنا نعتقد أن الجواب على هذا السؤال هو الذي يتوقف عليه مستقبل العلاقة بين الأمم ، وما يرجي لها من سلام وطمأنينة ، في ظل نظام عالمي جدير باسمه .

(٨) بقى علينا أن نذكر معنى أخيراً ، وهو أن المذهب الجديد لا بد

له من أن يعيد النظر في معنى الحرية ومعنى السلطة ويضع لهما حدوداً جديدة . فقد يكون من الضروري أن يعيد النظر في معنى الحرية التي فهمت في القرن التاسع عشر فهما ضيقاً على أنه حق مطلق كما كانت عادة القرن التاسع عشر في فهم الحقوق .

وأول ما ينبغي لنا من ذلك أن نفسر الحرية والسلطة تفسيراً جديداً فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية . فقد كان القرن التاسع عشر يجعل السلطة في أيدي أصحاب المال ، ولكن هذه الحال صائرة إلى الزوال ، بعد أن مضى حين من الدهر كان فيه أصحاب الأموال يعانون المشقة في التوفيق بين مصالحهم وبين تقابلات العمال . والسلطة اليوم قد تحولت إلى أيدي الدولة ، أو هي في سبيل ذلك . وليس من العجيب أن يكون ذلك التحول بنيفاً إلى أصحاب المال الذين قضوا دهماً طويلاً بملكون أزمة السلطة في أيديهم ، فهم يرون في ذلك حرماناً لهم مما يرونه حقاً لهم ، ويجدون فيه تضيقاً على حريتهم بعد أن كانت مطلقة من كل قيد .

فهم إذ يتحدثون عن الحرية إنما يتحدثون عن تلك الحرية التي يرونها تنقلت من أيديهم وبتقلت معها سلطانتهم .

فلفظ الحرية اليوم قد أصبح مما يتغنى به المحافظون من أصحاب المال ، بل لقد أصبح شعاراً لمن يبنون أن يرجعوا بالنظم القهقرى إلى ما كانت عليه في العصور الماضية .

ولكن تحول السلطة إلى الدولة لم يكن بنيفاً إلى جماهير الناس ، فانهم لا يجدون في ذلك انتقاصاً من حريتهم ؛ فنحن إذا نظرنا إلى جمهور الشعب البريطاني مثلاً وجدنا أنه لا يجد بأساً في أن تجمع الدولة في يديها

كل السلطة في أثناء هذه الحرب ، وهو لا يكاد يوجه إليها اللوم على أنها ضيقت نطاق حرياته مع أنها قد بلغت في ذلك التضيق مبلغا عظيما . ولكنه لا يألوها لوما وتعنيفا ، إذا هي لم تبسط يدها أتم البسط على كل مرافق الحياة بسلطانها العظيم الذي أتاحته لها قوانين الضرورة الحربية .

فسلطان جمهور الشعب وحرية جمهور الشعب هما الدعامتان اللتان يقوم عليهما المذهب الجديد .

ولسنا نزعم بما يبناه في هذا الكتاب أن هذا المذهب الجديد ، وهذا الغرض الجديد سوف يتحققان في حياة الغد ؛ فاننا إنما نصف ما ينبغي أن يتحقق إذا شئنا أن نخلق مذهبا جديدا وغرضا معنويا جديدا . والفرق واضح بين أن نقول إن هذا هو ما ينبغي أن يوجد ، وبين أن نقول إن هذا هو ما سوف يوجد . فالأحوال التي تحقق هذا المذهب الجديد لا يمكن خلقها بالتفكير المجرد ، فليس التفكير سوى وسيلة تصور بها صورة لما ينبغي أن تكون عليه الحياة إذا أريد المدنية الحاضرة أن تبقى وأن تنجو من الأخطار التي تهدق بها . وقد دلت هذه الحرب على إفلاس كل النظم الحاضرة سواء أكانت نظما سياسية أو اقتصادية أو خلقية ، وبسبب ذلك هو أن هذه النظم العتيقة إنما كانت من خلق القرن التاسع عشر ، عصر الرخاء والنعمة ، وكانت تلائم الظروف المحيطة بها وتؤدي إلى غايات عصرها ، ثم تبدلت الظروف فكان لابد من تبديل النظم لكي تلائم الحياة الجديدة . وقد أفادت هذه الحرب أمم العالم ولا سيما الشعب البريطاني والشعوب الناطقة بالإنجليزية ؛ وذلك بأنها هيأت لها غاية معنوية تسمى إليها ، فساعدت بذلك على إنهاض همه الأمة كافة ، وزادت تماسكها وتساندها في تبادل

الخدمات وأداء الواجبات ، وأطلعتها على حقيقة الأخطار الداهية التي تنذرنا بها ، وبشرتها في الوقت عينه بأن الأمل قريب ، وأن الفرص سانحة لإنشاء نظام جديد للحياة الانسانية . ولكن مهما يكن من أمر هذه الغاية المعنوية التي خلقتها الحرب ، فلا ينبغي لنا أن ننسى أنها غاية خلقها ضرورة الحرب ، وأن كل ما استفادته الأمم منها إنما هو أثر من آثار العداوة الثائرة في النفوس والخوف الشامل الذي يخيم على الناس أجمعين . ولا ينبغي لنا أن نطمئن إلى أن هذه الغاية المعنوية سيوف تبقى بعد زوال أخطار الحرب ومخاوفها ، بل إنها لن تبقى لتكون غاية دائمة في أيام السلام ، ولن تبقى لكي تكفل للعالم نظاما جديدا راسيا على أساس متين من المذاهب الصالحة والآراء الاجتماعية الجديدة .

وقصارى ما يمكن أن نتوقعه أن الحرب سوف تنجلي عن العالم ، فإذا به غير العالم القديم الذي كان قبل اندلاع نيرانها . سيكون العالم بعد الحرب بغير شك عالما آخر غير ما عهدناه من قبلها ، وسيكون عند مفترق طريقين : فاما أن يمضي في سبيله — إذا لم يتداركه التجديد — إلى فناء بطيء ، أو إلى انفراط وهلاك سريع ، وفي كلا الحالين يكون هذا آخر العهد بالمدنية التي ظلت أوروبا في القرون الثلاثة الماضية ، وإما أن يمضي إلى سبيل أخرى إذا تداركه التجديد ويولد ميلاداً ثانياً . ولا يجدر بنا أن نخشى سبيل التجديد التي تقضي بنا إلى الحياة الجديدة ، فان تلك السبيل سوف نجشمنها بعض العناية بإعادة النظر في بعض ماسبق لنا وضعة من القيم لبعض الطبائع الانسانية ، ولكنها سوف تنتهي بنا إلى بر السلامة . وقد قيل إن كل انقلاب إنما « يعتمد على الاستفادة من بعض الطبائع البشرية التي كانت من قبل

مهمة لا يؤبه لها . ولسنا ندري إذا كان المستقبل سوف يتيح للثورة التي نحيا اليوم في غمارها أن تبلغ هذه الغاية أو تقربنا منها .

ولكن الذي نعرفه حق المعرفة ، هو أنه لا عذر لنا إذا نحن أخطأنا حقيقة ماسوف تؤول إليه أمورنا . فالأزمة التي نعاني شدتها الآن لا يمكن أن ندرك حقيقتها إذا نحن قنعنا بالنظر في شئوننا الاقتصادية أو الدستورية وحدها ، ولن نستطيع أن نفرج كربتها بشيء من ذلك من باب أولى . فان أول شيء يجب علينا أن نعرفه ، هو أن الغاية التي ينبغي لنا أن نسي إليها ، إنما هي غاية معنوية . فعلىنا أن نعرف تلك الغاية المعنوية وندرك المثل العليا التي يجدر بنا أن نسي إليها .

فهرس

صفحة

١	تقديم — مقدمة المؤلف
	الفصل الأول :
٢٢	الحرب والثورة
٢٥	الثورة والرجعية
٣١	نابليون وهتلر
٣٣	الثورة التي نعيش في عصرها
	الفصل الثاني :
٣٩	أزمة الديمقراطية
٤٤	المسند التاريخي
٥١	أزمة القرن العشرين
٦١	الديمقراطية الجديدة
٧٣	أزمة تقرير المصير
٧٥	القومية وحق تقرير المصير (القومية وحق تكوين الدولة)
٨٧	الحدود التي ينتهي إليها حق تقرير المصير
٩١	حق تقرير المصير والقوة الحربية
١٠٠	حق تقرير المصير والقوة الاقتصادية
١٠٧	مستقبل تقرير المصير
١١٨	الأزمة الاقتصادية

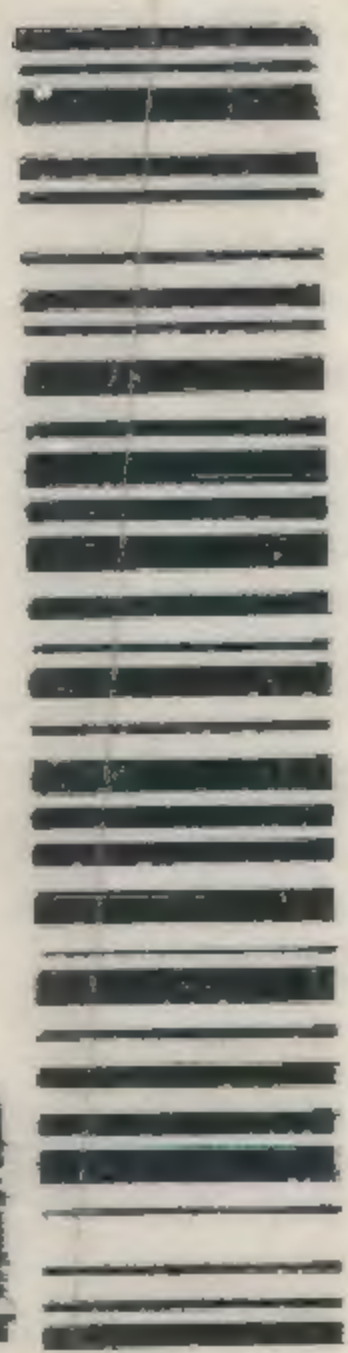
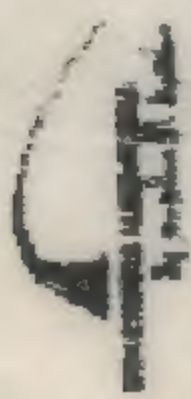
١٢٠	الفردية والجماعية
١٢٧	الثروة والرفاهية
١٤١	الإنتاج والاستهلاك
١٤٧	أزمة المغالة في الإنتاج
١٥٥	وسائل الإسعاف والعلاج
١٦٢	تنظيم الاستهلاك
١٧٣	الأزمة المعنوية
١٨٣	المشكلة المعنوية
١٩٢	ما أدته الحرب في سبيل خلق الغرض المعنوى
١٩٨	البحث عن الغاية المعنوية

وكلاء النشر

أصحاب دار إحياء الكتب العربية

عيسى البابي الحلبي وشركاه

Bibliotheca Alexandrina



0415872